٤١٥
ح ٥٠ حدائق الدقائق في شرح رسالة علامة الحقائق، للديباجي

محمد بن سعد ـ ٦٠٩هـ. بخط أحمد بن محمد سنة ١٠٨٣هـ.

١١٣ ق ١٩ س ٢١×١٣سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ دقيق،

٦١٠٢ نسبه بروكلمان لسعد الدين البردعي .

الأعلام ٧:٧ بروكلمان ١:٣٤٧ الذيل ١:٥١٠

١ـ النحو، اللغة العربية أ ـ المؤلف ب ـ الناسخ

جـ ـ تاريخ النسخ د ـ شرح المفصل للزمخشري

هـ ـ المحصل و ـ شرح الأنموذج في النحو .

٢١٠ ٢٢١


King Saud Univ



بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم انا نريد ان ننشر لمن يحمدك على آلائك وان ننشد
بازبال من شكرك لعطائك على ما هديتنا الى العقد قوم خير انبيائهم
واهديت لنا لك بأن ارزحير كتبك والهمه وبصلي على نبيك
الذي اقتبس زبدة العلوم والحكم وجعلته الشفيع المشفع يوم
تزلزل الارض وتزل القدم محمد المهدي الهادي وزينت الشمس
للقاصي والداني مع المحادج الكرم ونصحته مصابيح الظلم وبعد
فيقول المفرط في التفريط المتعشق لتمادي في التوريط سعد الدين
سعد الله عن الهفوة والهذيان وحرسه الله من سكان اراضي بردع
حيث على طوارق الفتن والبدع لما رأيت الموج المرموق بالترجيح
التي لا يوجد في اعراب عوج ولا عرج هو الذي ما سنح مثله في الاقطار
وما سمح بمثله ادوار الفلك الدوار هو الامام جار الله كشاف
حقايق التنزيل غواص بحر كتاب الله يطوي مع وجازة نظم على ما يقنع
به من المسائل ويحتوي على رموز لا يهتدي اليها بدون المعالم و
الدلائل الا ان وجدته المستكشف لدقائق هذا الفن المفتش
المتطلع طلع ما في الدن المترع المهرول في سنن ميدانه المنقطع عن
عقال التعلم الكامل فشاء اردت ان ارفع الحجب والستائر واظهر الغرائب

والسرائر

والسرائر واشير بخفيات كنوزها واصرح باشارات رموزها
تعويضا للفوائد وتذليلا لجامح شوارده فنظمت ما في خزانة
الخيال من فرائد الفوائد وعلقت على معاقد القواعد من نفائس
الفوائد فجاء بحمد الله ايضاحا للقواعد قسم الادب ومفتاحا
للمغلقات كلام العرب ومصباحا للدياجير معقود وضوء الظلام
مجمله ومشكله لعمري لعبارات كافية لذوي الالباب وتحرير شافية
لعطاش الاكباد من الالتهاب بل مختصر في حجمه احلوه ولخص فيه
كل ما اهملوه الا اني لم اقدم عليه باقدام التامل والافتكار ولم انظر
اليه بعين الالتفات والاعتبار ولم اراجع فيه كتابا من كتب الفريقين
الا الى انفتاح المقفل في موضع او موضعين فلو عثرتم فيه على زلة
القدم وعلى ضيعة الصواب على انحراف القلم فلا تجدوني في هذا الا
كالطالب واهل العثرة لا يلائم والمعاند لا يروج لحال الفتح المنطق فكيف
يروج سعر هذا الزيف والزخرف واما اصحاب الكمال فلعلهم الوصف يحبهم
من كل عيب كلالة فهم تزييف الزيف وابطال الباطل الا تحريق المحرف و
تحصيل الحاصل وبعد ما ينقش الاعلام في وقت ورود الغواكي في الحديق
سميته حدائق الدقائق في شرح رسالة علاقات الحقائق
متيقنا الا وراجيا من الله الجناب ان يجعل مثل الحدائق هذا الكتاب
يتناول اليه الاستعارة في الفصول والاوقات ويجتني منه نفائس
الازهار وكرائم الثمرات اللهم اجعل ذخيرتي لآخرتي واخذا

يبدى عند ذنبي وفرحا لي عند كربي وغمي وانا اعوذ بك ان اكون كمن
يرقم على الماء او يبني على الهواء لا طائل تحت سعيه وهاذ في امرى
من خلاق عليك توكلت واليك انيب وانا عرى عن الخطا بالاكاذيب فهو
الكلمة ثم يتمسكا بحبل التوفيق وعروة التحقيق عندما اراد ان
يبحث عن انواع الكلمة عرف الكلمة اولا لتوقف البحث عن الانواع على
معرفة الجنس انها موضوع الفن فلا بد من تقديم معرفتها قبل
الخوض في مقاصده فقال الكلمة مفرد اي الحقيقة المعهودة المعبرة عنها
بهذا الاسم في عرف القوم لفظة دالة على معنى بالوضع اي وضع كان مفرد
بخلاف عرف اللغة فانها في عرف اللغة تطلق على مهمل ومركب ايضا يقال
تكلم بكلمة لا معنى لها ويقال لقولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولم يصرح
بعض قيود التعريف لاشتهارها فيما بينهم وميلا الى الايجاز سيما
في هذه الرسالة وانما التزم تكلف التقدير ليساوي الحد المحدود لان
المفرد يقع على المهمل ايضا لانه اذا انتفى المعنى الموضوع له صدق عليه انه
لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى الموضوع له لان انتفاء هذا
المجموع يجوز ان يكون بانتفاء ما يرتبط اجزاء المجموع الا ان يقع الاصطلاح
على استعمال المفرد في المستعمل فقط فحينئذ يتم المساوات بلا تكلف تقدير
وانما قلنا اي الحقيقة المعهودة لان التحديد للماهية لا للفرد اذ الفرد
لا يعرف الا بالاشارة الخارجية والتعريف قاصر عنها الا ترى انك اذا
اردت معرفة زيد بتعريف آخر فانها لا تحصل الا بان يشير اليه ويقول لك

زيد هذا

زيد هذا او التعريف بنظم الحد لا يفيد تلك المعرفة لان النهاية فيه ان يقول
هو رجل طويل القامة صغير الهامة عريض اللحية حافظ التورية في محلة كذا
ومن العلوم اذ هذا لا يفيد صورة مساوية لجواز الاشتراك في هذه
الصفات فاللام في المحدود لتعريف الماهية فالتعريف للماهية من حيث هي هي
اذ لو اريد به تعريف الفرد كان المعنى ان الفرد الفلاني لفظ فهو ذاتا من افراد
الحقيقة المعلومة لفظة دالة آه ولو اريد به تعريف الاستغراق كان المعنى
ان كل فرد من افراد الحقيقة المعلومة لفظة دالة آه ففي الكل لا يحصل المساوات
لان اللفظة الدالة على معنى بالوضع المفرد اعم من الفرد الفلاني ومن فرد ما
ومن كل فرد من الافراد نعم من لم يشترط المساوات في مطلق العرف ويجوز
التعريف بالاعم في الحدود والرسوم الناقصة ويكتفي بالتميز في الجملة يمكن على
مذهبه تعريف الفرد وتحديده لان الاعم لا ينعزل عن افادة تصور الاخص عن
تميزه عن الاغيار في الجملة واما معرفة كنهه وتميزه عن جميع الاغيار فلا
سبيل اليهما الا بالاشارة الخارجية هذا هو وجه قولهم التعريف للماهية
لا للفرد فاقل حق التامل ثم اعلم انه خرج عن الحد بقيد اللفظ ما يشارك
المحدود في الدلالة على المعنى بالوضع ولا يكون لفظا كالدوال الاربع وبقيد
الوحدة بعض المركبات مما لا يطلق عليه لفظة واحدة افرد معناه او تركب
كعبد الله علما او غير علم وبقيد الدلالة المهملة المسموع عن الشاهد
ان وجود لافظ يعلم بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ وفيه ما فيه وبقيد
الوضع التحريفات والالفاظ الطبيعية والمهملات المسموع عنها ومن وراء الجدار

لا كالة الاولى بطريق استعمال الخطاء ودلالة الثاني والثالث بالطبع والعقل
وبقيد المفرد ما يطلق على لفظة واحدة من المركبات كالرجل وضربوا
ضربت لانقسام اجزائها على اجزاء المعنى الموضوع له وان من التحقيق
بهذا المقام معرفة ان الوضع في التعريف اعم من اللغوي وغيره حتى
يدخل في الحد كل لفظة مفردة بالنسبة الى الوضع اللغوي كلفظة الصلوة
بالنظر الى الدعاء وبالنسبة الى الوضع الشرعي كلفظة الصلوة بالنظر
الى الاركان المخصوصة وكذا بالنسبة الى العرفي الخاص كلفظة الفعل بالنسبة
الى ما دل على معنى في نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلثة وبالنسبة الى العرفي
العام كلفظة الدابة بالنسبة الى الفرس وكذا اعم من الوضع الشخصي والنوعي
والشخصي اعم من العلمي وغيره فيدخل في لفظ الاسد نظرا الى الحيوان المفترس
والى المعنى العلمي والى الرجل الشجاع فانه وضع بازاء الاول والثاني شخصيا وبازاء
الثالث نوعيا وهو ان ذكر الدال على اللزوم وارادة اللازم بنصب القرينة
جاين قوله اما اسم كرجل واما فعل كضرب واما حرف كقد ش اقول الكاف
للتمثيل وهو ايراد فرد من افراد الكلي لايضاح التشبيه والا يلزم
ان لا يكون مدخولها فرد الكلي الذي هو الاسم وهو مع انه خلاف الواقع
خلاف الغرض ايضا اذ الغرض ايضاح الكلي بالفرد لا التشبيه ووجه الانحصار انها
ان دلت بالهيئة على الزمان وبالمادة على الحدث فهي فعل والا فان
صلحت لان يخبر عنه وبه فهي اسم والا فهي حرف وقيل انه ان دلت كلمة على معنى
في نفسها اي في نفسها على معنى مقصود بالذات فان اقترنت باحد
الازمنة

وان لم تدل بل

الازمنة فهي فعل والا فهي اسم وان [illegible] على معنى في نفسها اي على معنى
مقصود بالذات بل [illegible] على مقصود لاجل الغير كاللام في الرجل فانه
دال على التعريف في مدلول رجل اي الغرض من الاتيان باللام تعريف مدلول
رجل لا افادة معنى هو مقصود على انفراده فهي حرف وقيل انه كلمة
الا انه لا يحفظ الغير وتركيب ولاجتماع الامور في خزانة الخيال فهي حرف
كمن الجارة في سرت من البصرة فانها الة لحصول السير والبصرة معا
ولتركيبهما واجتماعهما في خزانة الخيال على انه يكون احدهما مبتدأ
والاخر منتهى اليه والا فان اقترنت باحد الازمنة فهي فعل والا فهي
اسم قوله والكلام مؤلف منها ش اقول لما اراد ان يبين الحد في موضع
انتقى عن الكلام اذ بعض محمولات المسائل عرض ذاتي وان يقسمه
الى قسميه عرفه على وجه حصل منه معرفته ومعرفة قسميه ايضا فقال الكلام
مؤلف اي لفظ مركب من جزئين هما اسمان اسند وضم احدهما ضم
مفهوم وجودي او عدمي الى الاخر اما ثانيهما الى الاول نحو زيد قايم او اولهما
الى ثانيهما نحو هيهات زيد اذ اندرج في هذا القسم نظرا الى اللفظ ومن جزئين
هما فعل واسم اسند فيه الفعل الى الاسم وبالعرض هذا الاسناد
لا لوجوب الاسناد بين الاسمين بدل على وجوبه بين الفعل والاسم وذلك
لان الكلام لا بد فيه من اجتماع الاجزاء وتضامها والاجتماع والتضام فيه
الا بالاسناد فكما انه لا بد التضام بين الاسمين من الاسناد لا بد فيه من الاسناد
بين الفعل والاسم حتى يصير المجموع على هيئة وحدانية كلاما وانما دل على انه

الاسناد من الفعل الى الاسم دون العكس فيجوز ان الفعل يتضمن المعنى النسبي

منتعين لان يسند الى الخبر لان المسند لا بد وان يقوم بالمسند اليه والمعنى

النسبي كذلك لا محالة وكذا يدل عليه التعريف الآتي للاسم لانه يدل على ان صحة

الحديث عنه من خواص الاسم فلو كان الفعل مسندا اليه لكان مخبرا عنه

فلا يكون تلك الصحة من خواص الاسم فهو بين الفعل والاسم دون العكس والفاء في

الاسناد بين الجزئين لان الكلام لا بد فيه من الانضمام بين جزئيه حتى يخرج عن

حكم التعداد والانضمام ههنا الآبالاسناد الذي هو ضم احد الجزئين

الى الآخر على وجه الافادة التامة اي على وجه يصح سكوت المتكلم عليه

افاد المخاطب فائدة جديدة او لم يفد وسواء كان ذلك الضم اخبارا

او انشائيا والاخباري ايجابا او سلبا والايجاب وكذا السلب حمليا

او شرطيا الى ما يطول الكلام بذكره ثم الاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه

فالكلام لا بد له منهما فالكلام منحصر في قسمين اسمين واسم وفعل

ولا يتأتى من الاقسام الاربعة التي هي ضم فعل الى حرف وضم فعل الى حرف

وضم حرف الى اسم من التركيبات الستة الحاصلة من انضمام كل من

الانواع الى جزء والى خلاف جنسه لفقد المسند والمسند اليه كليهما او لفقد

احدهما في تلك الاقسام الاربعة وقولهم يا زيد ليس نقضا للحصر

ليس بكلام حقيقة بل هو ساد مسده والكلام في الحقيقة ادعوه مع

فاعله المستكن فيه وهو من قسم الفعل والاسم على المستكن في ادعو

تأليف الكلام من الجزئين اعم من ان يكونا ملفوظين كزيد قائم او لا حدهما

ملفوظا

ملفوظا والآخر منويا نحو قم واقوم ومن ان يكونا مذكورين او محذوفين

او احدهما محذوفا بناء على القرينة نحو نعم في جواب ا زيد قائم اي نعم زيد

قائم ونحو زيد في جواب من فعل اي فعل زيد وان سلمنا انه كلام حقيقة

لكن لا نم بطلان الحصر لان يا نائب مناب ادعو وفعل على ما هو مختار بعضهم فالتأليف

من الاسمين احدهما يا والآخر الضمير المستكن فيه اعني انا واما الجملة الشرطية

فالنقض بها وارد على الحصر قطعا لانها كلام حقيقة مع ان جزئيها ليسا

باسمين ولا باسم وفعل بل هما شرط وجزاء من اقسام المركب والاسم

والفعل من اقسام المفرد ويمكن الجواب بان الكلام في الحقيقة عند

القوم هو الجزاء وحده والشرط قيد له اذا قيل ان ضربت ضربت

فالمعنى اضرب وقت وجود ضربك كما هو المقرر في علم المعاني واما

على مذهب المنطقيين فالنقض عن هذا النقض لان الكلام عندهم

مجموع الشرط والجزاء والاسناد الخبري منعقد بينهما ولو تكلفنا

وقلنا هي في قوة هذا ملزوم لذاك لاخللنا معنى الجملة الشرطية

الى معنى هو معنى الجملة الاسمية فلا محالة للنقض عنه على مذهبهم الا ان

يقال حصر الكلام في القسمين على مذهب القوم قوله ويسمى الجملة اي يسمى

المؤلف المذكور جملة ايضا قال بعضهم لفظ الكلام ولفظ الجملة مترادفان

فان كلا منهما موضوع بازاء المؤلف المذكور وقال نجم الائمة وفاضل الامة

الرضي الاسترابادي ان الجملة اعم من الكلام مطلقا فكل كلام جملة من غير

عكس قال لان لفظ الجملة موضوعة بازاء المؤلف المذكور ولفظ الكلام

موضوع بازاء ما هو اخص منه وهو المؤلف المذكور مع قيد ان لا يكون مقصودا
لاجل الغير وثمرة الخلاف تظهر في جملة تعلقت بالغير بالجزئية او غيرها
فانها عند القائلين بالترادف جملة وكلام ايضا وعند القائلين بالعموم
جملة وليس بكلام قوله باب الاسم اه اي هذا باب الاسم او من الابواب باب الاسم
فعلى الاول خبر لمبتدا محذوف وعلى الثاني مبتدا محذوف الخبر وفائدته
الفصل بين البحثين اي بين بحث الموضوع وبين بحث احد انواعه الذي
هو الاسم يعني بعد ما فرغ عن بحث الموضوع اراد ان يشرع في بحث
الاسم ففصل بينهما بلفظ الباب ثم شرع في بحث الاسم فعرفه بالخواص وقال
ما صح الحديث عنه اي امكن الاخبار عنه في الجملة عن نفسه او مرادفه ثم لم يقل ما اخبر عنه
ليندرج فيه زيد حالة الاخبار عنه وعدمها فان المتبادر من اخبر عنه
هو الاخبار بالفعل مع انه اسم اخبر عنه بالفعل او لم يخبر عنه بالفعل
فعلى هذا لو قال وان يدخل حرف الجر وان يضاف اه ليكون عطفا على
فاعل صح ويلاحظ الامكان في كل منها لكان اوجز وان لا بد المتبادر من
قوله دخل واضيف ونون وعرف هو الدخول والاضافة والتنوين
والتعريف بالفعل فلا يندرج في التعريف كل منها بناء على المتبادر الا ما وجد
فيه ذلك القيد بالفعل فلا بد ان يلاحظ الامكان في كل منها ولو كان على
خلاف المتبادر ليندرج في الحد كل منها ما المتحلي فيه ذلك القيد سواء وجد
فيه بالفعل او لم يوجد هذا مع ان قوله ودخل حرف الجر لا يدل على اختصاص
الجر المستفاد من المضاف بالاسم فالاولى ان يقول ودخله الجر ليشمل اختصاص

الجرين

بلفظ حرف الجر لان الاضافة ع

الجرين كليهما او اراد بقوله اضيف الاضافة بتقدير حرف الجر لان الاضافة
بلفظ حرف الجر يشمل النوعين اعني انا مار بزيد ومررت بزيد وبقوله
وعرف التعريف باحدى طرق التعريف الاصلية والاضمار والاشارة
والموصولية واللام والميم عند طي والاضافة الى احد المذكورات بمعنى
وحرف النداء فان التعريف بكل منها من خواص الاسم وكذا اراد بقوله
نون التنوين باحد التنوينات الاربع التي هي تنوين التمكن والعوض
عن المضاف اليه والعوض عن نون جمع المذكر السالم ويسمى تنوين
المقابلة وتنوين التنكير واما تنوين الترنم والتنوين الغالي
فلا اختصاص لهما بالاسم لان التنوين الترنم بدل من الف الاطلاق في القافية
لترك الترنم وهو رفع الصوت والتنوين الغالي وهو التنوين اللاحق
في القافية المقيدة بالسكون وهاتان القافيتان تشملان
انواع الكلمة باسرها فلا اختصاص للتنوين فيهما بالاسم ثم السر في
اختصاص الاخبار عنه بالاسم هو ان الفعل خبر او بمنزلة خبر في
اقتضاء المسند اليه فجعله مخبرا عنه خروج به عن الوضع والحرف آلة
بملاحظة الغير وتصوره فليس بمدلول استقلالي يصلح للاخبار عنه
او به لا يقال ان عدم الاخبار خبر عن الفعل والحرف في قولهم الفعل والحرف
لا يخبر عنهما لانا نقول المراد ان معنى الفعل والحرف لا يخبر عنهما اذا عبر عنهما
بلفظهما واما اذا عبر عن معناهما بلفظ الاسم كان يقال معنى ضرب هو الحدث
مع الزمان ومعنى من هو الابتداء فيخبر عنهما لانهما ح معنى الاسم وقولهم

بالمبتدئ خبر يعني ان نزاله في قوة سماعك وقولهم قام فعل ماض وان للتأكيد
وفي اختصاص دخول حرف الجر وهو ان علامة المخبر عنه والفعل والحرف لا يخبر
عنهما وقولهم زيد مرتفع بقام في قوة زيد مرفوع بهذا اللفظ وفي اختصاص
الاضافة بتقدير حرف الجر وانها اما للتعريف او للتخصيص او للتخفيف والفعل
خبر او بمنزلة خبر وحق الخبر هو النكارة هكذا قالوا والاوجه ان يقال
ان الاضافة لا بد فيها من ملابسة تصحح الحمل نحو خاتم فضة لانه يجوز الخاتم
فضة او ملابسة هي تملك المضاف اليه المضاف او كانه ملك نحو غلام زيد واخوه
وارضه وداره وعلمه او ملابسة هي ظرفية المضاف اليه للمضاف نحو ضرب اليوم اي ضرب
في اليوم والفعل لو اضيف لا اضيف الى الفاعل او الى المفعول او الى المتعلق واما
الى الفاعل والى المفعول فلانهما لا ملابسة فيهما من الملابسات المذكورة واما
الى المتعلق فلانها لا تتصور اذا اريد به لفظ يكون اسما لا فعلا واما التخفيف
فهو انما هو بسقوط التنوين او ما يقوم مقامه والفعل والحرف ليس فيهما هذا
ولا ذاك فلا وجه لاضافتهما انتهى كلام في اختصاص التعريف باحدى الطرف هو
ان الفعل والحرف لا يبتديان بدون التعريف فلو تعرفا لوقع التعريف ضايعا او نحو
ان التعريف فيهما لا يتصور الا بالنداء او الاضافة واللام وهما لا يقبلان النداء
والاضافة كما مر واما التعريف باللام فلان مدلول ضرب حدث والزمن مجل ماض
في الزمان الماضي وتعريف هذا المجموع موقوف على تعريف كل جزء ومن المعلوم ان اللام
لا تعرف به كل جزء من اجزاء هذا المجموع واما قوله ومن تجره باللام الشيخ السيقصر
فشاذ لما اضطر ادخل عليه اللام اراد به الموصول بمعنى الذي والكوفي يدخل عليه

بهذا

بهذا المعنى فتأمل وفي اختصاص التنوين باحد التنوينات الاربع هو
ان تنوين التمكن علامة مكانته مدخوله في الاسمية والفعل والحرف لا اسمية لهما
فضلا عن مكانتهما فيها وان تنوين المقابلة هو تنوين في الجمع المؤنث السالم
مقابل نون جمع المذكر السالم وعوض عنه والحرف والفعل لا يقبلان الجمعية
فلا يدخلهما ما هو مخصوص بالجمع وان تنوين العوض عن المضاف اليه وهما لا يضافان
فلا يدخلهما اذا لم وان تنوين التنكير علامة لنكارة مدخوله وفارق بين النكرة
والمعرفة كما اذا قيل سيبويه يراد به الشخص المعين المسمى بهذا الاسم واذا قيل سيبويه
بالتنوين يراد به شخص ما من الاشخاص المسمى بهذا الاسم بتعدد الاوضاع
وهما نكرة ابدا فلا يحتاجان الى فارق ثم اعلم ان ههنا بحثا لا بد من التنبيه عليه
وهو ان المص عرف الاسم بخواص غير شاملة لان نحو الحدوث لا توجد في الاسماء
اللازمة للظرفية كاذ واذا وكذا الاضافة لا يتصور في المضمر والاشارة والموصول
وكذا دخول حرف الجر لا يتصور في اللوازم للظرفية وكذا التعريف لا يوجد في بعض
اللوازم للظرفية نحو مع وكذا بعضها لا ينون لا لفظا ولا محلا كالذي والتعريف
بغير الشامل من الخواص لا يجوز لوجوب طرد التعريف وعكسه ولا عكس للتعريف بتلك
الخاصة اذ لا يصح كل اسم صح الاخبار عنه وهكذا والذي يتجه في توجيهه ان يقال
ان التعريف بمجموع تلك الخواص والمجموع مطرد يعني ان ما وجد فيه احدى الخواص
المذكورة فهو اسم ومنعكس يعني ان كل ما هو اسم يجب ان يوجد فيه احدى الخواص
المذكورة قوله واصنافه اه لما عرف الجنس وقسمه الى الانواع ثم عرف احدى انواعه
وهو الاسم ثم انتقل الى تعداد اصناف هذا النوع اجمالا اولا ليبحث عن كل منها

تفصيلاً ثانياً على ترتيب الاجمال فترك لما طفى في غير التقابلين جلوكما على فظا
التقييد فقال واضافة الى اقسام جمع منحصره هو النوع المقيد بصفة كلية
عرضية وايضاح هذا المقام ان الكلمة جنسكا لحيوان والاسم نوع كالانسان و
اسم الجنس صنف كالرومي فكما ان في الرومي امراً زايداً على حقيقة الاسم صادق على شي
في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة واسم الجنس ما علق من هذا النوع على شيء
و على كل ما اشبهه اي ما تناول عند الاطلاق على شيء و على ما اشبهه
على سبيل البدل بوضع واحد وبهذا التناول خارج عن تلك
الحقيقة وزايد عليها خروج الرومية عن حقيقة الانسان
او المخصص بهذا فنقول لما فرغ من تعداد الاصناف اجمالا
اراد ان يبحث عن كل منها تفصيلاً على ترتيب الاجمال فقال
اسم الجنس وهو ما علق اه اي اسم الجنس هو اسم متناول عند
الاطلاق لفرد معين ولكل فرد يشبه ذلك الفرد في الحقيقة
اي قدر مشترك بين الافراد بوضع واحد على سبيل البدل
نحو رجل في جاء رجل فانه متناول في هذا الاطلاق لزيد ولكل
فرد يشبه ذلك الفرد في الرجولية على سبيل البدل بوضع واحد فالتعليق على
شيء وعلى كل ما اشبهه هو التناول عند الاطلاق على سبيل البدل وانما
علق على سبيل البدل لامتناع التناول على سبيل الشمول والعموم في غير
موضع الاستغراق اذ لا شك ان لا يتناول في جاء رجل زيد وعمرو وغيرهما من
الافراد فيخرج عنه المعارف كلها والنكرة ايضا اما خروج غير العلم فلانه

لا تناول

لا تناول عند الاطلاق لشيء ما ولكل ما اشبهه بل تختص عند
الاطلاق بشيء معين وان كان الوضع عاما واما خروج العلم
فلانه وان كان متناولا عند الاطلاق لشيء ولكل ما اشبهه
لكن ليس ذلك بوضع واحد بل باوضاع متعددة واما خروج
النكرة فلان الملحوظ فيها قصدا هو عدم تعين المدلول والتناول
فيها لشيء ولكل ما اشبهه خارجي خارج عن مفهومها ويجوز
ان يكون ما عبارة عن اسم نكرة فيخرج به جميع المعارف واما النكرة فبقوله
وعلى كل ما اشبهه ويجوز ايضا ان يراد شيء معين ما علق على شيء غير معين
فيخرج المعارف لانها معلقة اي منعقدة بازاء شيء معين وان كان الوضع
في البعض عاما ان قيل يطرد التعريف باطلا بعلم الجنس كاسامة فانه متناول لشيء
ولكل ما اشبهه قلنا هو موضوع بازاء الحقيقة المعقولة واطلاقه على شيء
ولكل ما اشبهه مجاز وان سلمنا انه حقيقة فلكن لا نم بطلان الطرد لان اسامة
اسم جنس كاسد واطلاق العلم عليه للاحكام اللفظية فهو مشبه بالعلم والحقيقة معلومة
واطلاقه على فرد منتشر مجاز بناء على الجواب الاول ومشبه بالعلم الى حقيقة من حيث
هي هي والى فرد منتشر افرادها وغير مشبه بالعلم الى حقيقة معلومة بل باللام لو كانت
بناء على الجواب الثاني وقد يسمى عين او شيء اي اسم شيء يقوم بذاته ويستغنى عن محل و
...عن الجنس في قيامه بذاته انه يجب ان ينفصل في المعنى فان تحيز تابع لتحيز المحل
والاول اشمل لان المجردات على تقدير وجودها اسماؤها اسم عين والاخير لا يشملها
...ولان ... النادر من اسماء الله تعالى اسم عين مع انه لا يصدق التحيز في

الا ان اطلاق العين عليه ليس باصطلاح وغير معقول ايضا ان فسر العين
بالممكن الخاص فان لم يطلق عليه لم يخرج التقسيم الا ان يقال المقصود الحصر
بما يكون مرادا منه ان قسما منه يسمى اسم عين وآخر يسمى اسم معنى والثالث هنا
ولا ذاك كما في تقسيم المعرب الى المنصرف فان هذا على تقسيم المعنى غير حاصر ايضا
كما لا يخفى على المتأمل وهذا لما كان اسم العين اسم شيء يقوم بذاته ويستغني
عن محل يقوم به فلا جرم يكون اسم المعنى اسم شيء لا يقوم بذاته بل يحتاج الى محل
يقوم هو به كالعلم يقوم بالعالم والفهم يقوم بذي الفهم ولو قيل معنى القيام
بالمحل هو التبعية في التحيز لم يخرج التقسيم لان صفات الله تع معان يقوم بذاته تع
واسماؤها اسم معنى مع امتناع التحيز في الصفات مطلقا اللهم الا ان يقال
المقصود الحصر والحق ان معنى قيام الشيء بذاته انه لو وجد في الخارج
بدون الانضمام الى محل يقوم به ومعنى القيام الخفي بالمحل انه لا يمكن له
وجود بدون الانضمام سواء كان هناك تحيز او لم يكن فالتقسيم منحصر الا ان
اطلاق العين على ذات الله تع واطلاق المعنى على صفاته تع ليس الا
باصطلاح بل هو غير معقول ان فسر العين والمعنى بالممكن خاصة قوله العلم
شرح لما فرغ من الصنف الاول اراد ان يخوض في الثاني فقال العلم وهو ما استعمل
لشيء بعينه غير جائز استعماله في آخر بوضع واحد وقيل اسم وضع
بازاء حقيقة معلومة واستعماله في فرد منتشر مجاز او هو اسم جنس
كما قيل واطلاق العلم عليه لاحكام لفظية فلا يبطل عكس تعريف العلم ولا طرد
تعريف الجنس ثم ان العلم المنقول او مرتجل والمنقول اما عن مفرد او عن مركب

والمفرد

والمفرد اما اسم جنس وهو الغالب او فعل ماض كشمر من شمر زيد لا من
زيد شمر او مع اعتبار تجرده عن فاعله او مضارع كيزيد من يزيد المال
لا من قولهم المال يزيد او منه مع اعتبار تجرده عن فاعله المستكن او
امر كاصمت باعتبار تجرده عن فاعله اذ لو اعتبر مقارنته الفاعل لكان
جملة ولكان النقل عن الجملة لا عن المفرد واما النقل عن الحرف فغير موجود
في كلامهم والمركب اما جملة كتابط شرا لقب ثابت بن جابر فان قالت له
امه حين سئلت عنه وقيل لابن ثابت لا ادري الا انه خرج وتابط
شرا اي اخذ تحت ابطه سيفا او مضاف ومضاف اليه كعبد الله او
غيرهما وكذا المرتجل اما قياسي جار على القانون المستنبط من تتبع
كلامهم كغطفان علم لابي قبيلة وهو غطفان بن سعد بن قيس عيلان
فانه نظير نزوان واما معدول عنه كحيوة اسم رجل فانه بمقتضى القانون
في مثله هو الادغام وكموهب بفتح الهاء اسم رجل مع ان مقتضى القانون
في مثله كسر العين اذ لا يوجد مفعل بفتح العين من المعتل الفاء الواوي
في كلامهم هذا وان المرتجل في مصطلح الاصولي قسمان احدهما هذا
والآخر ما نقل عن المعنى الاول ولم يراع المعنى الاول في الوضع الثاني ولا اعتبار
فيه واشتقاق المرتجل من ارتجل الشعر اذا انشده من غير تهيئة الى انشائه
وهو كان على رجل بغوي اصطلاح القوم وهو ايضا ينقسم الى المفرد
كغطفان والى المركب كامرأة القيس فان الهيئة الاضافية مرتجلة وان كان كل
من المضاف والمضاف اليه ذا وضع قبل العلمية قوله المعرب اه شرح فالمعرب اختلف

آخر باختلاف العوامل كانهم سئلوا عن متعقل الواضع ووضع
لفظ المعرب وقيل لهم ما متعقل الواضع في وضع هذا اللفظ فاجابوا
وقالوا المعرب ما اختلف آخره آه اي ما تعقله الواضع ثم وضع لفظ
المعرب بازائه هذا فبيان المتعقل موقوف على بيان ما اختلف آخره اي
على بيان اختلاف الآخر وبيان اختلاف الآخر موقوف على تتبع
كلام العرب فان من تتبع علم ان مثل زيد يختلف آخره باختلاف العوامل
وان مثل هؤلاء لا يختلف آخره ولا يتوقف بيان اختلاف الآخر على
بيان المتعقل حتى يدور واما اذا سئل عن حقيقته مع قطع النظر
عن الواضع ومتعقله وقيل ما حقيقة هذا الكلام القسم من الاسم وقيل
في الجواب ما اختلف آخره آه فيدور لان بيان الحقيقة يتوقف على
ثبوت الاختلاف له وهو موقوف على اثبات الاختلاف له واثباته
الاختلاف له موقوف على انكشاف الحقيقة وعلى معرفة ان هذا اللفظ
معرب الا ترى ان من انشا تركيبا عربيا ما لم يعلم ان جزء المركب
معرب لا يمكنه اثبات الاختلاف له فيدور وربما يختلج في الخواطر
ان يقال جزء مركب لم يشبه مبني الاصل فبيان الحقيقة يتوقف
على ثبوت مركب خاص في الواقع كزيد قائم وعلى عدم مشابهة جزئه
مبني الاصل في الواقع وعلى تصوره فان المركب من حيث انه مركب وعلى
تصور عدم مشابهة جزئه مبني الاصل وثبوت المركب الخاص وعدم
مشابهة جزئه مبني الاصل وتصورهما لا يتوقف على بيان الحقيقة

حتى

حتى يدور تامل قوله وهو على ضربين منصرف وغير منصرف ش تقسيم المعرب
على هذين مع تفسير المنصرف بهذا وغير المنصرف بذاك غير حاصر اذ يحتمل
ان يشتمل المعرب بالخروج بالتفسيرين المذكورين واما اذا فسر
غير المنصرف بما وجد فيه علتان او واحدة يقوم مقامهما والمنصرف
بما لم يجتمع فيه علتان ولم يوجد فيه ما نابت مناب علتين يكون حاصرا
فقصده ليس الحصر بل الى ان له قسما يسمى منصرفا وهو هذا وآخر
يسمى غير منصرف وهو ذاك وثالث ليس هذا ولا ذاك وهو المعرب بالحروف
ولكن ان يجعل التقسيم حاصرا بالتكلف البارد قوله منع الجر والتنوين ش
اراد بالجر الكسر المخصوص بمحال الجر لان الكسر المشترك بين النصب والجر غير
ممنوع منه على اصح المذهبين وبالتنوين تنوين التمكن لان ما سواه
غير ممنوع منه في غير المنصرف هو الاسم المعرب الذي منع الكسر المخصوص بمحال
الجر وتنوين التمكن اي كل منهما ممنوع منه قصدا وبالاصالة لشبهه الفعل
وذلك لان في الفعل فرعيتين فرعية الاشتقاق وفرعية التابع وفي هذا
القسم ايضا فرعيتان اذ فيه علتان كل واحدة منهما فرع الاصل فلما شابه
الفعل ثقل فمنع بعض ما لا يكون في الفعل وهو الكسر والتنوين الذي
هو منشا الثقل ولم يمنع عن جميع ما لا يكون فيه ليبقى بينهما فرق وبعضهم
قالوا ان المقصود بالمنع هو التنوين فقط ومنع الجر تبعي وهو لا آه
قالوا منع الجر تبع التنوين اي آثروا الحفظ تبع على الواو قوله ويفتح في موضع
الجر لم يقل وينصب في موضع الجر كما هو الحفظ من اطلاق النصب في المعرب

واحدة نابت منابهما ع

لان النصب في المجرور لان النصب علم المفعولية فيؤول الكلام الى
معنى ويكون مفعولا في موضع الجر وهو هذا الا هذا بادنى تامل
القسم الثاني يستوفي وجوه الاعراب والتنوين منصرف لخلوصه في الاسمية
الفرعية عن شبه الفعل والعربي المبني لخالص اللذ واخذ رغوته و القسم
الثالث غير منصرف لعدم خلوصه فيها الان لشبهها بالفعل قوله الا اذا
اضيف او ش مع غير ظرفي لفظ منع او يفتح على اختلاف الفريقين او منع
عن الجر في كل وقت الا وقت الاضافة ودخول اللام او يفتح في موضع
الجر كل وقت الا وقت الاضافة ودخول اللام فانه حينئذ يجر بالكسر اما الانصراف
بسببها كما قال بعضهم واما لان سبب اذا المقصود بالمنع هو التنوين وسقوط
الكسر تابع لسقوطه وفي الحالتين لا يتصور وجود التنوين فلا يتصور
سقوطها الكسر فدخلها مع كونه غير منصرف والحق انه اذ يبقى في الحالتين علتان
فغير منصرف ودخول الكسر انما لانه تابع التنوين في السقوط ولا يتصور التنوين
فيهما فسقط فتبعه الكسر واما لتقوي الاسمية بدخول اقوى الخواص
فدخل مع كونه ممنوعا بالذات في الحالتين ومع بقاء حكم عدم الصرف
واما الثاني يكون كالفعل في التعريض عن الحركات الاوقات وان لم يبقيا او
لم يبق احدهما لمنصرف ودخول الكسر لانصرافه قوله الاعراب هو اختلاف
اخر الكلمة ش خرج بقيد الاخر اختلاف الاول والوسط وبقيد اختلاف
العوامل اختلاف اواخر بالحركات كاختلاف آخر من في من زيد ومن ابنك
ومن الرجال فان سكونه بالوضع وفتحه وكسره لالتقاء الساكنين وخرج

ايضا

ايضا قول المستفهم منو ومنا ومني حين قال المخبر جاء رجل ورأيت رجلا
ومررت برجل فانه وان كان فيه اختلاف الاخر لكنه ليس باختلاف العوامل
بل بسبب ان المستفهم يريد ان ينبه على حركة المسؤل عنه بما يجانسها من
حروف المد لئلا يقع الاشتباه في المسؤل عنه ان قيل اذا كان الاعراب اختلاف
الاخر يلزم بناء الاسم في اول التركيب لعدم الاختلاف اذ هو انتقال من بعض الحركات
الى بعض لعدم العوامل وهو معرب بالاتفاق قلنا لا نسلم عدم الاختلاف
مطلقا اذ الانتقال من حركة الى حركة او من سكون الى حركة والعوامل في قوة العامل
والاختلاف بمعنى الوجود اي اختلاف آخر الكلمة بوجود العامل والثاني موجود
في اول التركيب فان سلمنا ان الانتقال من حركة الى حركة لكن لا نسلم عدمه
في اول التركيب لانه هذا الانتقال اعم من الفعل والقوة القريبة والثاني موجود
فيه بعضها احدى الحركات واحد العوامل فيه او بتقوية فيه فلا يضر لانه خاص
مفارقة وفي بحثه ومنهم جعل الاعراب نفس الحركات والحروف وعطف عدولا
عن طريق الجمهور بوجهين احدهما ان الحركات والحروف امور موجودة
يليق بها ان يجعل دليلا لمعنى بخلاف الاختلاف فانه امر ذهني والثاني
ان الاعراب ثلثة باجماعهم والاختلاف امر واحد ناشئ من الحركات والحروف
فجعلهم الاعراب نفس الاختلاف يخالف اجماعهم على كونه ثلثة بخلاف ما
اذا كان نفس الحركات والحروف فانه لا يخالف فيه الاجماع لكون الحركات
والحروف ثلثة بلا شبهة اقول لا نسلم ان لا وجود للاختلاف كيف وهو
محسوس باحدى الحواس ولا نسلم ايضا ان الاختلاف امر واحد بل هو مورد

الى الفتحة تبعا

ثلاثة انتقال من السكون الى الضم ومن الضم الى الفتح ومن الفتح الى الكسر قوله
وذلك في الاسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم اه ش قال مضافة لانها
اذا انقطعت عن الاضافة اعربت بالحركات قال الى غير ياء المتكلم لانها
عند الاضافة اليها تعرب بالحركات المحلية والتقديرية على اختلاف
الرأيين وكان عليه ان يقول مكبرة ايضا لانها تعرب بالحركات اللفظية
مصغرة نحو ابيّ وان يقول مفردة لانها تعرب بتمام الحركات اذا كانت
جمع تكسير نحو آباؤه آباءه آبائه وببعض الحروف اذا ثنيت او جمعت
بالواو والنون نحو ابواه ابويه وابوه وابيه في ابون وابين جمع اب على خلاف
القياس لكن اعتمد على المثال فانه من المفرد المكبّر فان قيل فلم لم يكتف عن قيد
الاضافة بالمثال قلنا كيلا يتوهم ان اعرابها بالحروف مخصوص باضافتها
الى المضمر فان الاضافة في جميع الامثلة الى المضمر وانما اعربت بالحروف عند
وجود هذه القيود ولا في تعقلها ثقلا لانها لكونها من الامور الاضافية
يستلزم تعقلها تعقل الغير فان تعقل الاب يستلزم تعقل الابن مع
ان اواخرها حروف تصلح للاعراب بالانقلاب فلو اعربت بالحركات لتضاعف
الثقل ثقل التعقل وثقل حرف العلة وثقل الحركة والجمهور على ان اعرابها
هو الاختلاف الناشئ من الحروف وبعضهم على ان اعرابها نفس هذه الحروف
والبعض الآخر على ان اعرابها بالحركات اللفظية المنقولة عن اعجازها الى
اوسطها ومنهم من جعل اعرابها بالحركات والحروف اللفظيتين وعزي
الى سيبويه انها معربة بالحركات التقديرية والحروف اللفظية وتكلف جماعة

هو موئلها

هو موئلها والحق هو الاول والثاني ايضا لا يبعد عن الصواب نحو اخوها
مضافة الى ضمير المؤنث ان الحم قريب زوج المرأة كابي زوجها واخيه قوله
وفي كلا مضافا الى مضمر ش قال مضافا لانه لا يضاف لمعناه الا باضافة
قال الى مضمر لانه عند الاضافة الى مظهر يعرب بالحركات تقديرا نحو جاءني
كلا اخويك ورأيت كلا اخويك ومررت بكلا اخويك وانما اعربت
ببعض الحروف عند الاضافة الى مضمر لانه مثنى المعنى فاعرب باعراب
وقيل كلاهما في الرفع وكليهما في النصب والجر واعرب بالحركات عند الاضافة
الى مظهر لانه مفرد اللفظ فاعرب باعراب مثل العصا توفيرا لحق الاعتبارين
حقهما ولم يعكس لان المظهر اصل والحركات اصل والمضمر فرع والحروف فرع فاعطي
بالاصل عند الاضافة الى الاصل والفرع عند الاضافة الى الفرع ولانه عند
الاضافة الى المضمر يقوى امر التثنية فيه لانه مثنى المعنى ومضاف الى المثنى
المتصل به فيعرب باعراب المثنى بخلاف ما اذا اضيف الى مظهر فانه لا قوة
لامر التثنية فيه فلا يعرب باعرابها وقيل ان كلا مثنى كلا وهو باطل بوجوه
احدها لزوم استعمال الواحد من المثنى وهو باطل قطعا ولزوم اعرابه
بالحروف مطلقا وبكليهما ولزوم امتناع كلا الرجلين جاء في بعض
الافراد ونعتيه ولزوم حفظ ضعف كل فيه وليس كذلك هذا وكان عليه
ان يتعرض لاثنان لانه معرب ببعض الحروف كالمثنى وليس مثنى لانهم الآن
يدرج في المثنى بان يراد بالمثنى ما هو في صورة المثنى سواء كان مثنى حقيقة
او لم يكن قوله وفي المثنى والجمع المصحح ش اي جمع المذكر السالم واما الجمع

الكسر وجمع المؤنث السالم فلاختلاف الآخر فيهما بالحركات واعلم انه يختلف
آخرهما بالحركات لان فيهما ثقلا معنويا وثقل زيادة العلامة فلو عربا
بالحركات لتضاعف الثقل ولان الحركات شطر الحروف والمفرد شطر المثنى
والمجموع والكل فان يعرب الشطر بالشطر والكل بالكل وانما اعربا ببعض الحروف
لانهما لو اعربا بتمام الحروف يلزم اللبس في نصبهما في حالة الاضافة
بعد لو قيل في نصب المثنى زيدان بالكسر وفي نصب الجمع زيدان بالفتح لالتحق
الفرق بحركة النون فسقوطها بالاضافة لا يبقى الفرق واما الفرق بين
رفعهما وكذا بين جرهما فيمكن بحركة ما قبل الواو والياء فبقيت
الحروف الثلث الى المنتصبات الست فاختص واحد برفع هذا
وآخر برفع ذلك واشترك جراهما في الياء وكسر ما قبل الياء وفتح
النون في الجمع وعكس الامر في التثنية وحمل نصبهما على جرهما لما بين
النصب والجر من التآخي هذا كله ظاهر لكن كان عليه ان يذكر هنا عشرين
واخواتها لانها معربة بالواو والياء كالجمع الصحيح وليست به لعدم المفرد اذ
لو كان عشرون مثلا جمع عشرة لوجب ان لا يطلق على اقل من ثلثين لوجب
اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد وليس كذلك لانه نص في مضاعف
العشرة ولوجب ايضا ان لا يتعين لعدد مخصوص وليس كذلك لانه نص فيه
وهكذا في البواقي والذي يمكن في توجيهه ان يقال اراد بالجمع الصحيح ما في آخره
واو ونون في الرفع وياء ونون في الجر والنصب واذا كان جمعا مصطلحا
كمسلمين او لغويا كعشرين وهي مندرجة تحت عموم الصحيح فلا حاجة
الى التعرض

الى التعرض لباب عشرين على الافراد وهذا جيد لو يعلل من هذا
الباب ايضا ولم يعلل منه فيه قوله وما لا يظهر الاعراب لفظه قدر في محله اه
اي والاسم المعرب الذي لم يظهر الاعراب في محله اي في نفس آخر ذلك المعرب
والا لزم خلو المعرب عن الاعراب وهو باطل قطعا وانما قلنا في نفس
آخر ذلك المعرب ليتميز الاعراب المحلي في المعرب عن المحلي في المبني فان
المحل في المبني لا يكون في نفس آخر ذلك المبني والا يلزم ان يكون معربا فالمراد
بالمحل في المبني انه لو اثبت في بدل المبني المعرب لتحقق الاعراب في ذلك
المعرب فيظهر فيه مثلا اذا قلت قام هؤلاء مرفوع المحل على معنى انك
لو اوقعت موقعه معربا وقلت قام الرجال كان ذلك المعرب مرفوعا
لان الرفع مقدر في نفس آخر هؤلاء والا لزم ان يظهر لان آخره لا يمتنع
عن تحمل الحركة وان يكون معربا لوجود الاعراب فيه فاذا قلت جاءني عصا
في هذه عصا فانه مرفوع المحل على معنى ان الرفع مقدر في نفس الآخر اذا
عصى قلبت الواو مع حركة ما قبل الفا لكن لا يظهر لامتناع الالف عن
ظهور الحركة وكذا باب حبلى وان لم يكن الف منقلبة عن المتحرك فليتامل
قوله كعصا وسعدى ش الاول منصرف معرب بتمام الحركات تقديرا والثاني
غير منصرف معرب ببعض الحركات تقديرا او امتناع ظهور الحركة فيهما
لامتناع الالف عنه واراد بمثل عصا الاسم المعرب المقصور المنصرف
وبمثل سعدى الاسم المعرب المقصور الغير المنصرف وقوله القاضي
في حالة الرفع والجر اي وكالقاضي اراد بمثل القاضي الاسم المنقوص الذي

آخره ياء قبلها كسرة كالمشتري والجواري والعمى وإنما قال في حالة الرفع
والجر لان نصب لفظي لخفة الفتحة على الياء وإنما قدر في الحالتين لثقل الضمة
والكسرة على الياء ويقال جاءني القاضي ومررت بالقاضي بالسكون ورأيت
القاضي بالفتح وأما قوله • فيوما يجارين الهوى غير ماضي • بكسر الياء وقول آخر
وكاد يذهب بالدنيا ولذتها • موالي ككباش العوس سحاح • بضم الياء فشاذ
ارتكب بضرورة الشعر والوزن كما أن سكون الياء في قولهم • اعط القوس باريها •
وانزل الدار بانيها • شاذ والقياس الفتح جرى على لسانهم بسكون الياء
لكثرة استعمالهم لكونه مثلا (ق) واسباب منع الصرف تسعة او (ش) أي الاسباب
التي يوجد اثنين منها او يتكرر واحد منها يمتنع الاسم عن الصرف تسعة
وقيل احد عشر تسعة منها ما ذكر في المتن وواحد منها شبه الف التأنيث في مثل
ارطى الف للالحاق بجعفر لا للتأنيث يقال ارطى للجمع وارطاه للواحد واذا
سمي به رجل امتنع عن الصرف لشبه الف بالف التأنيث في الزيادة وعدم قبول
التاء لأن التسمية تمنع التصرف واخر مراعاة الاصل في مثل احمر بعد
التنكير فانه اذا نكر بعد ما سمي به شخص بقي غير منصرف على رأي سيبويه نظرا
الى انه كان قبل التسمية غير منصرف للوصفية ووزن الفعل وقد زالت
الوصفية بعروض العلمية لما بينهما من التضاد العقلي فاذا نكر عاد حكم الوصفية
لزوال المضادة وقال بعضهم ثمان الحكاية والتركيب كلما امتنع عن
الصرف فتسع اتباعه اما الحكاية واما التركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل
سواء قارن العلمية كيزيد او الوصف كاحمر ووجه الحكاية في الاول

لانه كا

لانه كما ان قبل العلمية فعلا لا يقبل الكسر والتنوين فبعدها يبقى على ذلك
الحكم واما في الثاني فمشكل لانه لم يسبق وصف العلمية حتى يحكى
على الحالة الاولى وان احتمل لان ذلك الوزن لو كان في الفعل لما دخله
الكسر والتنوين فكذا لا يدخلانه اذا كان في الاسم ورد عدم صرف افكل
حال التنكير لذلك الاحتمال مع انه منصرف بلا خلاف واما التركيب ففي
البواقي كزينب فان في تركيب العلمية مع التأنيث وكما انه في تركيب
العلمية مع الالف والنون وهكذا والحق انها تسعة فان شبه الف التأنيث
راجع الى الف التأنيث تسامحا ومراعاة الاصل راجعة الى الوصف
فان شرطه ان يكون في الاصل لو عددت مثل هذين سببا على انفراد
للزم امكان ان تعد تسعة او يزاد على تعدد كونه اعجميا تضادا بل سببا
على انفراده حتى يكون الاسباب اثني عشر واما الحكاية فقد عرفت
ما فيها واما التركيب فبطلان الطرد والعكس اما بطلان الطرد فلان في بعض الاسماء
تركيبا بالمعنى المذكور ولا امتناع فيه عن الصرف كندمان فان فيه تركيب
الوصف مع الالف والنون مع انه منصرف واما بطلان عكسه فلان بعض الاسماء
يمتنع مع عدم التركيب كما جمع ان التركيب الذي يكون احد السببين او
تماما المنع الصرف ينبغي ان يكون تركيبا لفظيا كفعلان يكون اجزاؤه مرتبة
مسموعة وتركيب بعض الاسباب مع البعض تركيب عقلي (ق) العلمية (ش) اي يكون
الاسم علما لمعين كان الحقيقة الاعيان كاسامة او الحقيقة المعنى
كسبحان او للموزون كفعلان او للعلم كفلانة فانه وضع ليكنى به عن اعلام

فيه فهو علم الاعلام او الحقيقة بوقت حاتمي كسحر وقت كل بني اصفاف

العلم المذكور معتبر في عدم الصرف **قوله** والتانيث **شرح** اي التانيث اللازم

لفظا كحبلى فانه لازم بالوضع وكطلحة فانه لازم بالعلمية لان التسمية منع

الصرف او معنى كتانيث زينب فانه لازم بمقارنة العلمية قيدنا التانيث

باللازم لعدم الاعتداد بغير اللازم ولذا انصرفت الصفات المؤنثة كضاربة

او امراة جريح مع وجود التانيث والوصفة **قوله** والوصف **شرح** اي الوصف

الوضعي وهو ما يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين كاحمر معناه الحمرة والذي

اللازمي عن زيد كباب ثلث فانه وصف نحوي لازمي لا يقال ثلث رجال بل رجال

ثلث وعرف ممنوع للوصف اللازمي والعدل التحقيقي واما الوصف العارضي

فلا اعتداد به فلذا انصرف اربع في مررت بنسوة اربع مع تحقيقه الوصف العارضي

ووزن الفعل قال نجم الائمة صرف اربع لا بعض نظر دليلا على عدم الاعتداد بالوصف

العارضي لجواز ان يكون صرف بناء على افتقاد شرط وزن الفعل فان شرطه

ان لا يقبل التاء المتحركة وهو يقبلها يقال اربعة رجال اربعة ومن منع افتقاد الشرط

مستندا بان التاء ليست علامة للتانيث بل للتذكير لم يات بسلطان مبين

لان التاء المتحركة التي يوقف عليها هاء من خواص الاسم سواء زيدت للتذكير

او للتانيث **قوله** ووزن الفعل **شرح** اي ووزنه الفعل الذي يختص ولا يوجد في الاسم

الا منقولا عن الفعل كشمر او على الاعجمي كبقم او يغلبه كافعل فانه في الفعل اكثر منه

في الاسم لان الفعل اربعة اصناف في هذا الوزن ماضي الافعال وصيغة المتكلم وحده

من باب فعل يفعل وفعل يفعل واحدى صيغتي التعجب وفي الاسم ثلثة اصناف افعل

التفضيل

التفضيل والصفة المشبهة ولهذا انحصر في الفعل اكثر منه في الاسم انتهى

احتمال العكس كما قال بعضهم يكتب بود عليه عدم صرف قائل اذا سمي به رجل لان فاعل

في الفعل اكثر منه في الاسم مع ان المذهب انه منصرف اللهم الا ان يمنع الاكثرية في

الفعل ويدعى العكس قال المتقدمون انما يؤثر وزن الفعل اذا اختص به اوكان في

اوله زيادة كزيادة غير قابل التاء سواء كان غالبا في الفعل او مغلوبا فيه فلا يرد

نحو قائل اذا سمي به رجل لعدم الاختصاص وعدم الزيادة في اوله وقال بعضهم

ما نقل عن الفعل وجعل علما يمتنع عن الصرف سواء اختص به او غلب فيه اوكان

في اوله زيادة اولا فينصرف اذا سمي به رجل امتنع عن الصرف وهذا يعرف من هذه

الحكاية **قوله** والعدل **شرح** اي انتقال مادة الاسم عن هيئة الى هيئة اخرى مع ان

الاصل ان يكون هي على تلك الهيئة فالمادة مشتغلة والهيئة الاصلية منتقل

منها والهيئة الاخرى منتقل اليها وبعبد العناية خرج عنه التعريف بمثل

رجيل ورجلان ورجال لانه ليس الاصل في شرح هذه البنايين ان يكون على

الهيئة الاصلية لانه يخل المعنى المستفاد من الهيئة العارضية بخلاف

ثلث وعمر فانهما لو كان على الهيئة الاصلية لم يخل المعنى فاذا قيل جاءني

رجال ثلث كان المعنى تقسيم الموصوف على العدد المخصوص وكذلك اذا قيل

جاءني رجال ثلثة ثلثة وكذلك التسمية بعامر وعمر فلا تفاوت في المعنى بين المعدول

والمعدول عنه ثم العدل قسمان تحقيقي وهو ان يوجد بدون ملاحظة

عدم الصرف بدون علته من دليل يدل على انتقال المادة من هيئة الى اخرى وتقديري

وهو ما لا دليل فيه على انتقال سوى عدم الصرف بدون العلتين اما الاول

كثلث في رجال ثلث فانه معدول عن المكرر اى عن ثلث ثلث فان عرض
من جرب على الموصوف تقسيم الموصوف على عدد مخصوص اى جاء رجال منقسم
على هذا العدد بالغا ما بلغ والمقسم في كلامهم مكرر نحو ابصرت العراق بلدا بلدا
وقرات الكتاب بابا بابا فهو معدول عن المكرر واما الثاني فلانه مثل عمر وجد غير
منصرف وليس فيه غير العلمية فقدر فيه العدل حفظا لقاعدة عدم الصرف والا لزم منهم
فيه العدل فضلا عن ان يجزم انه منصرف من هذا الوزن كثير ولا تقدير عدل فيه
قوله والجمع شرح اى الجمع الذي ليس على زنة واحد كمساجد ومصابيح فان هذين
الوزنين من الجموع التي لم يوجد عليهما واحد من الوحدان العربية نحو الجمعية في نائب
مناب العلتين وامتناعا عن الصرف وقيل في هذين الوزنين فاجمعا مرتين كاكالب
جمع اكلب جمع كلب واناعيم جمع انعام جمع نعم فامتنع ذلك لتكرر الجمعيتين
ثم ما لم يجمع مرتين من هذين الوزنين كمساجد ومصابيح حمل عليه في عدم
الصرف للمشاكلة يرد على الاول مثل افلس فانه جمع لا نظير له في الآحاد مع انه
منصرف بالاتفاق ولو قيل هو الجمع الذي ليس على زنة واحد وكان بعد الف
تكسيره حرفان متحركان كمساجد او ثلثة اوسطها ساكن كمصابيح لم يرد مثل
افلس قوله والتركيب شرح اى التركيب المقارن بالعلمية ولا يكون منقولا عن المركب الاسنادي
ولا يكون ثانيه صوتا ولا متضمنا لمعنى الحرف قبل النقل اما مقارنة العلمية فيلزم
لان التركيب المعتبر هو اللازم واما عدم النقل عن الاسنادي فلانه يحكي على ما هو عليه
قبل النقل كتابط شرا وعبد الله وجوان ناطق علما واما عدم كون ثانيه
صوتا ومتضمنا لمعنى الحرف فلانه يبنى لا يحصل في الصرف ولا عدمه قال المصنف

في منفصل

في منفصل اذا جعل مثل خمسة عشر علما فيه وجهان البناء والاعراب
مع عدم الصرف قوله والعجمة شرح اى العجمة التي كانت علما في العجم قبل النقل
لان العجمة المنكرية تتصرف العرب فيها بخواص عربية بحيث لا يبقى فيها
رائحة العجمة بعد النقل ثم تسمى بها فلا يبقى لها اثر في منع الصرف قال نجم الائمة
اغاثوا اذا كان الاعجمي علما في اول استعماله عند العرب بعد النقل وقبل التصرف
سواء كان علما في العجم قبل النقل عدم التصرف فيه بعد النقل او اذا كان علما قبل
او لم يكن وظني انه يصيد على الصواب لان المقصود من العلمية في العجم قبل
النقل عدم التصرف فيه بعد النقل اذا كان علما قبل التصرف فالمقصود من
اشتراط العلمية حاصل ح يؤيده عدم صرف قالون لكونه لقبا لابن نافع
قبل التصرف لجودة قراءته وهو قبل النقل رومي معرب بمعنى الجيد قوله والالف
والنون الزائدتان شرح اى المشابهتان لالفي التأنيث في عدم قبول التاء فان كانتا
في اسم فشرطه العلمية لئلا يقبل التاء فيتحقق الشبه وان كانتا في صفة
فشرطه انتفاء فعلانة ليتحقق الشبه ثم ان الكوفيين على ان منع
منصرف لمضارعته لالفي التأنيث بل هو كسائر الاسباب والبصريين على
منعه للمضارعة وبعضهم على انه مستقل في المنع كالشبه ولالفي
العلمية في الاسم ولا للوصف في الصفة والجمهور منهم على عدم استقلاله
لان المشبه دون المشبه به فلا يلزم من استقلال المشبه استقلاله قوله
متى اجتمع في الاسم شرح اى في الاسم المعرب لان الاسباب التي لها
في المبني وانما احتيج في منع الصرف الى سببين لان تكرر واحد لا يكون واحد

نحو منكر ومعنا مو بعني الصرف وعلامته فيجذبه الصرف لاصالته فينصرف فلا بد
من آخر او من تكرر ليترجح جانب الفرعي فيمتنع عن الصرف ووجه الامتناع
عند اجتماع اثنين او تكرر واحد هو ان كلا من الاسباب فرع
الاصل فان العلمية فرع الجنس والتانيث فرع التذكير والوصف
فرع الموصوف ووزن الفعل فرع لوزن الاسم والعدل فرع معدول
عنه والتركيب فرع الافراد والجمع فرع الواحد والعجمة فرع العربي
والالف والنون فرع لا لفي التانيث عند البصريين او لما زيدتا عليه
عند الكوفيين فيكون في الاسم فرعيتان كما ان في الفعل فرعيتين
فرعية التاليف وفرعية الاشتقاق فيمتنع عن الكسر والتنوين
امتناع الفعل عنهما الا اذا كان على ثلثة احرف آه كـ الموصول
مع الصلة منتهى من فاعل لم ينصرف اى لم ينصرف وجوبا وعلى سبيل
القطع الا اذا كان على ثلثة احرف ساكن الوسط فانه لا قطع
لعدم الصرف بل يجوز الصرف وعدمه وانما قلنا وجوبا وعلى سبيل
القطع لان عدم الانصراف لو اخذ مطلقا لم يصح الاستثناء كما لا يخفى
على من له ادنى ذوق اما الصرف فللخفة لان عدم الصرف لدفع ثقل السببين
وخفة الاسم يعارض ذلك الثقل واما عدم الصرف فلاعمال السببين
مع قطع النظر عن خفة الاسم قال كنوح ولوط فان في كل منهما العلمية والعجمة
يجوز صرفه للخفة وعدمه لاعمال السببين وكذا ما احد السببين تانيث
كهند ولم يمثل به لان جواز الامرين فيه مقطوع وايضا ورد باستعمال

الفصحاء

الفصحاء قال لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تغذ دعد في العلب
واما ما احد سببيه عجمة كنوح فان جواز الامرين فيه مجرد القياس
لم يرد استعمالهم بعدم صرفه حتى ان بعض المتاخرين قطع صرفه و
استدل بالمنقول والمعقول اما المنقول فلوروده منصرفا في التنزيل و
غيره من كلام العرب العرباء واما المعقول فهو ان العجمة سبب ضعيف لا تعارض
الخفة بخلاف التانيث فلذا مثل به ولم يمثل من باب هند ثم انه
اراد بمثل نوح ولوط ما فيه سببان من هذا النوع سواء كان احد السببين
عجمة كنوح او تانيثا كهند واما فيه اسباب ثلثة من هذا النوع كماه
وجور فان كلا منهما علم لبلدة مخصوصة ففيهما العلمية والعجمة والتانيث
المعنوي فلا يقال الا امتناع صرفه لان الخفة لو عارضت احدها
بقي الثاني بلا معارض فيمتنع قطعا فان قيل فليتعارض العلمية
والآخران شرطها لانه و انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط
فلينصرف قلنا وجود العلم شرط لتاثيرهما الا اثره والخفة تعارض
الاثر وكل علم لا ينصرف آه اى كل غير منصرف احد سببيه او اسبابه
العلمية ينصرف عند التنكير اى عند ارادة فرد ما من الافراد المسماة
بهذا الاسم بالاوضاع المتعددة وذلك لان ما هو مشروط بها
من الاسباب يكون زوال العلمية زوالها فينصرف لبقائه بلا سبب
وما هو غير مشروط بها كالعدل ووزن الفعل وان لم يكن زوالها زوالها
لكن يبقى بعد التنكير سبب واحد فينصرف وهما متضادان اى استعمالهما

فلا يكون مع المنع العلمية الا احدهما واصح علم برنية من نعت بكسر
العين وان لم يشتهر فلا قدح به فكيف بذلك بالكلية واما الجمع والتأنيث
بالالف فلا اثر للعلمية فيهما لاستقلالهما في المنع واما الوصف
والالف والنون نحو فلا يجامعهما لتضادهما وانما قال في الغالب
لان مثل احمر يبقى غير منصرف بعد التنكير ايضا على راي سيبويه
لانه كان في الاصل وصفا وقد زال بالعلمية فبعد زوال العلمية
يعود الحكم الاصلي لزوال العارض واما عود نفس الوصف فلا فان قيل
فان معنى احمر قبل التسمية شيء له حمرة وبعدها ذات مشخصة وبعد احمر بان
التنكير شخص ما من الاشخاص المسماة بهذا الاسم فالعائد
حكم الوصف لا نفسه وعلى راي الاخفش ينصرف لان الوصف زالت
بالعلمية وهي زالت بالتنكير والساقط لا يعود الجواب ان العائد او الجواب
ليس نفس الساقط بل حكمه وههنا فائدة لا بد من التنبيه عليها وهي
ان خلافهما يجري في كل ما احد سببيه قبل التسمية وصف والآخر
سوى افعل التفضيل فانه لا يجري فيه خلافهما لان التسمية لو فات
من يبقى غير منصرف بعد التنكير اتفاقا لان من مذكورة للوصفية
الزائلة فكانها غير زائلة واذا لم يكن بمقارنته من ينصرف بعد التنكير
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه ولانه لا يجري على الفعل المنصرف
بحسب المعنى قوله المرفوعات على ضربين ش اقول لما كان وجوه اعراب
الاسم رفعا ونصبا وجرا كان اقسام المعرب بالضرورة مرفوعا
ومنصوبا

ومنصوبا ومجرورا وانما كان وجوه الاعراب ثلثة لان مقتضيات
الاعراب ثلث الفاعلية والمفعولية والاضافة فلو زادت الوجوه زائدة
ولو نقصت
عليها
عليها لزم الترادف ولو نقصت عنها يلزم الاشتراك وهما خلاف
الاصل فالوجوه ثلث فالمعرب كذلك وقدم المرفوع على الآخرين لانه
عمدة الكلام [illegible] بدونه بخلاف المجرور فانه فضلة والمنصوب
وان كان البعض منه عمدة الا انه اكثر فضلة وقال المرفوعات على
ضربين اصلي اي في حكم الرفع اصل اي في استحقاق الرفع اصل وملحق
اي بالاصل في الرفع يعني ان احد القسمين رفعه بالاصالة لا على سبيل
التبع والالحاق بالغير والآخر بخلافه والاول هو الفاعل وانما كان اصلا
لقوة عامله اذ عامله لا يكون الا الفعل او شبهه وقوة العامل يناسبها
اقوى الاحوال وهو الرفع ولان الفاعل ثاني اثنين وغيره من المرفوعات
ثالث ثلثة والثاني اصل بالنسبة الى الثالث ولان رفع الفاعل لا ينسخه
ناسخ بخلاف رفع المبتدا والخبر فانه ينسخه دواخل المبتدا والخبر فالفاعل
اصل وما سواه ملحق به لكما ذهب اليه البعض من ان المرفوعات اصول
في الرفع ولكما ذهب اليه الآخر من ان المبتدا والخبر اصل والفاعل ملحق به
قوله وهو على ضربين مظهر ومضمر ش اقول هذا التقسيم تمهيد لبيان ان الفاعل
ومثل زيد ضرب مبتدا لا محذوف ولا متقدم والدليل عليه امتناع الزيدان
ضرب والزيدون ضرب يعني لو كان الفاعل فيه محذوفا او متقدما لوجب
ان يقال الزيدان ضرب والزيدون ضرب بافراد ضرب لانه لو قيل الزيدان

بتقدير مع اعتبار تقديم فاعلاً او مع اعتبار الفاعل ومع اعتبار مجرد فلزم
التناقض وفي علل عدم كون المقدم فاعلا بقاعدة امتناع تقديم الفاعل
لدوران لان قاعدة الامتناع نشأت من عدم جواز ان يكون المقدم في
زيد ضرب فاعلا فلو اخذ عدم جواز ان يكون المقدم فاعلا منها الدار
واللازم باطل لانه يجب الزيدان ضربا والزيدون ضربوا فالملزوم مثله
فالفاعل منحصر في قوله والملحق تحت ضرب شيء اي والملحق بالفاعل في الرفع حصر
لا يزيد ولا ينقص والدليل على الحصر هو الاستقراء فقط واما التوابع فهي داخلة
تحت حكم المتبوع بنصب عمل العامل على القبيلتين بمعنى المتبوع والتابع
انصبابه واحدة الا ان عمل العامل يصل الى المتبوع بلا واسطة والى التابع
بواسطته كما يجيء الا ان فانه حامل الاناء والماء جميعا وفيها مذاهب آخر
لا يسع بيانها هذا المختصر قوله المبتدأ والخبر اعلم ان في الفاعل حيثيتين
حيث يكون مسندا اليه وحيث كونه آخر جزء من الكلام فالمبتدأ ملحق به
في الرفع لاشتراكهما في الحيثية الاولى والخبر ملحق به في الرفع لاشتراكهما في
الحيثية الثانية وقدم ذكر المبتدأ والخبر مبادرة الى رد من ذهب الى اصالتهما
قوله وحق المبتدأ ان يكون معرفة اي ما ينبغي ويليق بشأنه هو التعريف لان
العلوم عند المتكلم يمكنه ان يخبر عنه وعند المخاطب يفيد الاخبار
الا ترى انك لو قلت شيء ما موجود لما افدته بكلامك الا ما كفت الضرورة
امره اذ المخاطب يعلم بالضرورة ثبوت الوجود لشيء ما بخلاف ما اذا قلت زيد
قائم فانه يحصل الفائدة يستفيد المخاطب منه ثبوت القيام لزيد وبخفية
هذا انه

هذا انه كلما ازداد خصوص المحكوم عليه قويت فائدة الحكم بعد اهل تعين المبتدأ
فالاخبار به افادة له فانظر الى قولك زيد حافظ التوريت والانجيل ما من وجه
حتى يتخلى الى ان الاول محط الفائدة والثاني لا يستفاد شيء منها قوله وقد يجيء نكرة
اي يفيد المفيدة بجزئية الحكم لقلة النكارة لان الاصل فيه هو التعريف لكن
اطلق الحكم وبكذبه لان ورود نكرة مشروط بان يتخصص بوجه من الوجوه
بالوصف المستفاد من التنكير اي شر عظيم اهر ذا ناب اذ التنكير للتعظيم وانما يكون
فاعلا في المعنى لان الاصل اهر ذا ناب الاشر فشر فاعل اهر محكوم عليه بالاهرار
متخصص بتقديم اهر واسناده اي نفي الفاعل مطلق شر بل هو شر مخصوص بالاهرار
فلما قصد الاختصار اسقط حرف النفي والا وقدم المحكوم عليه على المحكوم به ليحصل
الاختصار مع مفاد الحصر بنفس الحصر فكانه تخصص حال الكونه فاعلا اذ ذاك ايضا تخصيص
بعينه بعد العدول كذا قيل وفيه بحث وهو ان التخصيص الساري على الحكم ليكون سببا
لصحة الحكم على النكرة وهو لا وجود له في مثل شر اهر اذ لم يوجد الوصف من التنكير
مع ان قولهم هو في قوة ما اهر ذا ناب الا شر في خبر النفي لانه هذا التخصيص
اما تخصيص الجنس والمعنى ان المهر جنس الشر لا جنس الخير وهو باطل قطعا لان
الخير لا يهر والتخصيص زيد للاعتقاد الخطاء ولا اعتقاد فلا زيد وفيه بحث
لان الشيخ عبد القاهر قال قدم شر ليكون المعنى ان الذي اهر جنس الشر
لا جنس الخير فالخير يكون مهر الا ان المهر بصوت الكلب منحصر في المرغوب او المكروه
والنباح واما تخصيص الافراد والمعنى ان المهر شر لا شران وهو بعيد قطعا
من مظان استعمال هذا التركيب فالحق ما اشير اليه اولا من التخصيص بالوصف

فعلا من التشكيك ويقال هو يصلح ان يكون محكوما عليه بالاخبار وساغ الحكم على
النكرة المخصصة مذهب الفاضل ابن الدهان واليه مال بعض المتأخرين من المحققين
وذلك لان الغرض من الحكم على النكرة اذا كان غير افادة السامع فلا امر للسامع
اظهر ولو كان افادة السامع فذلك يحصل بثبوت الافادة فحيث ثبتت فذلك
محرم وموضعه ويمكن ان يحمل اطلاق المص على هذا الرأي قوله وحق الخبر ان يكون
نكرة ش اي وشان الخبر ومقتضاه النكارة اي ينبغي ان يكون الخبر بحيث
لا يشير بجوهره او بالآلة الى معلوم المخاطب لانه يحط الفائدة وان كان
معلوما للسامع فلا باس به قوله وقد يجيآن معرفتين ش الظاهر في
الاسلوب ان يقول وقد يجي معرفة لان البحث في الخبر ولان شان المبتدا
هو التعريف فلا وجه لآلة التغليب في تعريفه لكن لما اراد ان يبين ان تعريف
الخبر مشروط بتعريف المبتدا في التركيب الخبري غير الاسلوب وقال وقد يجيآن
معرفتين ان قيل اذا كان معرفتين فالفائدة في الاخبار قلنا ان يكون الكلام
بصدد الاخبار والاعلام فالامر جواز تعريفه اظهر لان الغرض ليس افادة
المخاطب مثلا فان الله آلهنا ومحمد نبينا غرض التعريف بكلمة الشهادة
لا افادة السامع حتى يرد انه لا فائدة فيه وان كان بصدد الاعلام فالوجه
ان يقال ان المخبر نزل العالم بالخبر لعدم جريه على موجب علمه فان من جب العلم
هو العلم منزلة الجاهل فالقى اليه الخبر وقال الله آلهنا ومحمد نبينا افادة
الى الجاهل ويقال غرض المفيد نفس الخبر لانه معلوم المخاطب غرضه اعلام
المخاطب عالم بالخبر كالمخاطب في مثل زيد المنطلق وجه آخر وهو ان
المخاطب

ان المخاطب كما يعرف زيدا يعرف ان شخصا قد انطلق لكن لا يعرف ان
زيدا هو ذلك المنطلق فافادة المخبر ان زيدا هو ذلك المنطلق بعينه ثم انهما
اذا كانا معرفتين يجب تقديم المبتدا على الخبر لا تجويز الامرين يؤدي الى
اللبس والتزام الخبر ترك الاصل بلا ضرورة فالمقدم مبتدا والمؤخر خبر
فان قيل الهنا الله فالهنا مبتدا والله خبره الا ان لا يستقيم المعنى الا
بان يكون المؤخر هو المبتدا كقولهم ابو حنيفة ابو يوسف فان صحة المعنى
واستقامة التشبيه تقتضي ان يكون ابو يوسف هو المبتدا وابو حنيفة
خبرا له على معنى ان ابو يوسف كابي يوسف لم يجد التشبيه مجرى سوالم يستغرق مركبه
لان تشبيه الاقوى بالاضعف والامر فيه على العكس وبعضهم اطلق وجوب التقديم وجعل
مثل قولهم ابو حنيفة ابو يوسف من قبيل التشبيه المقلوب وهو تشبيه الاقوى بالاضعف
مبالغة في شان الاضعف كقولهم وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفة
حين يمدح هذا ما قالوا وفيه بحث لان المثال المذكور وامثاله ليس من باب تعريف
المبتدا والخبر معا نظرا الى التحقيق تامل قوله والخبر على نوعين مفرد آه ش
اراد بالمفرد هنا ما يقابل الجملة فكل ما ليس بجملة فهو مفرد بهذا المعنى ولهذا اشتمل
مثل من المضاف وقال نحو زيد غلامك ولم يقل نحو زيد غلام كما هو الظاهر
والاصل ثم الخبر المفرد الجامد خال من ضمير المبتدا خلافا للنحاة الكوفية فانهم ذهبوا
الى استكنان الضمير فيه واولوا الجامد بالمشتق وقالوا غلامك في زيد غلامك
في قوة مملوك وهو هذا الا تكلف سمج قوله وهي على اربعة اضرب آه ش وجه الحصر
ان كان المسند اليه يتقدم لفظا ورتبة او رتبة فقط نحو زيد قايم وقايم زيد

فالجملة اسمية وان كان المسند مقدما وكان ظرفا او جارا ومجرورا
فالجملة ظرفية نحو في الدار زيد وزيد في الدار ابوه وامامك بكر وبكر امامه
زيد وان كان فعلا قد دخل حرف الشرط فالجملة شرطية نحو ان ضربت
ضربت والا فعلية سواء كان المسند المقدم فعلا نحو ضرب زيد او
اسم فعل نحو هيهات زيد او صفة واقعة بعد حرف النفي والاستفهام نحو
اقائم الزيدان وما قائم الزيدان قوله نحو زيد ان تكرمه تكرمك ش فالخبر
في الحقيقة عند القوم هو الجزاء والشرط قيد له اي زيد يكرمك وقت اكرامك
اياه ومجموع الشرط والجزاء عند ارباب المعقول والمعنى زيد اكرامك اياه
ملزوم لاكرامه لك وصحة قولهم زيد ان يكرم بكرا اكرم عمرا بمقصد قول ارباب
المعقول لخلو الجزاء عن الضمير العائد الى المبتدا والمال على راي القوم زيد اكرم
عمرا وقت اكرامه بكرا وعلى راي ارباب المعقول زيد اكرامه بكرا ملزوم لاكرامه
عمرا ولا يستتر في سماجة المعنى الاول وفي حق الثاني وشناعته قوله وظرفية
نحو خالد امامك وبشر من الكرام ش الاول فيما الخبر فيه الظرف حقيقة والثاني
عما الخبر فيه منزل منزلة الظرف يعني ان في الشيئين حذف المتعلق وانتقال العمل
اليه على التقدير كان في الاول [illegible] والتقدير خالد حصل امامك او حاصل امامك
وبشر حصل من الكرام او حاصل من الكرام فحذف وانتقل فاعله الى الظرف الحقيقي
والجار والمجرور وكونه جملة بناء على تقدير الفعل كما هو مذهب النحاة
البصرية فانهم يقدرون فعلا لانه الاصل في العمل ولانه يقدر المنفصل عند
وقوعه صلة بالاتفاق فعند التردد وجب المصير الى المتفق عليه في موضع

واما اذا

واما اذا قدر اسم فاعل كما هو مذهب الكوفية فلا يكون جملة لان
الاصل غير جملة فالخلف كذلك ووجههم ان المقدر خبر وحق الخبر هو
الافراد والقياس على الصلة فاسد لان الصلة من مظان الجملة بخلاف
الخبر والانصاف ان المتبادر من زيد في الدار عند الاطلاق هو حصول
زيد في الدار فالمقدر حاصل ولو كان المقدر حصل لزم ان يفهم عنه الحصول
فيها في زمان سابق على زمان الاطلاق واللازم باطل والملزوم مثله
قوله ولا بد في الجملة من ضمير ش اي لا بد في الجملة الخبرية الواقعة خبرا لغير ضمير
الشان من ضمير يرجع الى المبتدا او من قائم مقامه كلام الاستغراق في نعم
الرجل زيد على تقدير ان يكون المخصوص مبتدا والجملة خبر المقدم فما قوله
من ضمير انما بناء على الاعم الاغلب فان الارتباط في اغلب المواضع بالضمير وانما
بناء على ارادة عموم المجاز اي لا بد في الجملة من ذكر فان الذكر يتناول الضمير
وغيره وانما قيدنا الجملة بالخبرية لان الانشائية لا يقع خبرا وانما قلنا
من غير ضمير الشان لان الجملة الواقعة خبرا له لكونها عبارة عنه لا تحتاج
الى ضمير يربط بينهما بل خلوها عن الضمير واجب قوله الا اذا كان معلوما ش
مستثنى مفرغ اي لا فراق في الجملة من ضمير يرجع الى المبتدا في الاوقات كلها وقت
الا وقت كونه معلوما بدلالة السوق عليه لا حاجة الى ذكر الضمير بل
يكفي مجرد تقديره واذا دريت فقلنا لفظا لا بد من عنايات يصح الاستثناء
تامل قوله البر الكر بستين درهما ش اي الكر منه بستين درهما فهي
القول صفة الكر وعلى الثاني حال من فاعل الظرف اعني بستين والرتبة

على الحذف سوق الكلام وتقديم البر على الكر قالوا في مثل هذا الكلام
يجوز حذف الخبر قياسا نحو الغنم شاة بدرهم اي شاة منها بدرهم
قوله وقد يقدم آه ش اي جوازا ووجوبا اما التقديم على سبيل الجواز
فاما للاهتمام به لكونه محط الفائدة ومساق الكلام للافادة واما
لئلا يذهب نفس السامع قبل ذكره الى كل مذهب ممكن مثلا اذا قيل زيد
يذهب نفس السامع الى احتمالات شتى الى ان الخبر قيام او قعود او غيرهما
الى ما لا ينتهي فاذا قدم وقيل قائم علم من اول الامر ان الاخبار في هذا
الكلام عن المخبر عنه بالقيام فيصير كحصول نعم غير مترقبة ولقائل ان
يقول لا نسلم انقطاع الاحتمالات بتقديم الخبر في جانب الخبر لشمول الاحتمالات
في جانب المخبر عنه قبل ذكره واما لغيرهما من استقامة النظم وغير ذلك
اما التقديم على سبيل الوجوب فلامر يعرض ويصدر عن سنن الاصل قطعا
وذلك كتضمن المفرد ما له صدر الكلام كاين في اين زيد فانه خبر مقدم لتضمنه
الاستفهام الذي له صدر الكلام لكونه مغيرا لجاعلا المقطوع مشكوكا فيقدم
لذلك التنصيص على المبتدا وجوبا حفظا للتركيب الصدارة ولا يقال زيد اين فـ
يضاف التقديم الى هذه العلة ولا يضاف الى الاهتمام والى دفع الاحتمالات
ولا الى غيرها وان امكنت وككونه خبر ظرفا عند كون المبتدا نكرة فانه يجب
تقديمه على المبتدا اما لئلا يلزم الاخبار بالنكرة المحضة واما لدفع الالتباس
بالصفة اذ لو قيل رجل في الدار لم يعلم ان الظرف خبر او صفة لكثيرها على
ما علم في المطولات ش قوله ويجوز حذف احدهما عند الدلالة ش قوله ويجوز حذفهما

معا ايضا

معا ايضا كقول ان نعم في جواب ازيد قائم فان التقدير نعم زيد قائم ولم يجز
هذا الاندراجه تحت قوله ويجوز حذف احدهما الا ان حذف الامرين يستلزم
حذف احدهما وانما قال عند الدلالة لامتناع حذفهما بدون الدلالة
لكونهما ركنا من الكلام ثم حذف كل منهما مرة على سبيل الجواز ومرة على سبيل
الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز فكقوله تعالى فصبر جميل فانه اما مبتداء
محذوف الخبر اي فصبر جميل اجمل اي من الجزع وبث الشكوى واما خبر محذوف
المبتداء والتقدير فامري اي عادتي وسيرتي عند مس المكروه صبر جميل اي حسن
ننفعني الجزع وبث الشكوى لا الجزع وبث الشكوى فحمل الاية على
حذف المبتداء اولى لوجود كون المبتداء معرفة وكثرة حذف المبتداء [illegible]
غرض التمدح على مساق الاية فان مساقها التمدح القائل بالصبر وتوافق
وزان النصب والرفع في اسناد الصبر الى القائل ودلالة الحال على حذف المبتداء
وهي ان سوق الاية لمدح القائل بالصبر وحذف المبتداء يؤذن به وفي هذا الاول بحث
نظر لانه كما ان مساق الاية دلالة على حذف المبتداء كذلك المقام يدل على
حذف الخبر لان من سير الصالحين ان يقولوا اذا اصابتهم مصيبة صبر جميل اجمل
فاذا قيل صبر جميل بدون ذكر اجمل يفهم معنى الاجملية بقرينة المقام ولو لم يكن
دلالة على حذف الخبر لما كان حمل الاية على حذف الخبر وجها اصلا واما الحذف
على سبيل الوجوب فهو اما سماعي او قياسي والسماعي كقولهم رمية من غير
رام اي هذه رمية والقياسي كقولهم الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وعليه
جميل ما قطع بالرفع على المنعوت لغرض المدح او الذم او الترحم وهل الوجوب

في الاول اتباع الاستعمال الوارد على تركه وفي الثاني اتباع الاستعمال الوارد في
نظائره واما حذف الخبر وجوبا ففي مواضع كثيرة لا يسع ذكرها المقام قوله
والاسم في باب كان شرح كان واضاف الباب اليه لاصالته لكثرة اقسامه
واستعماله فان قيل ما السر في ان المص لم يذكر اسم كان في المفصل في
ملحقات الفاعل وذكره فيها في هذه الرسالة قلنا انه لما عرف الفاعل
هناك بحيث لا يدخل فيه اسم كان وهو ما كان المسند اليه من فعل
او شبهه مقدما عليه واسم هذا الباب كذلك فلم يذكره في الملحقات
وفي هذه الرسالة لما لم يعرف الفاعل بني الكلام على ما عليه الجمهور من ان الاسم
في هذا الباب ملحق بالفاعل شبيه به في كونه مسندا اليه هذا ولكن لقائل
ان يقول لا نم صدق تعريف الفاعل على اسم كان لان كان لكونها ناقصة
لا تسند الى اسمها بل الاسناد الى الاسم من قبيل الخبر فقط اللهم
الا ان يتقبل ما قاله البعض من ان معنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام
المتصف بالكون اي الحصول في الماضي فيتحقق الاسناد من قبل
كان الى الاسم ايضا فيصدق عليه التعريف قوله والخبر في باب ان شرح
الحق به في الرفع لانه لما شابهه في كونه اخر جزء من الكلام قوله وحكمه
حكم خبر المبتدا شرح اي حكم خبر هذا الباب كحكم خبر المبتدا في الاصناف
والاحوال والشرائط اي فانه يجوز ان يكون مفردا او جملة وفي لزوم الضمير
عند كونه جملة وفي جواز حذف الضمير بالدليل السابق وفي جواز تعريفه وتنكيره
وفي غيرها الا في التقديم اي لا يجوز تقديم خبر هذا الباب على اسمها مطلقا

في العمل

في العمل ولادائه التقديم الى اللبس بالصفة كما وقت ورمان الا وقت كونه ظرفا
او جارا ومجرورا فانه ح يجوز تقديمه لان الظرف لاتساعه ومقارنته
بكل ممكن لتعلق الحرفية بالاشياء والتنزلها منزلة انفسها فيجوز
فيه ما لا يجوز في غيره مع انه لعدم ظهور الرفع فيه لا يؤدي التقديم الى
اللبس والذي يلزم من عموم التشبيه واستشهاد التقديم فيما لا صحة ووقوع مثل
ابن خبر ان لانه كما يصح وقوعه خبر المبتدا لان غرض المص ان يثبت
مشاركته لخبر المبتدا في جميع الاحكام سوى التقديم بعد ما يثبت
خبريته لان بل هو قال كل ما يصح خبر المبتدا انه ورد النقض بمثل ولم يقل
كذلك فلا يرد عليه مثل قوله وخبر لا النفي للجنس اه شرح قال النفي للجنس
لان خبر لا بمعنى ليس في قسم المنصوبات في نحو لا رجل افضل منك الاولى
ان يمثل لا غلام رجل افضل منك ليكون المرفوع نصا في الخبرية ولا يكون
في احتمال الوصفية اذ المرفوع في هذا المثال متعين للخبرية ولا احتمال للصفة
لعدم التطابق في الاعراب بخلاف مثال المص فان المرفوع فيه يحتمل ان يكون
وصفا جاريا على محل رفع المبني قوله وقد يحذف شرح اي خبر لا هذه عند
قيام القرينة كقولهم لا باس اي لا باس عليك والقرينة انهم يقولون مرة
لا باس عليك واخرى لا باس فذكرهم عليك في ذلك دل على ان المقدر
في لا باس عليك ويجوز ان يكون جوابا للقول القائل هل علي باس والقرينة ح
هي السؤال وبنو تميم لا يثبتونه اصلا عاما كان او خاصا واذا قالوا
لا رجل افضل نصبوا افضل ورفعوا الا على الوصفية وقال نجم الائمة

لايثبتونه اذا كان عاما كالوجود واذا كان خاصا كالقيام والافصل
فهم والحجازيون سواء في الاثبات لعدم الدال على الحذف وميل المص
الى الاول لانه قال في المفصل في قول حاتم ولا كريم الولدان مصبوح يحتمل
ان يترك طائيته الى الحجازية ويجعل مصبوح خبرا او لا يترك ويجعل
صفة جارية على محل الرفع مع انه خاص فلو كان مذهبهم اثبات الخاص
والاشبه بالحق ما ذكره نجم الائمة لامتناع حذف ركني الكلام بدون القرينة
والفريقان لا فرق بينهما في اثبات الخاص واما في العام فبنو تميم يوجبون
الحذف والحجازيون يكثرونه قوله اسم ما ولا بمعنى انه شبهت الحاقه
بالفاعل كونه مسندا اليه قال بعض الافاضل اسم لا التي لنفي الجنس من قسم
المنصوبات مثل ليس التي نشبهها على انها تعمل في المعارف والنكرات بخلاف
لا فانها لا تعمل الا في النكرات وذلك لان الافاضل وغير في الشرح يليس لا وعلى ما عرف
مشابهتها بليس قوله المنصوبات على ضربين اي قسمين احدهما اصل في
استحقاق النصب والآخر ملحق به فالاصل في النصب هو المفعول لان النصب
علم المفعولية والمفعولية صفة المفعول والحال والتمييز والمستثنى وغيرها
ملحقات بالمفعول لانعقاد الشبه بينها وبينه والتوابع المنصوبة
داخلة تحت حكم المتبوع المنصوب نصبه بفعل العامل على القبيلتين انصبابه
واحدة يعني ان نصب التابع هو كان نصب المتبوع لان العامل يعمل فيه
باقتضاء المتبوع فقط فلا تعدد في الاقتضاء فكذا لا تعدد في النصب
فلا يبطل الحصر المنصوب على القسمين قوله وهو على خمسة اضرب اي اقسام

ودليل

ودليل الحصر هو الاستقراء فقط قدم المفعول المطلق لكونه اقرب
الى الفعل لكونه جزء مدلول الفعل ولكونه اصلا بالنسبة الى سائر
المفاعيل وذلك لانه فعل الفاعل اختيارا او طبعا بخلاف غيره
فان زيدا في ضربت زيدا ليس فعلا للمتكلم وانما يقال له مفعول لتعلق
الفعل به بالوقوع واما نحو ضربت تاديبا له فالتاديب وان كان فعل المتكلم
كالضرب الا انه على سبيل التوليد لا على سبيل المباشرة وقيامي في كرهت
قيامي وان كان فعل الفاعل لكن لما ذكر لغرض ان يتعلق به فعل الفاعل
بالوقوع صار كانه ليس فعل الفاعل وليس بصادر عنه قوله وهو المصدر من عرف
بالمصدر اراد بالمصدر المعرف اسم الحدث الذي جرى على الفعل تاكيدا لمدلوله له
نحو ضربت ضربا او بيانا لفرد مدلوله نحو ضربت ضربة او لنوع مدلوله نحو ضربت
ضربة سواء اشتق من الفعل كالامثلة المذكورة او لم يشتق كالقهقرى
في رجع القهقرى ولو اراد به اسم الحدث المشتق منه الفعل لبطل
عكس تعريفه بمثل قهقرى في رجع القهقرى لعدم اشتقاق الفعل
وغير المصدر بعد ما عرفه بالمصدر فانه لو لم يرد بالمصدر المعرف ما
ذكره بل اراد اسم الحدث المشتق منه الفعل كما اراد ذلك من المصدر
الذي هو احد قسمي المفعول المطلق في قوله وهو على ضربين مصدر
وغير مصدر لبطل عكس تعريفه ولزم التناقض لان قوله المفعول المطلق
هو المصدر في قوة كل فرد من افراد المفعول هو المصدر وقوله المفعول المطلق
مصدر وغير مصدر في قوة بعض المفعول المطلق ليس بمصدر فيتناقض

كلاما هنا وان قولو ضربت ضربة يجوز ان يكون الكسر والتاء في كلاهما
للنوع وهي الهيئة التي هي عليها الفاعل عند ملابسة الفعل فالمعنى ضربت
نوعا من ضرب ويجوز ان يدل بالكسرة على النوع وبالتاء على وحدته والمعنى
ضربت نوع ضرب واحدا اي نوعا واحدا من الضرب قوله وقعدت آه سمي ايراد
هذا المثال اشارة الى عدم لزوم الموافقة بينه وبين عامله لفظا بل
اللازم هو الموافقة معنى ورد على سيبويه بابلغ وجه واوكده حيث
شرط فيه الموافقة لفظا ومعنى وذلك لانه لما قال المفعول المطلق هو
المصدر اي اسم الحدث الجاري على الفعل سواء اشتق منه الفعل او لم
يشتق منه علم من هذا الاطلاق ان كل اسم متصف بتلك الصفة يصلح
ان يكون مفعولا مطلقا سواء وافق في اللفظ او لم يوافق فلو فرض الورود
بعد هذا الاطلاق بقعدت جلوسا لكفى فاذا اورد بعد هذا الاطلاق
قعدت جلوسا يكون تصريحا لما استفاد من الاطلاق وصار هذا
الا الرد على وجه التاكيد مذهب سيبويه في هذا الاسلوب ذهاب
الى التقدير وجعل المفعول المطلق لمقدر اي قعدت جلست جلوسا قوله
المفعول به آه سمي قدمه على البواقي لانه اقرب الى الفعل بالنسبة
اليهما لان الفعل المتعدي له طرفان طرف القيام وهو الفاعل وطرف
الوقوع وهو المفعول به وهو الذي يتعلق به فعل الفاعل بالوقوع عليه
حسا نحو ضربت زيدا او معنى وذهنا نحو علمت سواء كان له وجود
قبل تعلق الفعل به كالمثالين المذكورين او خرج من العدم الى الوجود

بتعلق

بتعلق الفعل به نحو خلق الله العالم وان اورد على عكس التعريف بنحو
ما ضربت زيدا فالجواب ان الاصل ضربت زيدا والنفي طارئ وهو التعلق
بالوقوع حاصل في الاصل وان اورد على طرده بنحو زيد ضربته بان زيدا
فيه يصدق عليه الحد دون المحدود لكونه مبتدا فالجواب ان قيد
الحيثية مراد في التعريف اي الذي يتعلق به فعل الفاعل بالوقوع عليه ويذكر
لهذه الحيثية وزيد في زيد ضربته وان كان في هذه الحيثية لكن ذكره
لحيثية اخرى وهو ان يحكم عليه بالمضروبية لا لان يقع عليه الفعل
وقول بعضهم انه كما صدق عليه الحد صدق المحدود لان الفعل الاشتغالي
بضميره لم ينصبه او هو من نسج العنكبوت لانه مبتدا محكوم عليه
ركن من الكلام والمفعول فضلة فكيف يكون احد المتباينين هو المباين
الآخر بعينه قوله كقولك مكة آه سمي المجاورة للتعليل اي كقولك لاجل من يريد
الحج ولاجل من يريد الرمي وليست المفعولية اصلا واللازم تقدير المخاطب
والمقدر غالبا كما يسهل به عبارة في المفصل اي يريد خلل الحاز مكة
ويهيب ذلك المنتهي القرطاس والقرينة على خصوص المحذوف في الاول تهيئة
اسباب الحج وفي الثاني توجه المنتهي المسدد سهمه الى جهة القرطاس قوله
المنادي المضاف آه سمي غير الاسلوب بايراد كلمة منه تنبيها على لزوم اضمار
الفعل في هذا الباب والوجه في اللزوم ان الاصل كان ان يقال يا عبد الله
لا ننادي قيد بالتوجه للخطاب لكل من سمع فيتمشى الحاجة الى الاتيان بكلمة ادعو في لسان
لا المعنى بالخطاب من هو ثم لما علم الواضع ان هذا الباب يكثر وقوعه في لسانهم

وضع الباب على الحذف والثبات تخفيفا ولا يذهب عليك ان المصنف بكثرة الاستعمال
لو كان موجبا للحذف لبقي الباب يستغنى بالذكر شهوا او سنة وكثر الوقوع في
لسانهم بالفعل ثم حذف المنوب وناب النائب منابه لانه هذا ينافي وجوب
الحذف تامل قوله المضارع له نحو يا خيرا من زيد س وجه مضارعته له ان خيرا
عمل في محل المجاز المجرور والنصب على المضاف في المضاف اليه الجر او ان خيرا من عمل الجر
في زيد عمل المضاف الجر نصه المضاف فانه في يا خيرا من زيد او زيد من تتمة الاول كما ان المضاف
اليه من تتمة المضاف ثم اعلم ان المضارعة تتحقق ايضا بنعت وهو جملة
نحو يا حليما لا يعجل ويا رجلا في الدار وبنعت مفرد عند بعضهم نحو يا رجلا
ظريفا ويكون الثاني معطوفا على الاول بشرط كونهما علما وقيل مطلقا نحو يا ثلثة
وثلثين اسم رجل او مراد به جماعة معدودة بهذا العدد قوله والنكرة نحو يا رجلا
س وهو الذي يطلب اقباله انما كان نصبا واضحا لانه طلب اقبال المعين كما في المنادى قوله
واما المفرد المعرفة آه س كانه قيل انت قلت ومن المنادى المضاف والمضارع
له والنكرة فما حال المفرد المعرفة فقال واما المفرد المعرفة اي غير المضاف وما ضاهى
وغير المضارع له وغير النكرة فتضم اي يبنى على الضم او على ما يقوم مقامه من الالف
والواو اي حالة بحسب الظاهر هذا واما بحسب المحل فهو منصوب مفعول به عامله
مقدر وجوبا كالمضاف وغيره وانما بني لانه شبهها بكاف ادعوك في الخطاب
والتعريف والافراد المصوبة لان كلا منهما معنى به وذلك الكاف شبيه بكاف ذلك
الذي هو حرف مبني الاصل ومشابه الشابه للشيء في ذلك المنادى لكونه شابها بكاف
ذلك بالواسطة بني على الحركة لعروض بنائه والتنبيه على السكون من حق المبني

اللازم

اللازم وعلى الضم ليخالف حركة بنائه حركة اعراب التي هي النصب في يا عبد الله و
لتخرج يا رجلا زيد ولانه لو بني على الفتح للزم الالتباس بالنكرة في مثل يا اعرب بسقوط التنوين
لعدم الصرف ولو بني على الكسر قيل يا غلام لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم بحذف ياء
الاكتفاء بالكسر قال بعضهم ان مثل يا زيد نكر ثم عرف بالنداء لئلا يجتمع التعريفان
العلمي والندائي وفيه نظر لان هذا لا يقبل التنكير والبعض الآخر على انه متعرف بالنداء
في يا هذا
مع بقاء علميته والممتنع اجتماع التعريفين بما لا يتبين اللفظيين وهو ليس
ببعيد عن الصواب لانه اذا قلت يا زيد يشتغل السامع من سماع لفظ
زيد بمعرفة وضعه الى الموضوع له المعنى نفسه وهو التعريف العلمي ثم يفهم ان المعنى
بالخطاب مطلوب الاقبال وهو التعريف الندائي وقيل لما كان زيد معرفة استغنى
عن التعريف الندائي والنداء لمجرد طلب الاقبال قوله وفي صفة المفردة آه شرح اي
في صفة المنادى المضموم المفردة اي الغير المضاف بالاضافة المعنوية الرفع
والنصب اي يجوز رفعها حملا على لفظه لجريه مجرى المعرب لعروض الحركة ونصبها
حملا على محله النصب وتابع المبني تابع محله واما التوابع الباقية في البدل في
المعطوف بغير اللام حكمها حكم المنادى الذي باشره حرف النداء بناء ان
افرد او ينصب ان اضيف او دون الالتفات الى حال المنادى نحو يا عبد الله
بشر ويا بشر عبد الله ويا عبد الله وزيد ويا زيد وعبد الله وذلك لان
البدل في حكم تكرير العامل وحرف العطف نائب مناب حرف النداء مع امكان
تقدير حرف النداء فيه اذ كلا منهما مقصود بالنداء فهما كالذي باشر
حرف النداء او المعطوف باللام وعطف البيان والتاكيد المعنوي حكمها حكم

الصفة بلا فرق واما التاكيد اللفظي فقد قيل حكمه حكم متبوعه في افراده واضمامه
وقيل حكمه حكم الصفة فقصر البيان على حكم الصفة ميل منه الى الاختصار ونعم ما تم
المتعلم بحكم حكم بعض التوابع ليجعله مثالا يحتذي به احكام ساير التوابع
حتى يعلمها بالتدريج و ش في المضاف ينصب لا غير ش وذلك لان المضاف من المنادى
واجب النصب مع وضع حرف النداء المقتضي للضم فقدمه عليه فبطريق الاولى يجب
النصب للصفة المضافة التي لم يضع قدمه عليها حرف النداء واما التوابع الباقية
المضافة فكالصفة بعينها وتخصيص الصفة بالذكر لما ذكر م واذا وصف
المنادى بابن نظرا و ش اي نظرا الى الابن فان وقع الابن بين العلمين فتح المنادى
اي بني على الفتح اختيارا عند الجمهور ووجوبا عند البعض مع ان الابن معرب
منصوب خلافا لبعضهم فانه ذهب الى بنائهما معا على الفتح وقال بسراية البناء
من الموصوف الى الصفة كقولهم يا زيد بن عمرو ومنهم من ذهب الى اعرابهما ونصبهما
قائلا بسراية الاعراب من الصفة الى الموصوف وهذا الامر يدل في كلامهم وانما
بني ح على الفتح لكثرة استعمالهم لفظ الابن صفة بين العلمين فاستحق
باخف الحركات في المنادى وقيل يا زيد بن عمرو بالفتح اختيارا او وجوبا لحصول التخفيف
بوجهين بجري اللسان على سنن واحد وتبدل الضمة فتحة مع ان لفظ
الابن ح يشتد اتصاله بالموصوف ولا ينفك عنه الا يرى ان بنوة زيد لا ينفك
عن احد الاعلام بخلاف يا زيد ابن اخي لان هذه البنوة قد تنفك بان لا يكون
ثم اصلا ونحو يا رجل ابن زيد ويا زيد ابن رجل فان امتنع الانفكاك فيه ايضا الا
لان بنوة رجل لا ينفك عن احد الاعلام وكذا بنوة زيد لا ينفك عن انتساب

الى رجل

الى رجل الى مثل هذه النسبة في البنوة نسبة ناقصة بحسب ما يمكن
الانفكاك فاشبه صدر بعلبك فبني على الفتح و ش وليس في يا ايها الرجل
الا الرفع ش لما وهم وزاد في صفة المفردة الرفع والنصب جواز الامرين في
يا ايها الرجل لان اي مفرد معرفة والرجل صفة مفردة دفعه بقوله
وليس في يا ايها الرجل الا الرفع فكان الاولى ان يذكر هذا قبيل بيان حكم الصفة
المضافة وانما تعين الرفع لانها المقصودة بالنداء لان اي لتوغله
في الابهام لا يقبل النداء لكن اتي به لئلا يدخل حرف النداء على ما فيه
اللام اذ لو قيل يا الرجل لزم اجتماع آلتي التعريف واجتماع المتنافيين
ايضا لان حرف النداء يقتضي بناءه وخطابه واللام اعرابه وغيبته
كذا يتعين الرفع في توابع الرجل مفردة او مضافة لانه معرب وان كان
مقصودا بالنداء وتوابع المعرب تتبع لفظه وقوله يا هذا الظريف كيا
ايها الرجل ان قصد نداء الظريف وان قصد نداء هذا فكيا زيد الظريف
لجواز الوجهين و ش ويحذف حرف النداء من العلم المضموم م اما على سبيل
الجواز كقوله تع يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف واما على سبيل الوجوب
كقولهم اللهم فانه منادى محذوف حرف ندائه وجوبا لمعوض عنه الميم
المشددة وبعضهم على انه مركب مع جواب والجواب عوض عن حرف النداء
والتقدير يا الله امنا بالخير اي اقصدنا بالخير فحذف همزة ام والفعل المتصل
وركب المنادى مع جواب فصار اللهم وضعف هذا بجواز اللهم اغفر لنا
اذ لو كان الامر كذلك لوجب اللهم وافغر لنا تاما لا انما يحذف في غير العلم

لكثرة استعمال نداشو ومن المضاف لطوله وقد يحذف ايضا من لفظة
اي كقوله تعالى ايها الناس اعبدوا ربكم ومن لفظة من كقول القائل من
لا يزال محسنا احسن الي اي يا ايها الناس و يا من لا يزال لم يشعر من
لهما الفعل المحذوف فيهما بالنسبة الى الاولين وقولهم اصبح ليل وافتد مخنوق
واطرق كرا شاذ لم يختص اختص اي ما المختص لحذف لكثرة استعمالهما
بمثلها قوله ومن خصايص المنادى الترخيم آه اي ومن خصايص حال السعة
والاختيار لان الشاعر اذا اضطر يرخم غيره وانما اختص به في حال السعة
لان النداء لا يكون الا لمهم فبالترخيم وسرعة الفراغ عن اللفظ يقصد
سرعة الاقبال وهو اي الترخيم حذف في آخر المنادى على سبيل الاعتباط
واشتراطه بكونه علما لاذن لشهرته ووضوحه بدلالة ما بقي منه على
ما طرح عنه بسبب الترخيم وبكونه غير مضاف لان المضاف لو رخم لرخم آخره
فيكون الترخيم من الوسط او آخر المضاف اليه فيلزم الترخيم من غير المنادى
لان آخر المضاف اليه هي آخر المنادى صورة واكثر يجوز الترخيم من آخر
المضاف اليه بناء على تنزيلهما منزلة اسم واحد وقولهم يا صاح في يا صاحب
شاذ بالاتفاق لان الحذف من آخر المضاف وبكونه زايدا على ثلثة لئلا يلزم
الاجحاف بمجرد التخفيف خلافا للكوفيين لانهم يرخمون نحو كتف لتنزيل
حركة الوسط منزلة حرف رابع فيقولون في يا كتف علما يا كت وبعضهم يرخم
ما كان على ثلثة احرف بشرط تحرك الوسط لانه في الاسم بما تشاكله
فيقولون في يا زيد يا زي اذا تخصص هذا فاعلم ان العلمية والزيادة شرطان لكل ترخيم
في آخر المنادى

في آخر المنادى تاء تانيث فان التاء تحذف سواء كان علما او زايدا
او لم يكن وان المستغاث والمندوب والمنقول عن الجملة لا يرخم
مطلقا لكون الاستطالة مطلوبة في الاولين ووجوب حكاية
المنقول عن الجملة على الحالة الاولى ولما كان المحذوف للترخيم اقساما
اشار بالامثلة اليها فيا حار مما حذف فيه حرف واحد ويا سليم
ويا عثم مما حذف فيه زايدتان زايدتان معا لكنهما في الاول هما الالف
وهمزة التانيث وفي الثاني هما الالف والنون ويا منص مما حذف فيه
حرفان اولهما مدة زايدة وثانيهما حرف صحيح اصلي فكان عليه ان يمثل
من يرخم المركب بحث في يا بخت نصر ليقع الاشارة الى ترخيم قسم
المركب والمراد المحذوف منه هو الجزء الاخير بكماله والضابط ان المنادى
ان كان مركبا حذف الجزء الاخير بكماله فان كان في آخره زايدتان زايدتان
مما حذفتا مطلقا عند البعض لانهما الكثرتهما منزلة حرف والاخر يمتنع
بجزيهما باعتبار الحذف كامتناع تجزي الحرف الواحد يقولون في يا ذات
علما يا لوثر ومثلا بالزيادة على الاربعة عند الاخرين لئلا يلزم الاجحاف
بمجرد التخفيف فيقولون في يد ان علما يا يدان الالف فان كان في آخره حرف
صحيح حقيقة او حكما قبله مدة زايدة وهو اكثر من اربعة احرف حذف
حرفان اما الاخير فلكونه اخيرا واما المدة فلكونها حرف علة زايدة مع
عدم المانع عن الحذف والا فحرف واحد لانه حذف الاكثر سالما عن العارض
فتنبه ان المحذوف اما كان في حكم الثابت لفظا ومعنى على الاصح الاكثر

وقد يعامل الباقي معاملة المنادى الذي لم يحذف منه شيء فيقال يا حار بالضم
في يا حارث ويا حار بالكسر على الاصح الاكثر قوله المفعول فيه هو ما فعل
فيه فعل مذكور من زمان او مكان فالزمان ينصب كله اي مبهمه ومحدوده لانه
جزء مدلول الفعل كالمصدر فكما ينصب المصدر مبهما او محدودا كذلك ينصب
الزمان مبهما او محدودا والمبهم منه ما لا يتعين له مقدار مخصوص نكرة كان
او معرفة كحين والحين والمحدود منه ما يتعين له مقدار مخصوص معرفة كان
او نكرة كاليوم والليل ويوم وليل اذ كل منهما اثنا عشر ساعة او عشر
ساعات مثلا لان اليوم من الطلوع الى الغروب والليل بالعكس فالمبهم يقابل
المحدود لا المعرفة بل هما قد يتصادقان نحو سرت الحين فانه مبهم ومعرفة
ايضا وقد يصدق المبهم بدون المعرفة نحو سرت حينا فانه مبهم وليس بمعرفة
وقد يصدق المعرفة بدون المبهم نحو صمت يوم الجمعة فانه معرفة وليس بمبهم واما
المبهم والمحدود فهما متباينان قطعا تباين النكرة والمعرفة فامثلة الشيخ
كلها من المحدود بعضها محدود ومعرفة والبعض الآخر محدود ونكرة والسر
في تخصيص الامثلة به هو ان نصب المبهم من الزمان ظاهر الافتقار فيه الى
التمثيل ومن فسر المبهم بالنكرة والمحدود بالمعرفة وان بعض الامثلة مبهم والبعض
الآخر محدود فذلك من عدم تتبعه كلام القوم الكرام حتى يطلع على حقيقة
الحال قوله والمكان لا ينصب الا المبهم اي المبهم من المكان يقبل النصب لان في الفعل
دلالة عليه التزاما فان القيام في قمت لا بد وان يكون في مكان ما بخلاف المحدود
فان الفعل لا يدل عليه بوجه من الوجوه لا ينصب بل لا بد من لفظة

في نحو

في نحو صليت في المسجد ودخلت الدار ونزلتها وسكنتها توسع لكثرة الاستعمال
والقول بالتعدية مزيف وكما على الطريق الثعلب شاذ والقياس في الطريق ثم
انهم اختلفوا في تفسير المبهم من المكان ففسر بعضهم بالفاظ الجهات فورد عليه
عند ولدى ودون ومع ولفظ مكان والفرسخ والبريد والميل لانها هي لا غير
مبهم بالتفسير المذكور مع انها تقبل النصب فتكلف بحملها على المبهم في النصب
في النصب محمولة على المبهم وفسر البعض الآخر بالنكرة وهذا ظاهر الفساد
لبطلان عكسه بشرقت امام لانه مبهم بهذا التفسير لانه نكرة مع
انه لا يقبل النصب فلا يقال جلست دارا بل في دار وفسر الآخرون بانه
مكان له اسم باعتبار امر غير داخل فيه مثل تسمية المكان الذي يحاذي
خلف المسجد بالخلف بسبب كونه خلف المسجد في جهته وليس خلف المسجد
داخلا في ذلك المكان بل في المسجد وهكذا والمحدود بانه مكان له اسم
باعتبار امر داخل فيه كتسمية لفظ الدار فان تسميته بلفظ الدار بسبب
الاجزاء المادية والهيئة المخصوصة الصورية وكلها داخل في المسمى
وهذا هو الصحيح طردا وعكسا ولا انتقاض فيه بحال اصلا فان عند
ونحو والفرسخ والبريد والميل كلها داخلة في المبهم بناء على هذا
التفسير لان الملحوظ في تسمية المسمى بكل منها هو الامر الخارج عن المسمى
تامل حتى تطلع على حقيقة الحال قوله المفعول معه هو المنصوب بعد
الواو بمعنى مع لا بد له من ناصب اما فعل كصنعت في ما صنعت وأباك او معناه
كشأن في ما شأنك وزيدا اي ما صنع مع زيد لان السؤال عن الشأن

نحو الغني العنت وهذا الباب قياسي عند بعضهم يعمل في كل ما يمكن
عمله لان الواو بمعنى مع فكما ان العامل يعمل فيه بطريق التبعية كذلك
يعمل في ما بعد الواو وعند الاخرين مقصور على السماع اي يعمل فيه ما سمع
عمله من العرب كصنع وشان نحو ما صنعت وما شانك ولا يعمل فيه ما لم
يسمع عمله فيه من العرب كضرب فلفظ لا يقال ما ضربت وعمرا وما حالك
وزيدا لعدم السماع فيهما والقياس عليهما مع ما فاسد لانه مع ظرف فالواو
حرف كذا قيل واظن انه الاشبه بالحق هو الاول وكونه العاملية الا بمعنى
التغير قياس لقبول الاول وكونه عاملا عند الشيخ عليه الرحمة نحو
السماع فيما فيه لكونه لحرف عاملا سمي عنيا بلا ريب بمعنى الواو ولو كان عاملا
على ما عليه الشيخ لكان عاملا سمي عنيا واذا لم يكن عاملا على كانه العامل
المفعول ومعناه فلا اقل من انه يبقى حكمه اسمي عليه تأمل قوله والمفعول له
هو ما كان علة للاقدام سواء كان غرضا للفاعل من ضربته تأديبا له او لم يكن
نحو قعدت من الحرب جبنا فالاول باعتبار تصوره علة للاقدام على
الضرب وباعتبار وجوده معلول له والثاني باعتبار وجوده في الخارج علة
للاقدام على المقصود وتغير بمقصود علة لزواله فانه ما تقدم وجبن
وسواء فعل الفاعل كالتأديب والجبن فان الاول فعل اختياري له
والثاني طبيعي او لم يكن كالسمن في جئتك للسمن وسواء كان نكرة
كضربت تأديبا او معرفة نحو ضربت من خشية الشر وقوله وكونه كالحال
علة للفعل اشارة الى ما ذكرنا من التفصيل وشرط نصبه ان يكون فعلا

التفصيل بان

للفاعل

لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الحصول ومصدرا كالتأديب
في المثال المذكور فانه فعل المتكلم كالضرب الا ان الضرب فعله مباشرة
والتأديب فعله توكيدا ومقارن له في الحصول في الخارج ومصدر
ايضا وبعضهم شرط الفعلية والمقارنة في الحصول ولم يتعرض في
للمصدرية لا نفيا ولا اثباتا لعل الوجه في ذلك ان فعليته تستلزم
مصدريته اذ كان فعلا كان مصدرا فلا حاجة الى التعرض لها بعد التعرض
لفعليته فاذا انتفت الفعلية والمقارنة كلتاهما او احدهما فاللام
نحو خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس ونحو جئتك اليوم لاكرامك
لي امس ونحو جئتك للسمن نحو خوفا وطمعا في قوله انه الذي يريكم البرق
خوفا وطمعا حال بمعنى خائفين وطامعين ولئن سلم انه مفعول له فالفعل
محذوف اي ارادة خوفكم وطمعكم او علة للقدر لا للارادة اي فترون
خوفا وطمعا والخوف والطمع وان لم يكونا فعل الفاعل الارادة وهو الله تعالى
لكنهما فعل الفاعل الرؤية وهم المخاطبون قوله الملحق به اه اي الملحق
بالنصب بالمفعول في النصب بالاستقراء الاول الحال وهي بيان هيئة
الفاعل او المفعول به ولا تقع بيانا لساير الفاعل والملحقات ونحو ضربت
الضرب شديدا في قوة او وجدت الضرب شديدا فالحال بيان لهيئة
المفعول به في المعنى ونحو جئت انا وزيدا راكبين في قوة جئنا راكبين فالحال
عن الفاعل في المعنى وقولهم بيان في تعريف الحال من المسامحات المشهورة
والمراد به معنى اسم الفاعل اي مبينة هيئة الفاعل والمراد بالهيئة الصفة

التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل واقعات او عليه ونحو لقيت
راكبين لا يبطل به عكس التعريف لصدق عليه لانه ما يبين هيئتهما معا لانه
هيئة احدهما بالضرورة واما في لقيته مصعدا ومنحدرا فاحدهما من الفاعل
والاخر من المفعول به اذ لخص هذا المفعول بقيد الهيئة خرج مبين الذات
نحو عشرون درهما وباضافة الهيئة الى الفاعل والمفعول خرج امر اخر مثل فهو نحو
اذ هو مبين هيئة الفعل اي الرجوع والنعت نحو جاء رجل قايم عالم فانه فانما ان
كان مبينا الهيئة الذات الا ان تلك الذات ليست بفاعل ولا مفعول به ونحو
جاء زيد القايم فان القايم وان كان مبينا لهيئة الفاعل الا ان الغرض من
وروده ليس بيان هيئة زيد من حيث انه فاعل بل الغرض من وروده ايضا
ايضاحه من حيث انه مبهم بتعدد الاوضاع مع قطع النظر عن فاعليته
بخلاف راكبا في جاء زيد راكبا فان الغرض من وروده بيان هيئة زيد من حيث
انه فاعل المجي لا ايضاحه من حيث انه مبهم بتعدد الاوضاع لان مثل ذلك
الابهام لا يرتفع بذكر راكبا كما لا يخفى على من له ادنى دراية ق و نحو ضربت
زيدا قايما ش فقايما اما حال من الفاعل والمعنى ضربت زيدا حال قيامي واما
عن المفعول والمعنى ضربت زيدا حال قيامه قال نجم الائمة حال من المفعول و
لو كان حالا عن الفاعل لذكر فحجب فيما فيه ق وحقها التنكير ش اي
مقتضاها وما يليق بشانها هو النكارة قطعا ووجوبا لانها خبر في المعنى
عن ذيها ولانها نعت للفعل والفعل نكرة فيجب تنكيرها ولانها لو عرفت التبست
بالصفة في نحو ضربت زيدا القايم وارسلها العراك ومررت به وحده فعلى

نفترك

تفترك العراك وبنفرد وحده فهما مصدران معرفتان والحال العامل فيهما
المحذوف فاوهما واقعان موقع معتركة ومنفردا فالحال وان كانت معرفة
في الظاهر لكنها نكرة في الحقيقة كما هو شان المعهود الذهني اوهما
ظرف على التوسع اي ارسلها زمان العراك ومررت به زمان وحدته
ق وحق ذي الحال التعريف ش لانه محكوم عليه ولانه لو كان نكرة التبس
بالوصوف في ضربت رجلا راكبا فان تقدمت الحال على صاحبها جاز تنكير
لعدم الالتباس بالموصوف ح لان الصفة لا يتقدم على الموصوف مثل
نحو جاءني راكبا رجل لان التاخير فيه يودي الى اللبس بلازم في مثل
جاءني راكبا رجل لانه لا التباس فيه بالتاخير فاشار بالمثال الى ان التقديم
لازم مطلقا سواء كان هناك لبس بالصفة بالتاخير ام لم يكن ثم
اعلم ان المصنف اطلق وجوب التقديم عند التنكير ذي الحال الا ان فيه تفصيلا
وهو انه يجب التقديم اذا لم يكن تلك النكرة موصوفة ومصدرة بالاستفهام
وواقعة في سياق النفي والمفصول بينها وبين الحال بالا ولا مشاركة للمعرفة
في الحال فالوجه ان يقال ترك الاستثناء بناء على الاشهر ورمز الى المقصود بالمثال
ق وهو رفع الابهام عن الجملة الخ ش والمراد بالابهام في الجملة احتمال المجاز
في الجملة اي في الاسناد نحو طاب زيد نفسا فان في هذا الاسناد
احتمال المجاز لانهم يتجوزون ويسندون الطيب الى زيد بطيب شيء له
ر ابحة او غيرهما فاذا قيل نفسا تبين المراد وظهر ان الاسناد حقيقة
وان اسناد الطيب الى زيد من جهة نفسه لا من جهة اخرى وبالابهام

في المفرد ان لا يكون في الاسناد احتمال المجاز وهي تفيد ان يكون فيه فتأمل
المجاز اذ لا يزيد التميز نحو عندي راقود خلا اذ لا يتجوز في هذا الاسناد
ولا يسندون الحصول عند المتكلم الا الراقود مع ان الاشكل عنده لا يكون راقود
بل شيء آخر يتعلق به وكذا لا عندي منوان سمنا وعشرون درهما وملؤه
عسلا بل في احد طرفيه ابهام يقتضي التميز لا ذلك وذلك الابهام اما في
المقدار باعتبار الوزن نحو عندي منوان سمنا او باعتبار الكيل نحو
عندي قفيزان برا او باعتبار المعدود نحو عندي عشرون درهما او باعتبار
المقياس نحو عندي راقود خلا او باعتبار المقيس نحو لي ملؤه عسلا فانك
لو قلت لي ملؤه لا يعلم المخاطب ان عندك شيئا نفيسا يملؤ هذا الاناء
لكن لا يعلم انه عسل او غيره فاذا قلت عسلا تبين المقيس وظهر انه عسل او
باعتبار الممسوح نحو ما في السماء موضع كف سحابا او في غير المقدار باعتبار
المادة نحو لي خاتم حديدا والذي يتم بالتنوين وبنون التثنية منها يجوز
اضافته الى التميز نحو راقود خل وخاتم حديد والخفض اكثر في الثاني وما يتم
بالاضافة ويشبه نون الجمع لا يجوز تركه الى الاضافة ولا يقال ملؤه عسل
لانه ان قدر اضافة الملء يلزم ظرفية العسل وان قدر اضافة الاناء يلزم
ان يكون العسل بيانا للاناء واضافة المجموع اضافة الاجزاء في الحقيقة
لان المجموع هو الاجزاء مع الهيئة الوحدانية فامتناع اضافة الاجزاء
يستلزم امتناع اضافة المجموع وكذا لا يقال عشرون درهم لان الاول
يستلزم سقوط ما هو من نفس الكلمة بالاضافة والثاني يستلزم ثبوت ما هو

شبيه

شبيه بنون الجمع في الاضافة فاضافة باب عشرين لا داعي لها الى
اجتماع المتنافيين ممتنعة مطلقا لا يضاف الى التميز ولا الى غيره قوله
والمستثنى بالا اه ش اي وثالث المحمات هو المستثنى بالا بعد كلام
موجب اي غير مصدر بحرف النفي او نهي او حرف استفهام قال بالا لان المستثنى
بغيره وسوى وسواء واجب الجر في الحالات مختار الجرجاني النصب على
المفعولية وبعد عدا وخلا مختار النصب على المفعولية وجائز الجر وبعد ما عدا
وما خلا واجب النصب على المفعولية وبليس ولا يكون واجب النصب على الخبرية
وقال بعد كلام موجب لان المستثنى بالا بعد كلام غير موجب لا يجب نصبه
بل يختار فيه البدل ويجوز النصب على الاستثناء والالحاق اذا ذكر المستثنى
منه بخلاف ما استثني بالا بعد كلام موجب فانه واجب النصب على الاستثناء
والالحاق ولامتناع البدل فيه لانه لو شاع البدل فيه لساغ التفريغ
والتفريغ باداته الى الفساد فاسد اما اداؤه الى الفساد فلانه
لو قيل جاءني الا زيد واريد جاءني زيد لزم زيادة الا وهي باطلة قطعا
وان اريد ما جاءني زيد لزم ان يكون الا نافية للفعل المذكور بعده
وهو باطل ايضا وقيل لانه لو قيل جاءني الا زيد لزم منه مجيء من سوى
زيد وهو غير معقول وهذا وجه معقول ايضا لانه عند عدم القرينة
الى الخاص وجب المصير الى التقدير العام فالمعنى جاءني كل الناس الا زيد لكن يرد انه
اسقاط المبدل منه مشروط بان لا يلزم منه فساد ولو لزم منه فساد
لم يجز الاسقاط كقوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن فان الجن بدل

من شركا. ولو اسقطت البدل في جعلوا للدلعلق فهو ظاهر الجزاذة فللبدل
مساغ بدون التفريغ في الجملة وفي بعض المواد قوله وان كان الفصيح هو البدل
ش حال الفائدة توكيد جواز النصب في غير الموجب على الالحاق اي ويجوز النصب
غير الموجب على الالحاق اذا ذكر المستثنى منه اذ لم يكن الفصيح هو البدل وان كان
الفصيح فيه هو البدل اي الرفع على البدلية في المثال المذكور ويعني ان فصاحة
البدل وكونه مختار الاتنافي جواز النصب على الالحاق وانما قلنا اذا ذكر المستثنى منه
لانه اذا لم يذكر يعرب المستثنى على حسب العامل ان اقتضى رفعه يرفع نحو ما جاءني
الا زيد وان اقتضى نصبه ينصب نحو ما رايت الا زيدا وهكذا نحو ما زيد الا قائم
وما مررت الا بزيد ولم يذكره اعتمادا على المثال وعلى وضوح العبارة في
جواز البدل وروما للاختصار لا سيما في هذه الرسالة قوله والمستثنى المقدم ش
ي وثالث الملحقات هو المستثنى بالا المتصل المؤخر عن المستثنى منه المذكور
ما استثني نحو هو منه في كلام موجب وغير موجب والمستثنى منه بالا المتصل المقدم
على المستثنى منه والمستثنى بالا المنقطع عن المستثنى منه بان لا يكون من افراده
قدم او اخر نحو ما جاءني احد الا حمارا فان حمارا ليس من افراد احد لانه الذي
العقلاء وكذا اذا قيل جاء بنو تميم الا زيدا من الحجاز يعني يكون منقطعا لانه
من هو من هذه القبيلة لا يكون من تلك القبيلة اذا عرفت هذا نقول ان المنقطع
بالا والمقدم بالا كلاهما واجب النصب على الالحاق لانه لو رفع لرفع على البدلية
او على الوصفية وكلاهما لا يستقيم تقدم التابع على المتبوع ممنوع وكذا المنقطع
لو رفع لرفع على البدلية او على الوصفية وكل منهما ممتنع اما امتناع البدل
فلامتناع

فلامتناع كونه احد الابدال الاربعة اما امتناع الاقسام الثلاثة فقط
لان الحمار ليس كل القوم ولا بعضه وليس ايضا بينهما ملابسة وامتناع بدل الغلط
فلانه بدل عن الغلط ولا غلط هنا واما امتناع الوصفية فلان كون احد
غير حمار معلوم بالضرورة فيمتنع التقييد بالوصف ضايعا و بنو تميم نحو زيد البدل
في المنقطع وغير الموجب اذا ذكر المستثنى منه بحكم التغليب ويقولون ما جاءني احد الا حمار
اي الاحد الاحد فالحمار صار احدا بالتغليب فيكون بدل البعض من الكل اعلم ان
الحال والتميز والمستثنى بالمفعول هو ان هؤلاء فضلة كالمفعول يجيء بعد تمام
الكلام وان المستثنى شبها خاصا بالمفعول معه من حيث ان العامل يعمل فيه
بواسطة قوله وحكم غير الخ ش يعني ان المستثنى بعد غير يكون مضافا اليه واجب
الخفض واما نفس غير فحكمه في الاعراب كحكم الاسم الواقع بعد الا على التفصيل
المذكور يجب نصبه في الموجب وعند التقديم وعند الانقطاع ويجوز نصبه والمختار
البدل في غير الموجب اذا ذكر المستثنى منه لكن النصب في المستثنى بالا على التشبيه
بالمفعول من حيث ان كلا منهما فضلة وفي غير على التشبيه بالظرف باعتبار الابهام
وذلك لانه اما مكان في نفسه اما مكان مبهم يتناول جميع ما يحاذي امام المخاطب
من الامكنة الى انقطاع الارض كذلك غير في جاء القوم غير زيد مبهم يتناول
جميع من سوى زيد فكما ان اماكن منصوب على الظرفية كذلك غير في جاءني
القوم غير زيد على التشبيه قوله والخبر في باب كان ش اي في الافعال
الناقصة من كان واضاف الباب اليه لاصالته ووجه نصب
خبر هذا الباب انه هذا الباب بمنزلة المتعدي كما نصبنا الطرفين

فنصب المبتدا ورفع الخبر نصب المنصوب مفعولا ورفع فاعلا فالتزم تقديم

المنصوب هنا لان المشهور اعملان اصلي وهو تقديم الفاعل اي

المرفوع على المنصوب وفرعي وهو تقديم المنصوب على المرفوع فا

فلمناسب للفرع على الفرع ولان تقديم المرفوع في هذا الباب يؤدي

الى اللبس بالفعل تامل قوله واسم لا التي لنفي الجنس ش قال لنفي الجنس لان

اسم لا بمعنى ليس من المرفوعات وقال اذا كان مضافا او مضارعا

له لانه اذا انتفى الامران جميعا يبنى على الفتح او على ما يقوم مقامه

من البناء في الاعلام من لكن والكسر في المسلمات في الاراء اما

علة البناء فتضمنه معنى من الاستغراقية لان الاستغراق النفي

وكلمة من لتاكيد استغراق النفي فكان ما بعد لا هذه مظنة لوقوع

من الاستغراقية فحيث لم يرد ها ملفوظة حكم بتقديرها

مع ان اظهارهم اياها في لا من رجل كالشاهد صدق على ذلك

وبناؤه على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح او على ما يقوم مقامه

لخفته قوله واما المفرد فمفتوح ش كانه قيل ما حال اسم لا هذه اذا

لم يكن مضافا ولا مضارعا له فقال واما المفرد فمفتوح اي مبني على

الفتح او على ما يقوم مقامه من قبيل عموم المجاز ويجوز ان يكون

قد بني الامر على الاعم الاغلب اذ الاغلب فيه البناء على الفتح وعلة

البناء على الفتح قد ذكرناها فلا نعيدها وقولهم لا اباك لبيد

بن نصا على قاعدة البناء لانه اباك مضاف الى الكاف واللام مقحم

لتاكيد

لتاكيد الاضافة وليتحقق نكارة الاسم صورة والخبر محذوف والتقدير

لا اباك موجود وقيل هو مفرد والقياس لا اب لك لانه ليس بمضاف

ولا مضارع له لكن شبه بالمضاف بمشاركته في اصل المعنى اللامية فاخذ

حكم المضاف فنصب بالالف فالاسم نكرة كما هي مقتضاها والخبر مذكور

كما هو الاصل ان قيل لما كان علة البناء وهي التضمن قائمة في المفرد قائمة

في المضاف والمضارع له فلم يبنيا قلنا كما ان الحكم ينتفي بانتفاء

العلة كذلك ينتفي بوجود المانع عنه والاضافة وكذا المضارعة

تمنع البناء قوله وخبر ما ولا بمعنى ليس ش اي بخلاف خبر لا لنفي الجنس

فانه من المرفوعات كما تقدم ووجه الالحاق انهما في اقتضاء الطرفين

كالمشبه فالحق مرفوعه بالفاعل ومنصوبه بالمفعول والتزم هنا

تقديم المرفوع ليجري الفرع وهو ان تقديم المرفوع اصل لا مقتضي للعدول

عنه لان لفظ ما ولا اجنبي عن هيئة الفعل بخلاف باب ان فان تقديم

المرفوع فيه يؤدي الى اللبس قوله وهي اللغة الحجازية ش اي لغة

اعمال ما ولا عمل ليس هي لغة الحجازية فان قلت لم يتقدم للفظة اللغة

فكيف يرجع الضمير اليها قلت هي متقدمة ذهنا وبمنزلة المتقدم لفظا

بناء على قيام القرينة وهي عد الخبر من المنصوبات ونسبة لغة الحجازية

وكون الخبر لفظ اللغة كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس وكقوله تعالى كلا انها لظى نزاعة للشوى الضمير الاول للميت

بقرينة الميراث وفي الثاني لجهنم بقرينة ذكر لظى وبقرينة النزع والشوى

اعلم ان سندهم في الاعمال عقلي ونقلي اما العقلي فهو ان شبه الشي
بالشي يقتضي اخذ حكمه كباب لا فانه لما اشبه بالمتعدي في اقتضاء
الطرفين اخذ حكمه الذي هو الرفع والنصب فشبههما بليس يقتضي
اخذ حكمها الذي هو الرفع والنصب واما النقلي فقوله تعالى ما هذا بشرا
فان ما فيه بمعنى ليس وقد علمت وبنو تميم لا يعملونهما عمل ليس وحجتهم
في ذلك انهما تدخلان على الفعل والاسم جميعا والعامل
يجب ان يختص بقبيل معموله ويقرؤن ما هذا بشر بالرفع على طبق لغتهم الا من
عرف منهم اثر المصحف فانهم يوافقون الحجازيين في ذلك قلنا الاول ممنوع لان
الا التي هي للحصر عاملة بالاتفاق مع انها تدخل على القبيلتين ايضا فان قالوا الا داخلة
على المعرب نافية للحصر قلنا كذا الداخلتان على الفعل ليستا بمعنى ليس مع ان
قراءتهم قوله تعالى ما هذا بشر بالرفع على طبق لغتهم غير معقول لان قراءة
القرآن على اختلاف اللغات غير جائزة وقد وقع اجماع القراء على قراءة النصب
فلا وجه لعدول بني تميم عن الاجماع ان قيل لم يبق اختلاف الفريقين في
بحث الخبر ولم يبين في بحث الاسم مع انه متقدم على هذا البحث قلنا
لان اثر الاعمال انما يظهر في الخبر اذ اسمهما مرفوع سواء اعملا او لم يعملا **او اذا تقدم
الخبر الخ** اي اذا تقدم خبرهما على اسمهما لان تقديم الخبر عليهما ممتنع اعملا او
لم يعملا او انتقض نفيهما بالا يبطل عملهما فرفع اسمهما وخبرهما على الابتدائية
والخبرية لازم اما بسبب التقديم فلانهما ضعيفان في العمل ومنعهما على
تقديم الخبر يطلب خروجهما عن سمتهما الاصلي فيبطل العمل ببطلان الوضع وتغير

السمت

الوضع فاذا تقدم

السمت اعلم ان المص وغيره اطلقوا ابطال العمل بتقديم الخبر مطلقا سواء كان
ظرفا او غير ظرف وبيت شعر لم يبق على ابقاء العمل مع تقدم الخبر الظرف كما في باب
ان اللهم الا ان يقال الفرق ما بين البابين في قوة الشبه وضعفه لان لباب
ان شبها بالفعل الغير المتصرف معنى واقتضاء لفظا فجوز ابقاء العمل مع تقدم الخبر
الظرف في ذلك الباب ولم يجوزه في هذا واما بسبب الانتقاض فلان عملهما ثمرة المشابهة
من جهة النفي فاذا انتقض النفي بطل شجرة المشابهة فيبطل ثمرة العمل وشرط التقديم
والانتقاض من ما فقط لانهما اذا ابطلا عمل ما التي هي اقوى في الشبه بليس لانها
لنفي الحال كليس ففي ابطالهما عمل لا يكون بطريق الاولى الا اذا وحيث ما تلونا عليك
فاعلم انهما اذا عطف على خبرهما بحرف عطف ناقض للنفي كبل ولكن فيبطل
عملهما في المعطوف ببطلان سبب العمل نحو ما زيد قائما بل قاعد وقاعد ولكن قاعد وان
يبطل بزيادة ان نحو ما ان زيد قائم وزيادتها بعد ما في كلامهم لم يثبت **قوله**
المجرورات على ضربين الخ اي المجرورات باعتبار عامل الجر على ضربين
مجرور بالاضافة اي بالمضاف اي بسبب اضافته فالباء داخلة على سبب الفعل لا على العامل
لان الجر علم الاضافة والعامل يعمل الجر فيكون علما عليها وقيل عامل الجر هو
الحرف المقدر لان حرف الجر عامل بالاتفاق وعمل المضاف لم يثبت بعد وعند التردد
وجب المصير الى ما هو قطعي العمل وقيل ان العامل هو المضاف والحرف المقدر كلاهما اما
الحرف فلانه الاصل في عمل الجر واما المضاف فلان لفظ حرف الجر ساقط والمضاف
نائب والمختار هو القول الاول لان المضاف لنيابته عن حرف الجر واقتضائه المضاف اليه
يعمل الجر واضمار الجار ضعيف مع ان قولهم غلام زيد في قوة غلام لزيد لا يجوز فيه بيان

اختلف النحاة في العامل ...

وبين المضاف لتضمنه معنى اللام يعلم انه لتخفيف منهم كيف والمضاف اليه بمنزلة
التنوين والفصل بينه وبين المنون بشيء لفظا او تقديرا بديهي البطلان
ولو سلم فالواجب ثبوت التنوين وعدم التعريف كما اذا اظهر صورة اللام
مع ان تواردهما ليس على محل واحد مع انه غير معقول اما انعقد الاجماع على
رفضه قوله والاضافة على ضربين اه ش اي الاضافة بتقدير حرف الجر على ضربين
معنوية اي مفيدة المضاف معنى لا يوجد كذلك المعنى قبل الاضافة وهي
تعريفه اذا كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه اذا كان نكرة قوله وهي التي بمعنى
اللام اه ش تفسير لها بالنظر الى ملابسة ثابتة فيها اذ هذه الاضافة
لا بد فيها من تحقق ملابسة بين المضاف والمضاف اليه تامة او في الجملة حتى تصح
الاضافة فلا تصح بنحوها ويصادق المعقول مركز حالا بعدها للشمس كوكب زيد لعدم
الملابسة بخلاف كوكب الخرقاء سهيل الذي فيها ادنى ملابسة طلوعها في حلها حين
طلوع فبتلك الملابسة كانت اختصاص المضاف بالمضاف اليه بمعنى التمليك نحو غلام
زيد ومولى غلام اي بمعنى هو بمنزلة التمليك نحو ابوه وابنه واخوه وجاره وعدم جلالة
كانت الاضافة بمعنى اللام التي هي للاختصاص في التمليك وان كانت تبقى المضاف
بالمضاف اليه بمعنى تصادقهما نحو خاتم فضة اضيف الى الفضة للتخصيص امر دا
بالاضافة ويبقى انه اي جنس هو مع النكرة اذ انفكت الاضافة وحمل المضاف
اليه على المضاف وقلت هذا الخاتم فضة لكان اشد كلام تتغاير بهما مفهوما
واتحادهما ذاتا كما هو شان الحمل الايجابي كانت الاضافة بمعنى من وان كانت
ظرف المضاف اليه للمضاف نحو مكر الليل ومكر في الليل اي مكر في الليل وقولهم في تاريخ

سنة

سنة اثنين وتسعين اي في تاريخ سنة في راس اثنين وتسعين
كانت الاضافة بمعنى في الا انه لم يذكر هذا القسم لقلته مع انه يمكن اخراجه
الى التي بمعنى اللام لان للمظروف نوع اختصاص بالظرف كاختصاص
الجل للفرس ثم ههنا بحث يناسب المقام وهو ان هذه الاضافة مثل
كاللام في انها قد يشار بها الى حصة معينة كقولك جاء غلام زيد
مشيرا الى شخص معهود كغانم وقد يشار بها الى حقيقة معلومة
في ضمن حصة ما كقولك جاء غلام زيد مشيرا الى فرد ما من افراد
الحقيقة المعلومة مضاف الى زيد بملابسة التملك اي جاء فرد ما
منسوب الى زيد بالتملك من افراد الحقيقة المعلومة سالما [illegible]
وقد يشار بها الى نفس الحقيقة كقولهم ماء الهند خير من ماء الورد
اي هذه الحقيقة خير من تلك الحقيقة وقد يشار بها الى الحقيقة المعلومة
في ضمن جميع الافراد نحو قولهم بذلك على حل امر الارض الملجئة من
[illegible] اي يطلعك على كل فرد من افراد هذا الجنس البهيمة او الفوج
من راجعه كذا قيل والحق ان القصد فيه الى الجنس اي بذلك على هذا
الجنس ومثال الاستغراق نحو ضرب زيدا قائما ونحو عبيدي احرار اي لا يقع
ضرب مني على زيد الا حال قيامه وكل فرد من افراد الحقيقة المعلومة
منسوب لي بالتملك حر اي جميع عبيدي احرار قصدا بالاضافة
الى العموم والاستغراق قوله هي الاضافة اسم الفاعل الى مفعوله
اي الاضافة اسم الفاعل المتعدي الى مفعوله بلو حذفه على ذلك الشيخ

عملا ذكر المفعول به بخلاف الاضافة لنصب وذلك بان كان فيه قرينة شرط
عمله الذى هو الاعتماد على احد الاشياء السنة وافتران احد
الزمانين بان لا يكون مصغرا ولا مقصورا او الى الظرف للتنبيه
نحو يا سارق الليلة اهل الدار ويا سارق الحمام ويا حاج بيت الله الحرام
المسجد قوله والصفة المشبهة الى فاعلها نحو الحسن الوجه ش
اى واضافة صفة المشبهة الى فاعلها الاصل حسن وجهه
لما اضيف الى الوجه سقط الكناية وعوض عنها اللام فحصل
التخفيف من غير وجه سقوط الكناية وسقوط التنوين و
تبدل الضمة بالكسرة وكذا اضافة اسم الفاعل اللازم الى فاعله
نحو زيد قائم الاب اى قائم ابوه واسم المفعول اللازم الى القائم مقام
فاعله نحو زيد معمور الدار اى معمور داره لم يذكرهما هاهنا للاختصار مع
امكان معرفتهما بالمقايسة الى اضافة الصفة المشبهة لان كلا
من المضافين صفة لازمة كالصفة المشبهة والمضاف اليه بعد
الاضافة مرفوع كما اشير اليه قوله ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف
ش لما بين المعنوية واللفظية اراد ان يبين احكامهما وشرايطهما
فقال ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف عن التعريف اى عن التعرف
باحدى طرق من العلمية وغيرها لانه لو تعرف ثم اضيف ضاعت
الاضافة ولو عكس ضاعت اللام ايضا اذا دخل اللام مثلا وقيل الغلام ثم
اضيف قيل الغلام زيد ضاعت الاضافة ولو اضيف اولا وقيل

غلام ثم

علامه ثم ادخل اللام وقيل الغلام زيد ضاعت اللام لا غناء التعريف كل
منهما عن تعريف الاخر وفي الكوفيون الثلاثة الاثواب والاربعة الكتب
لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء مردود وصيلتهم في ذلك المقصود
بالذات من جهة التعريف والحكم هو المعدود فادخل اللام عليه لذلك وادخل
على العدد ايضا لكونه عمدة وركنا في الكلام بحسب الظاهر لافادة التعريف و
اضيف الى المعدود لبيان الجنس اضافة بيانية لاتحادهما ذاتا وقيل
الثلاثة الاثواب وهي باطل لعدم جريانها في جميع جزئيات الاضافة
البيانية مع انها من العدد والمعدود مقصود بالذات بالجنسين
قال الشارح فتماو ادركت الاشارة وقال اخر ثلث الاثافى جميع
والديار البلاقع والاسم ايضا في الابعد تجرده عن اللام عدا او غير عدد
وكذا العلم لا يضاف الا بعد التنكير اى بعد ارادة نوع ما من الافراد المسماة
بهذا الاسم بتعدد الاوضاع كمضر الحمراء وزيد بط وفعله نجم الاعتماد
العلم عندى مع بقاء علمية لا وثوق به لان امتناع اضافة سائر
المعارف ثابت فيه ايضا واما المبهم وضمير المتكلم فلا تقبل التنكير
فلا تضاف ايضا لعدم المعنى للاضافة قوله وتقول في اللفظية
الضارب زيد الخ ش يعني ان شرط الاضافة المعنوية تجرد المضاف
عن التعريف بخلاف اللفظية فان التجرد فيها ليس شرطا لان الغرض منها
حصول الخفة فيما وجدت فيه هو تجريدها سواء كان المضاف منكرا
نحو ضارب زيدا ومعرفا نحو الضارب زيد فان الاصل الضارب

زيد لما اضيف سقط النون وفي لهم الضارب بالابطل وان لم يكن فيه
خفة بوجه من الوجوه يحمل على الحسن الوجه لان المضاف في كل منهما
صفة معرفة باللام مذكور بعدها ذو اللام ان قيل بالخفة في
الحسن الوجه قلنا سقوط الكناية وتبدل الضمة بالكسرة اذ الاصل
الحسن وجهه **قوله** ولا يجوز الضارب زيد اه **شرح** اي يجوز الضارب
الرجل وان لم يكن فيه خفة حملا على الحسن الوجه بخلاف الضارب زيد
ونحوه من الضاربا زيد والضوارب زيد والضرب زيد فان هولاء
يجوز لعدم الخفة بوجه ما ولعدم شبهها بالحسن الوجه لان المضاف
اليه فيها ليس بذي اللام كما في الحسن الوجه خلافا للفراء فانه يجوزه
متمسكا بان الاضافة سابقة على اللام او بانه محمول على الضارب بكر
وكلاهما موضوع اما الاول فلان اللام لكونه لتحقيق ذات الاسم
سابقة على الاضافة التي هي لتخفيف العارض بعد الخفة واما
الثاني فلوجوب المناسبة العامة في الحمل كما بين الحسن الوجه والضارب
الرجل والمناسبة تامة بين الضارب بكر وبين الضارب زيد حتى يحمل
احدهما على الآخر والضارب بكر ونحوه محمول على ضارب بكر لانهم لما رفضوا
ان يجمعوا بين التنوين والمتصل في ضارب بكر وان نحو ضاربك او
في ضاربك الاضافة مع حصول التخفيف بسقوط التنوين وقالوا
ضاربك فحملوا عليه الضاربك والضاربيك والضاربانك والضاربيك
والضاربانك والضواربك بناء على كون المضاف صفة في الكل والمضاف اليه

ضميرا

ضمير المتصل ومنهم من قال بالخفة في نحو ان باستبدال المنفصل بالمتصل
بناء على ان الاصل هو الضارب اياك لما اضيف انقلب المنفصل متصلا
فصار الضاربك والامام عبد القاهر قد تمسك في الضرب على ان المتصل
في نحو الضاربك ضمير منصوب بالحاجة الى تكلم الحمل او الاستبدال
الاذخ ليس باب الاضافة **قوله** والمعنوية تعرف كل مضاف الخ **شرح** اي
بخلاف اللفظية فانها تفيد الخفة فقط بخلاف المعنوية فان المقصود
الاصلي منها هو تعرف المضاف وان حصل التخفيف ايضا انما قال الى معرفة
لان الاضافة الى نكرة لا تعرف المضاف لان تعرف المضاف بالاضافة
سريان في جواري كتكيف الحجر بكيفية الحرارة عند مجاورة النار فاذا
كان المضاف اليه نكرة فكيف يجري المجاورة بل لابد مع ذلك انضمام العهد
سواء كان المعهود فردا او الحقيقة في ضمن فرد ما او في ضمن جميع الافراد
او نفس الحقيقة من حيث هي الا ترى انك لا تفهم اما الهند خبر
[illegible] الورد الا الذي هو عالم بالحقيقتين وتشير بالاضافة الى كل [illegible]
وكذا لا تقول جاء غلام زيد مريدا به غلاما الا للذي هو عالم بانه غلام
فتشير بالاضافة الى معلوميته التقييد بالخبر الجزئية في الاول والمجيء
في الثاني حتى لو لم ينضم اليها عهد اصلا وقيل جاء غلام زيد كان نكرة
كغلام لزيد بلا فرق وان حصل المجاورة في الاول **قوله** الا نحو غير ومثل
وشبه **الخ** ولذلك لتوغل هذا الباب في الابهام وعرافته في النكرة
الاضافة الى المعرفة بل تخصيصه فقط الا ترى انك اذا قلت مررت برجل

غيرك على معنى مررت بكر وباخر او ما مررت بكر بل مررت باخر ومررت
برجل يغايرك في الاخلاق والشمايل فكل من عدا المخاطب غيره
يتناوله الغير على سبيل البدل الا اذا اشتهر الموصوف بالمغايرة
المضاف اليه او بما ثلث نحو عليك بالحركة غير السكون وتعلم الفقه
من الشافعي مثل ابي حنيفة والدليل على عدم تعرف هذا الباب بالاضافة
اتصاف النكرة به بعد اضافته الى المعرفة نحو مررت برجل غيرك ولو كان
معرفة لم يقع صفة للنكرة لاشتراط التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا
ان قيل فليتعرف بانضمام العهد وليكن اتصاف النكرة به كاتصاف
المعهود الذهني الذي هو معرفة بالاتفاق بالنكرة كقوله ولقد امر
على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني قلنا وضع باب غير
لتوغله في الابهام على عدم العهد ولا يضاف الا لمجرد التخصيص
بخلاف المعهود الذهني فان قلت بين الفرق بين هذا وبين المعهود
الذهني حتى يتبين ان هذا نكرة وذاك معرفة قلت ان وضع هذا الاسم
لفردها ووضع المعهود الذهني لحقيقة معهودة في ضمن فرد ما فيكون
هذا نكرة وذاك معرفة اما لو اورد على الدليل وقيل لا يلزم من اتصاف
النكرة به نكارته كما لا يلزم من اتصاف المعهود الذهني بالنكرة نكارته
لبهرة السند اللهم الا ان يقال المعرفة هي الحقيقة والمتصف
بالنكرة فرد ما ثم ان قيل اذا كان باب غير نكرة فلم لا يجوز الجر كالالف
فلنا مراعاة جانب اللفظ اذ غيرك في الصورة مثل غلامك واما الامتناع

الغلام

الغلام رجل فلئلا يلزم تخصيص الاخص بالاعم قوله قد يحذف المضاف
سن هذا ايضا من احكام الاضافة المعنوية لان الحذف في باب الاضافة
اللفظية غير معهود في كلامهم الى بعد المفيدة للعقل الحاكم لانه عند علم
القرينة يمتنع الحذف لا يقال رايت هندا والمراد غلامها او عند وجود
يجوز الذكر ايضا وقد شذ في قوله عشية فر الحارثيون بعدما قضى
نحبه في ملتقى القوم هوبر اي ابن هوبر لانه لا قرينة عليه في سياق
الشعر ولا يرد على القاضي نحبه في موضع القتال هو ابن هوبر لا هو بنفسه
لم لا يجوز ان يكون كذا هو هوبر انفسه لا ابنه ولا يرد عليه النحل ايضا
كما في اسفل القرينة لان هوبرا قابل الموت في موضع القتال كابنه فان
قيل فكيف يحكم بحذف المضاف قلت نظرا الى الواقع فان المقتول في معركة
القتال انما هو ابن هوبر لا هوبر نفسه فالمراد بعدم القرينة في مثل هذا
بالنظر الى الكلام وان افضى وان فالمراد يعني الى نفي القرينة على الحذف في
الجملة والا امتنع علم الحذف تامل قوله ويقام المضاف اليه مقامه اي يعرب
المضاف اليه باعرابه ان رفعا فرفع ونصبا فنصب وان جرا فجر نحو اسئل
القرية والاصل اهل القرية فحذف المضاف بقرينة السؤال لان القرية
جماد والسؤال عن الجماد واعرب المضاف اليه وهو القرية باعراب الذي
هو النصب فالقرية حقيقة لغوية والاعراب مجاز ويجوز ان يكون من قبيل ذكر
المحل وارادة المتمكن والقرينة مجاز لغوي والاعراب حقيقة وقيل لفظة
القرية مشتركة بين السواد والاهل كالعين بين المعنيين والمراد هنا

فلما هو الاصل لا السواد فلا حذف ولا مجاز اصلاً الا في لفظة القرية
وقيل في الاعراب وقيل يجوز ان يكون السؤال في مثله مجازا عن تذكير المقابل
تنبيها على طريقة قولهم سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى
ثمارك فان مقصوده انما هو تذكيرهم وعظتها وحملها على الاعتبار
بملاحظة خراب العمارة وانقراض اهلها وتنبيهها عن الانهماك والتوغل
في طلب الدنيا الا المخاطبة بالارض والمسألة بها حقيقة نحو الا في السوال
وقد يترك المضاف اليه على اعرابه الاصلي بعد حذف المضاف كما يترك المجرور
بحرف الجر على جره بعد حذف الجار كقولهم لا ابوك في لقد ابوك مثل
ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة على راي سيبويه لانه لم يجز
العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقا او لم يجوز عطف سوداء
على بيضاء والعامل في حيز لفظة كل وعطف تمرة على شحمة والعامل
في نصب ما يعني ليس بعاطف واحد هو الواو وهنا حمل على حذف المضاف و
ترك المضاف اليه على اعرابه فصار التقدير ولا كل سوداء اي خبر سوداء
ليس لفظ كل المذكور لانه يلزم منه العطف على معمولي عاملين مختلفين
بل لفظ كل المقدر واما من جوز العطف على معمولي عاملين مختلفين
مطلقا او في مثله فالمثال المذكور ونحوه عنده من باب حذف المضاف قطعا
بل لفظ الكل المذكور مضاف اليهما وعامل الخبر فيهما جميعا الا ان اضافته
الى الاول وعمل الخبر بدون واسطة واضافته الى الثاني وعمل الخبر فيه بواسطة
الاول بحمل الما بواسطة الاثناء قوله التوابع هي كل ثان اعرب باعراب

سابقه

٦

سابقه من جهة واحدة اي ينسحب عمل العامل على السابق والثاني انصبابة
واحدة اي يعمل فيهما معا باقتضاء السابق فقط لكن بمحل الاثناء والثاني جميعا
بمحل الاثناء لكن بمحل العامل في السابق بدون واسطة وفي الثاني بواسطة
السابق بخلاف المبتدا والخبر والمفعولين في باب علمت واعطيت فان الخبر
وكذا المفعول الثاني وان كان معربا باعراب سابقه الا انه بجهتين واقتضائين
لان التجرد عن العامل اللفظي يرفع المبتدا باقتضاء المسند اليه
والخبر باقتضاء المسند وكذا باب علمت ينصب المفعول الاول
باقتضاء منسوبا اليه والثاني باقتضاء الانه وضعه لعرفه الذات
بصفة والذات منسوب اليها والصفة وكذا باب اعطيت ينصب
الاول باقتضاء اخذا والثاني باقتضاء ماخوذا وفيها
مذاهب اخر لا يسع تفصيلها بتفصيل دلائلها نطاق هذا
المختصر بعضهم لا يقول بالانصباب وتعدد العامل في جميع المذكور
في الكل ومنهم من يعدد العامل في البدل والمعطوف بغير الحرف بالانصباب
ويقول بالانصباب في البواقي ومنهم من ذهب الى ان العامل
في الصفة معنوي وقال بالانصباب في البواقي قوله وهو خمسة
اقسام اي بحسب الاستقراء ان قيل ما بعد اي التفسيرية من التوابع من
الاجماع لانه معرب باعراب سابقه من جهة واحدة مع انه خارج عن
الاقسام الخمسة والحصر في الخمسة باطل قلنا هو عند الجمهور راجع
الى قسم عطف البيان فان عطف البيان عندهم قسمان احدهما

ما لم يذكر بعدها اي والاخر ما ذكر بعدها وعند صاحب المفتاح راجع الى
قسم العطف بالحروف لانه اي التفسير عنده عاطفة فالحصر في الخمسة
ممنوع والمنع ساقط قوله التاكيد اه ش اراد به مطلق التاكيد معنويا
كان او لفظيا اما المعنوي فهي الفاظ مخصوصة نفسه نفسها انفسهما
انفسها انفسهم انفسهن وكذلك عينه وعينها الى اخره
وكلاهما في المذكر وكلتاهما في المؤنث وكله كلها كلهم كلهن و
اجمع جمعاء اجمعون جمع وكذلك اكتع وابتع وابصع بلا فرق
وجميعه وجميعها جميعهم جميعهن وكذلك عامته اه وطرا وقاطبة
في قولهم رايت القوم طرا وقاطبة واللفظي تكرير اللفظ في الالفاظ
كلها والاتيان بالمرادف في الضمير المتصل نحو ضربت انت وزيد اعجبني هو
وانما قصر المثال على المعنوي لكونه اصلا بالنسبة الى اللفظي لان المعنوي
يؤكد جانب الحكم كما اذا قلت جاء زيد فان جاء زيد فان لظان ان يظن
اسناد المجيء الى زيد تجوزا وان الجائي غلامه او كتابه او غيرهما فاذا
قلت نفسه ازلت احتمال التجوز وبينت ان الجائي نفسه واللفظي يؤكد
جانب اللفظ ويدفع شبهة منه لانك اذا قلت جاء زيد فربما يتوهم
المخاطب اولا وصلة لغفلة او بعد لكن يظن انك ساه او ناس
فيتوهم مرادك عمرو فسبق لسانك فاذا كررت وقلت زيد زيد دفعت
وازلت احتمال السهو والنسيان وقررت ان مقصودك هو الاخبار
عن زيد تحقيقا او تجوزا وقد يراد به دفع الشبهة من جانب

المتكلم

المتكلم ايضا بيانه انك اذا اردت ان تقول جاء زيد وقد قلت
ثم عرض لك شك في انك قد قلت فتكرره لتكون متلفظا بزيد يقينيا
بخلاف جاء زيد نفسه فانه تؤكد جانب المعنى فقط ولا يرفع عنك
احتمال السهو والنسيان لان لظان ان يظن ايضا ان مقصودك
ان تقول جاءني عمرو نفسه فسبق لسانك وقلت جاءني زيد نفسه
لو اردت ان تدفع هذا الظن فقل جاء زيد زيد نفسه قوله والرجلان
كلاهما اه ش اولان الجائي احدهما والاخر رسول الاخر وكتابه الى غير
ذلك والفرق بينه وبين الرجلان انفسهما بحسب المقام لان مقام
التاكيد بكلا مقام توهم ان الجائي احدهما ورسول الاخر او غيره
ومقام التاكيد بانفسهما مقام توهم التجوز في الحكم مطلقا
فمعنى جاءني الرجلان كلاهما ان الجائي كلاهما لا ان احدهما جاء
فقط ومعنى جاء الرجلان انفسهما ان المجيء صدر عنهما لا ان الجائي
رسولاهما او رسول احدهما قوله القوم كلهم اجمعون اه ش
لان المجيء صدر عن كل القوم في زمان او زمانين او ازمنة لا ان
الجائي بعض القوم ورسول البعض الاخر لكنك نزلت الرسول
منزلة المرسل وقلت جاء القوم تجوزا ولا ان الجائي بعضهم لكنك
غلبت الجائي على غير الجائي او قلت جاء القوم تجوزا ولا انك
نزلت غير الجائي منزلة من لا يكون منهم لكونه ساقط الاعتبار
ولا انك نزلت المجيء الصادر عن البعض منزلة الصادر عن الكل

بناء على المشاورة كالصادر عن الكل وقلت جاء القوم ساعة او فائدة
اجمعون بعد ذكر كلهم هي زيادة تأكيد الشمول والاحاطة والدلالة على
على صدور المجيء عن الكل في زمان واحد كما ذهب اليه المازني نظرا الى انه
من الاجتماع المقتضي لوحدة الزمان ثم اعلم ان النفس والعين يقعان
تأكيدا للمفرد والمثنى والمجموع من المذكر والمؤنث ويفرق بين كل نوعين
باختلاف الضميرين والصيغتين معا او باختلاف الضميرين فقط الا في
المثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف في تأكيدهما بهذين اللفظين
يقال جاء الرجلان والمرأتان نفساهما او انفسهما اما نفساهما
فظاهر واما انفسهما فلكراهتهم اجتماع التثنيتين مع امنهم
عن اللبس لان لكل نفسا واحدة وان كلا وكلتا لتأكيد المثنى المذكر والمؤنث
في حكم يتصور صدوره عن الواحد كالمجيء بخلاف ما لا يتصور صدوره عن
الواحد كالاختصام فانه لا حاجة فيه الى التأكيد بكلا لا يقال اختصم
الرجلان كلاهما لامتناع صدوره عن الواحد وليس في كلامهم اطلاق المثنى
وارادة الجماعة حتى يدفع به في مثل الاختصام ذلك الاحتمال واعلم
ايضا ان كلا واجمعون واخواتهما اعني اكتعون وابتعون وابصعون
تقع تأكيدا لذي اجزاء يصح تجزيها حسا كالقوم او حكما كالعبد
بخلاف النقطة ومثل زيد لا يقال كتبت النقطة كلها ولا جاء زيد كله
لان النقطة لا اجزاء لها وزيد لا يصح تجزئته لا حسا ولا حكما وكلهم في
المقام كل يفرق بين النوعين بالضمير يقال في المفرد المذكر كله وفي المؤنث

كلها

كلها وفي جمع المذكر من ذوي العلم كلهم وغيره كلها وكلهن وفي البواقي بالصيغة
يقال اشتريت العبد اجمع والجارية جمعاء وجاء القوم اجمعون و
النساء جمع وكذا اخواتها فتم والاثبوت لا ان يدل على بعض احوال
الذات ويوضحها او يخصصها واما الحال فلان تبين هيئة صدور
الفعل عن الفاعل او هيئة وقوعه على المفعول به لا ان تدل على بعض
احوال الذات وتوضيحها وان شئت اتضاح ما قلنا فانظر في قولنا
زيد قائم وضرب زيد قائما او زيد القائم عالم فقائم في الاول ليفيد السامع
ثبوت القيام لزيد لا ليدل على بعض احواله ويوضحه لان زيدا معلوم و
على تقدير عدم معلوميته لم يتضح بذكره وفي الثاني ليدل على هيئة زيد حال
صدور الضرب عنه لا لانه يدل على بعض احوال زيد ويوضحه لانه معلوم
السامع وعلى تقدير عدم معلوميته لم يتضح بذكره بل الواجب ان يقال
زيد العالم قائم وضرب زيد العالم قائما واما ذكره في الثالث فليدل على
بعض احوال زيد ويوضحه لانه مبهم بتعدد الاوضاع ولكونها اسما
دالا على بعض احوال الذات وجب ان يكون مشتقة او في وقوعه و
الاول كضارب ومضروب وكريم والثاني كعدل وذي مال وهاشمي
فان العدل بمعنى العادل لان الصفة النحوية يجب اتحادها ذاتا بالموصوف
وذو مال بمعنى صاحب مال او متمول وهاشمي بمعنى معروف ومنسوب
الى هاشم وكذا قولهم مررت برجل اي رجل انه فوقه كامل في الرجولية
واما قولهم رجل رجل اذا اريد الوصف بالشدة فليس من قبيل الصفة

بل من قبيل الاول لان الشهد صفة مشتقة صفة بمعنى رجل وكذا قولهم
مررت بزيد هذا لانه بمنزلة مررت بزيد المشار اليه الحسي وكذا
قولهم هذا الرجل عالم لانه في قوة هذا المذكور ثم اذا اردت ان تؤكد
والاخر باجمع واخواته جميعا فاذكر اولا اجمع ثم اكتع ثم ابتع
ثم ابصع ولا يجوز ان تستعمل مجموع الشد على الترتيب او بدون
او احدها بدون اجمع ولا ان تقدم مجموعها او بعضها على
اجمعين **قوله** ولا يؤكد به النكرات اه **ش** اي لا يؤكد بالتاكيد المعنوي
النكرات محدودة كيوم وليل او غير محدودة كحين ودهر لا يقال
بشرت يوما كله ولا صمت دهرا كله ويصح الجهة الاطلاق والعموم
قال ولا يؤكد النكرات بلفظ الجمع ردا على الكوفية حيث جوزوا
تاكيد النكرات المحدودة به تمسكا بقوله قد صرت البكرة يوما
اجمعا مع المحدودة كالمعرفة والوجه في عدم تاكد نكرات بالمعنوي
هو ان المؤكد لنكارته يقتضي العموم والمؤكد لتعريفه يقتضي
الخصوص فيتناقضان مع ان التاكيد تقوية الثابت بذكره
ثانيا والنكرة غير ثابتة الوجود وغير متعينة الوجود فلا
يؤكد ولا يرد جاء رجل رجل لان التاكيد ههنا اللفظ وهو ثابت
الوجود بلا خفاء **قوله** والصفة اه **ش** قال المص هي الاسم الدال على
بعض احوال الذات كعالم في جاء رجل عالم فانه دال على بعض
احوال رجل وهو العلم انه قبل الخبر والحال كذلك قلنا لا نسلم لان

المراد

المراد ان الصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات كعالم
قد يذكر لا لتدل على بعض احوال الذات ويوضحها او يخصصها
او يفيد مدحا او ذما او الها او غير ذلك مما يطول تعداده والخبر
والحال ليس كذلك اما الخبر فلانه ذكره ليفيد السامع النسبة
المجهولة التي هي النسبة الثبوتية او الذكر من جنس الانسان
عالم واذ قد عرفت ما سبق فاعلم ان الغرض الاصلي لسياق الصفة
هو ايضاح الموصوف اذا كان معرفة وتخصيصه اذا كان نكرة و
قد يجيء لهذا الاغراض اخر لا يسع ذكرها هذا المختصر **قوله** ويوصف
النكرة بالجمل **ش** اي بالجمل الخبرية كما هو المثال اشار اليه بالمثال
لان الانشائيات لا يقع وصفا اذ الوصف يجب ان يدل على بعض
احوال الموصوف ويوضحه للسامع بناء على ان السامع يعرف به
ثبوتها للصفة قبل كلام المتكلم او يخصصه بناء على تقييده بالقيد
المخصوص والانشاء لكونه غير ثابت الوجود لا يصلح لايضاح
الموصوف ولا لتقييده وقوله جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط
على اضمار القول اي بمذق مقول عنده هذا القول لورقته
لا انه نعت وانما قال ويوصف النكرة لامتناع اتصاف المعرفة
بها لوجوب التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا وقوله ولقد امر على
اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني قيل يسبني حال من اللئيم
لا صفة وقيل هو صفة واللام زائدة في الموصوف والحق انه صفة

لانه

واللام للعهد الذهني اما الاول فلان القايل يوصف منفي بالاثنا ثم
الوقار فيقول ولقد امر زمانا بعد زمان على اللئيم من الناس
سبّا بعد سب لا التفت اليه لاحالة السب ولا بعدها الان الالتفات
اليه طيش وسخافة فالمناسب لهذا الغرض هو الوصفية لا الحالية واما الثاني
فلان المعهود الذهني لكون القصد منه الى فرد ما من افراد الحقيقة
المعلومة يتصف بالجهل انصاف النكرة بهما والزيادة خلاف فلا يصار اليها
الا بقرينة ضرورة تدعو اليها فالمناسب بالنكرة في هذا المقام هو النكرة
للحقيقة وللحكمة ايضا واذا انصفت النكرة الحقيقة او بالحكم بالجملة
وجب الذكر منها الى النكرة لربط كما اشار اليه اي الى وجوب الذكر
بالمثال اما قوله فذلك رسول ابلغكم رسالات فوجه ان
رسولا لما وقع خبرا عن المتكلم صار كانه متكلم فصح اضافة ابلغكم
رسالات ربي ضرورة اشتمال هذه الجملة على ضمير المتكلم **فصل** والصفة
توافق الموصوف في اعراب الحرس اي الصفة التي هي فعل الموصوف
وحاله يجب فيها موافقتها له في اعرابه موصوفة ان رفعا فرفع وان نصبا
فنصب وان جرا فجر وفي افراده وتثنيته وجمعه ايضا اي فرد الموصوف
افردت الصفة وهكذا او في تنكير الموصوف وتنكيره وفي تذكيره و
تانيثه اي اذا كان الموصوف معرفة كانت الصفة كذلك وهكذا المجموع
الامور التي يعتبر فيها موافقة الصفة للموصوف عشرة الاعراب الثلثة
والافراد وصاحباه والتعريف والتنكير والتذكير والتانيث والموصوف

منها

منها الى من واحد منها عند التوضيح الى ربعة الرفع والنصب والجر والافراد
من الافراد ومقابليه وواحد من التعريف والتنكير نحو رجل عالم يكون فيه رفع
مع تنكير وكذا الافراد وفقد ست النصب والجر ومقابل الافراد والتعريف
والتانيث وهذا ان قيل رجلا فالواجب عالما واذا قيل برجل فالواجب عالم
واذا قيل والرجل فالعالم واذا قيل الرجلان او الرجالين فالعالمان او
العالمين واذا قيل الرجال او رجال فالعالمون او العالمين وهكذا فالقياس
في كل جزئي اي في كل جزئي مثال اربعة منها والتسوية لا يستقيم في الرفع
مطابقة الصفة التي هي فعل الموصوف اياه في الامور المذكورة اما في الاعراب
فلان الصفة من التوابع واعراب التابع مثل اعراب متبوعه واما في غيرها فلانها
هي الموصوف في الحقيقة فلو خالفته في احد الامور الباقية بخالفت نفسها
مثلا لو قيل رجل عالمان ان يكون الشيء الواحد واحدا واثنين
ولو قيل رجل عالمة او امرأة عالم لزم ان يكون الشيء الواحد مذكرا او مؤنثا
وكذا لو قيل جاء الرجل عالم او رجل العالم لزم ان يكون الشيء معينا وغير معين
والكل بديهي البطلان فان قيل المبتدا والخبر متحدان ذاتا مع ان حق الاول
هو التعريف وحق الثاني هو التنكير فيلزم هنا ما ذكرتم في الموصوف والصفة بعينه
قلت بينهما فرق فان القصد من المبتدا الى الذات ومن الخبر الى المفهوم ولا اشكل
في تغاير الذات والمفهوم فيجوز تغايرهما تعريفا وتنكيرا بخلاف الموصوف والصفة
فان القصد من كليهما الى الذات نحو زيد العالم قايم او الى المفهوم فقط نحو زيد
رجل صالح فان قصد منهما الى الذات فاتحاد الذات ينادي بتعاين التعريف

ومما يشكل انه لو كان قصد مطلقا على الانتزاع فالمنعوت مانه لم يجعله الا في احدهما
تابع للآخر وقد الموصوف لتنبيه فلا يحكى النعت لم يكن في حين التعدد
فانهما او لتعدد ان الاوصاف الخبر [illegible] ابن يكون منهما الا ولكن على حدة غير
تابع احدهما للآخر فجاز اختلافهما تعريفا وتنكيرا **قوله** وتوصف النكرة
بجملة اي كما توصف المعرفة [illegible] عنه كذلك [illegible] بينهما [illegible]
بعض شيء آخر [illegible] الشيء الآخر [illegible] ومتعلقاته لان السبب
[illegible] لا [illegible] ينهما وصار هذا الكلام [illegible]
الموصوف بعض شيء آخر شرط [illegible] متعلق الموصوف مضافا الى ضمير
[illegible] فعل الشيء الآخر كفعل الموصوف بنفسه بخلاف ما اذا لم يكن متعلقا فانه
لم يجعل [illegible] الموصوف فلا يتصف الموصوف بصفته ولا يشترك صفته منزلة
صفة الموصوف فلا يقال مررت برجل [illegible] بل يقال مررت برجل منيع جاره
ورجلت فناؤه اي واسع [illegible] ومن ثمة [illegible] المنيع والواسع والقادم
[illegible] الالفاظ [illegible] لما اضيفت هي الى الضمير رجل صان
متعلقا [illegible] صفاتها منزلة صفة رجل فكما يتصف رجل بصفة نفسه
بكل الصفات الثلاث [illegible] قائم بدون [illegible] هذا لا يتميز الا التوضيح
والتخصيص نحو مررت بزيد المنيع جاره وبرجل منيع جاره فهو بالنظر الى التوضيح والتخصيص
صفة [illegible] بالنظر الى [illegible] على صفة قائم [illegible] في مررت
برجل منيع جاره [illegible] على قيام المنيع بالجار فلما [illegible] الامرين وجب [illegible]
[illegible] بالنظر الى [illegible] الباقية بالنظر الى الاول

للمنعوت

المتبوع الذي هو بعينه [illegible] بالنظر اليها [illegible] كالمعطوف
[illegible] بعينها [illegible] مكان [illegible] جاره [illegible]
اي كان نعتا حقيقيا نحو مررت برجل حسن جاريته [illegible] تانيثها الى تكون مؤنثا
[illegible] مررت برجل حسن [illegible] حسن [illegible] قاعدة غلمانه وجاز [illegible] غلمانه
[illegible] يتعدون [illegible] وصف قام رجل قاعدون غلمانه [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] قاعدون
غلمانه [illegible] وان لم يلزم منه تعدد الفاعل لان الواو [illegible] الضمير فاعل
قوله البدل تابع وهو تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه سواء كان المبدل منه
[illegible] لذكره او لم يكن كبدل الغلط فان المبدل منه لا يكون [illegible] لذكره
[illegible] واما [illegible] كالبدل [illegible] ذكر البدل
[illegible] تنبيه [illegible] وذكر الحكم الاول [illegible] اذا قلت ضربت زيدا اخاك
[illegible] اخاك خرج [illegible] المقصود
[illegible] المتبوع غير المعطوف [illegible] التوابع [illegible] خرج المعطوف [illegible] مقصود
[illegible] البدل فانه مقصود بالنسبة [illegible] البدل
[illegible] بدل الكل من الكل وهو [illegible]
للبدل نحو [illegible] زيد اخاك فان [illegible] الاخ وهو [illegible] زيد بعينه والفرق
بينه وبين عطف البيان هو ان بدل الكل مقصود بالذات [illegible] والاول كالبساط
[illegible] وعطف البيان فان المقصود [illegible] المتبوع [illegible]
المتبوع [illegible] البدل [illegible] الحكم [illegible]

زيد

على الابدال من الجملة [illegible] زيد [illegible] على [illegible]
[illegible] فان [illegible]
وزيد عطف بيان لان المقام مقام الايضاح والتبيين وان لم يقصد فهو بدل الكل
المقام مقام الايضاح والثاني بدل البعض من الكل وهو بدل يسمى [illegible]
[illegible] نحو ضربت زيدا راسه ولم يكن نحو رايت قومكم
اكثرهم او قليلا منهم او ناسا منهم او فرقة او وزيرين منهم والثالث بدل الاشتمال
وهو [illegible] وبين البدل منه ملابسة بغير الكلية والبعضية [illegible]
يخرج بدل الغلط وبقيد بغير الكلية والبعضية بدل الكل والبعض نحو سلب زيد ثوبه
فان الثوب ليس كل زيد ولا بعضه لكن بينهما ملابسة اللابسية والملبوسية
ولما كان المراد بهذا الكلام [illegible] البدل ملابسة بغير الكلية والبعضية فلا [illegible]
تلك [illegible] لكن [illegible] يكون المبدل منه مقتضيا للذكر
وداعيا [illegible]
على اسناد السلب الى زيد بان سلب لباسه فاذا قيل اعجبني زيد غلامه فالغلام بدل
غلط [illegible] لان المبدل منه لا يشعر بذكره ولا يدل [illegible]
قبل [illegible] على اسناد الاعجاب الى زيد باعجاب غلامه [illegible] اعجبني
زيد علمه او داره او حسنه او طوله او سواده [illegible] نظرت الى القمر [illegible]
اسناد الاعجاب الى زيد باعجاب علمه وحسنه وداره وطوله وسواده [illegible]
على [illegible] فلك هو بدل الاشتمال لا بدل الكل من البعض [illegible] وكذا في قوله
انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب على قراءة التنوين [illegible]

او بدل الاشتمال

تزيين

تزيين الكواكب لزينتها بحيث اذا قيل زينا السماء الدنيا بزينة [illegible]
النفس الى ذكر الكواكب فهو بدل اشتمال [illegible] الموصوف من الصفة ثم [illegible]
في وجه تسمية هذا البدل بدل اشتمال وجوها بعضهم قال لاشتمال المبدل منه على البدل
كاشتمال زيد على علمه وبعضهم قال لاشتمال البدل على المبدل منه كاشتمال الثوب على
زيد ومنهم من قال لاشتمال الكلام على نسبة [illegible] اذا قيل اعجبني زيد حسنه
كان هذا الكلام مشتملا على نسبة الاعجاب [illegible] بالاشتمال
اشتمال الظرف على المظروف كما اشرنا اليه والرابع بدل الغلط وهو ان يقصد اليه
بعد ان غلط بغيره نحو مررت برجل حمار اردت ان تقول بحمار فسبقك لسانك الى الرجل
ثم تداركت بعد الى المقصود فقلت حمار على معنى مررت برجل بل مررت بحمار فهو بدل
من الغلط [illegible] صادر [illegible] خطا [illegible] الغلط وغير صادر عن
روية وخطابه لا يقع في فصيح الكلام [illegible] تعرض لابدال احد
المتقابلين [illegible] اشتراط ابدال النكرة من المعرفة بالاتصاف [illegible]
ان ينبه على اشتراط ابدال النكرة من المعرفة بعرضه وتعرض بجواز ابدال المعرفة
من النكرة لكونه عكسه فاما ابدال المعرفة من المعرفة وابدال النكرة من النكرة [illegible]
[illegible] اشتراطها [illegible] لابدال النكرة احد المتقابلين
[illegible] الاخر رفعا لتوهم عدم الجواز واما ابدال المعرفة من المعرفة وابدال النكرة من النكرة
فلا [illegible] جوازهما لحصول التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا فلا حاجة الى ذكرهما
رفعا لتوهم عدم الجواز بناء على عدم التطابق ثم اشترط [illegible] الاتصاف
[illegible] البدل [illegible] المبدل منه [illegible] ذكره فاذا كان نكرة كان النفس [illegible]

عن القصص حتى البدل [illegible] فحينئذ يتصادق بالتصادق وان افترقا فاعلم ان اقسام
البدل بعضها الاقسام باعتبار التعريف والتنكير ايضا اربعة في الضرب [illegible]
في اربعة ستة عشر قسما الاربعة لبدل الكل وهكذا وان الاقسام باعتبار
الاظهار والاضمار ايضا اربعة المظهر من المظهر والمضمر من المضمر والمظهر من المضمر وبالعكس
فحصل ايضا بحسب الضرب ستة عشر قسما اخرى فلان البدل ان الظهر عن مضمر
التكلم والخطاب اذا كان البدل بدل الكل غير جائز والمجموع اثنان وثلثون قسما
فيكل استخراجها قوله عطف البيان وهو ان تتبع المذكور باشهر اسميه اى
المسمى الذى ان تقدم احد الاسمين وترديف الاشهر الاسمين يعنى ان عطف البيان
يورد [illegible] غير الاشهر [illegible] جاء رجل او زيد [illegible] او صنعته [illegible] عند
صاحب المفتاح من قبيل العطف [illegible] جاء ابو عبد الله زيد [illegible] المسمى
عليه [illegible] كانا علمين [illegible] ابو عبد الله زيدا [illegible] جاء الرجل اخوك
او احدهما علما [illegible] جاء اخوك زيد او زيد اخوك [illegible]
عطف البيان [illegible] في الاشهر غير [illegible] من التوابع بل احد التوابع
[illegible] ومراده [illegible] التبع للمذكور ليكون كالترجمة
[illegible] المذكور به ولو عكس لاختص عن الترجمة والايضاح لان الاشهر لا يبرح
بغير الاشهر [illegible] هذا المختار [illegible] والاخرون على [illegible]
لا يخفى ايضاح البيان اما اذا كان اشهر [illegible] فظاهر واما اذا كان للمتبوع
اشهر [illegible] فلانه اذا كان [illegible] ابو عبد الله [illegible] زيد [illegible]
[illegible] ابو عبد الله [illegible] حصل البيان والايضاح لان [illegible] زيد في محل لا [illegible]

[illegible] واحد لفظا او اثنان مثل فاذا قال جاء ابو عبد الله [illegible]
[illegible] احدهما لا [illegible] على التعيين ثم اذا [illegible] زيد [illegible] بعينه
لان [illegible] بزيد [illegible] واحد حصل البيان من الاجتماع وان كان المتبوع اشهر
من عطف البيان لان المتبوع [illegible] عطف البيان [illegible]
[illegible] ما تلونا عليك فاعلم ان الغرض [illegible] ايضاح المتبوع [illegible]
المجرد المدح [illegible] قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام فان البيت الحرام عطف
بيان للكعبة [illegible] المدح لان الكعبة لا ابهام فيها [illegible] ايضا كقولك
[illegible] الى الوضع السابق [illegible]
[illegible] للمتبوع قال صاحب الكشاف [illegible] الا بعدا لعاد قوم هود فائدة عطف
البيان وان كان [illegible] البيان حاصلا بدونه [illegible]
[illegible] قوله العطف بالحروف [illegible] اعلم ان لفظ
العطف يطلق على الاتباع وعلى التابع المخصوص واراده الاول [illegible]
[illegible] التوابع فالمراد [illegible] التابع الذي [illegible] بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
[illegible] تقدم هذا التابع على متبوعه عند الضرورة كقوله الا يا نخلة من ذات عرق
عليك ورحمة الله السلام والمراد عليك السلام ورحمة الله قوله وحروف العطف
[illegible] سؤال مقدر كانه قيل ما حروف العطف وكم هي فقال وحروف العطف [illegible]
[illegible]
[illegible] البيان [illegible] الحرف قوله لا [illegible]
[illegible]

او نصب حيث وكسرة امس فانه لا موضع له لان العامل والاول فيهما واحد
متوارد او الضمير لو الالزم لا ان يقال الكم وجعل عند كلام كم جاء اضرب سيبويه كم رجل
من رشد وهكذا الاول مبتدأ موقعه مفعول به وفي الثالث مجرور كم في الجر محلا على
ان في العامل لفظا لو جاء يرفع في الاول وينصب في الثاني ويجر في الثالث لفظا و
الادم باللزوم انه ساكن فاللزوم مستمر في سكونه وضمه وكذا الكلام في فتحه ابن
وضم حيث وكسر امس فضمه وسكون بسبب وقفا اي بخلاف سكون المعرب
وحركاته فان سكون بسبب جزمه وحركاته رفعا ونصبا وجرا فالوقف والفتح
والضم والكسرة اسماء الجزم السكون والحركات بدون ملاحظة شيء اخر
عليه والجزم والرفع والنصب والجر فان الجزم اسم للسكون بملاحظة الاعراب والرفع اسم
للضم بملاحظة العامل والنصب اسم للفتحة بملاحظة المعمول والجر اسم للكسرة
بملاحظة الاضافة فاذا قيل هذا الاسم مجزوم فمعناه هذا الاسم محرك بحركة مخصوصة
واذا قيل هذا الاسم مرفوع فمعناه فيه ضمة دالة على العاملية من شانها ان تزول
بزوال العاملية فجوده وسكنه مبتدأ او فعلى بيان المفعول والقائم مقام فاعله مسكن
فيرجع الى الابتداء لا في موقعه مفعول ثان ليسم وللاعراب من الابتداء وفي وحركته معطوفا
على المرفوع المتصل المستكن في سمي فاستغنى عن التاكيد بالفصل بينه وبين هذا وقوله فتحا
منصوب معطوف على وقفا ولا يجوز ان يعطف على او حركته على سكونه كما هو المتبادر
الى الفهم بادي النظر لان هذا عطف على معمولي عاملين مختلفين لان العامل في سكونه
كونه مبتدأ معنوي وفي وقفا لفظي وهو سمي مبنيا الى ومناسبته على ... مختلفين وهي
مختلف بالاجماع ... الا عند الفراء وبيانه مناسبته غير المتمكن اي

بمناسبة الاسم المبني لزوما او عارضا مناسبة ذلك الاسم غير المتمكن
للحرف والماضي والامر بغير اللام مناسبة من جهة تلك المناسبة قريبة او بعيدة
لفظا او وصفا او مجاورة اما قرب غير المتمكن بالحرف والماضي والامر
فبغير اللام لان غير المتمكن اعم من هذه الثلاثة لشموله الاسماء المبنية
فهو عجب ... الفاعل ... لان ... مطلقا
لان سبب بناء غير المتمكن مستند الى ... وهو ... امثلة
او ... الاحتياج البناء الى الكتابة لانه خلاف الاصل ... المبني
بل ... على ... هذا ظاهر لكن كان عليه ان يتعرض لبناء الاسم لانتفاء
التركيب وقال لان الاسم يصير بابن جني ... الاعراب هو التركيب وانتفاء ... التركيب
وهو انتفاء فقط اشبه هذا ... السكون وجود المانع نحو قام هؤلاء كذا لكن
يجب الانتفاء المسبب مع انتفاء المانع نحو زيد قبل التركيب فكان عليه ان يقول وبيانه
بمناسبته غير المتمكن او عدم كونه جزاء في التركيب على سبيل ... حروف
الهجاء ومنها الضرب اي بعض المبنى المضمرات قدم المضمرات لكثرة اقسامها
ودعاء ... او افتراقها في البناء بخلاف الموصولات ... انتفاء ...
فيها ... حكم المعرب ... لانها ... منصوبها ومجرورها
بالفتح نحو ... وبكر لا ... الاعراب ... والاختيار التركيب
وهي تباين بالفتح مع ان بعضها ... الاختصار ... الغائب
... في تعاده ... الرجع ... الحروف وبعضها ... في الصيغة ...
... المضمرات ... اي ...

قوه

ب

في التلفظ عن الانضمام الى شيء فهو منفصل والا فهو متصل والمتصل اما
مرفوع او منصوب او مجرور والمرفوع اما مستتر او بارز وكل منهما اما
متكلم او مخاطب او غائب متقدم ذكره لفظا او معنى او حكما والمنصوب ايضا
اما متكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره [illegible] وكذا المجرور ثم المنصوب
يتصل بالفعل نحو ضربني وضربك وضربه [illegible] نحو انني وليتك
[illegible] الضمير [illegible] الاضافة [illegible]
[illegible] فان هذه [illegible]
والمجرور يتصل بحرف الجر نحو [illegible] وله [illegible]
[illegible] المرفوع البارز فلا يتصل الا بالفعل والواو [illegible]
[illegible] حرف اتصل ليدل على كون [illegible] نحو ضربا ويضربون في
اضربوا واما المستتر فيستتر في الفعل نحو زيد ضرب ويا زيد اضرب
وفي الصفات ايضا نحو انا ضارب وانت [illegible] وزيد [illegible]
وفي اسماء الافعال نحو يا زيد صه [illegible] وزيد [illegible] ايضا
[illegible] وكذلك المستتر [illegible]
في [illegible] الاتصال المستتر في نحو ضرب او ضربت [illegible] وكذلك
[illegible] الاستتار [illegible] اتصال المستتر [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

نفط

قوة

[illegible] القرينة [illegible] فانه محذوف [illegible] القرينة [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] على قوة القرينة [illegible]
الفاعل [illegible] محذوف [illegible] الرافع [illegible] المحذوف [illegible] زيد [illegible]
[illegible] القرينة [illegible] بلفظ [illegible] المستتر [illegible]
عن [illegible] المحذوف [illegible] الفاعل في زيد ضرب محذوفا
[illegible] المحذوف [illegible] بالفعل [illegible] يجوز ان [illegible] القسم
[illegible] امتناع هند ضرب والزيدان ضرب [illegible] هذين
[illegible] هند ضربت محذوف [illegible]
هند ضرب واللازم باطل لامتناع هند ضرب ووجوب هند ضربت [illegible]
[illegible] الزيدان ضرب والامتناع الزيدان ضربا الامتناع تعدد الفاعل
واللازم باطل لوجوب الزيدان ضربا وامتناع الزيدان ضرب فهو منوي لا [illegible]
[illegible] المحذوف [illegible] الاحتمالين بناء على قاعدة [illegible]
الفاعل وامتناع حذف الفاعل [illegible] الدور لان قاعدة الامتناع [illegible]
[illegible] الاحتمالين [illegible] امتناع الاحتمالين من قاعدة الاحتمالين بناء على
[illegible] الفاعل [illegible] زيد ضرب مستكن [illegible] وفي افعل ونفعل مستكن وجوبا
[illegible] زيد [illegible] الزيدون وانا ونحن ونفعل نحن تاكيد الفاعل وكذا في نفعل [illegible]
[illegible] جوازا ان كانت غائبة [illegible] تفعل زيد وانت [illegible]
[illegible] تاكيد الفاعل [illegible] هند تفعل [illegible] تفعل هند
[illegible] مستترة [illegible] المنفصل [illegible]

الا نحو ... الى الظاهر والمنفصل ... ان يجيء ... المتصل

اعلم ان المنفصل اما مرفوع او منصوب اذ لا امتناع المنفصل مجرورا والمتصل

لكونه اخصر والعدول عنه الى المنفصل لا يجوز الا لسبب يتعذر معها الاتصال

مثل التقدم نحو اياك ضربت والفصل نحو ما ضربت الا اياك ومثل حذف

العامل نحو اياك والشر ومثل كون الضمير مرفوعا والعامل معنويا نحو هو زيد

او صفة جارية على غير من هي له نحو زيد ضاربته هي او حرفا نحو ما هو

قائما او مجرورا احدهما [illegible] المذكورة في المجرور فلا منفصل له والعامل

والمرفوع المنفصل نحو هو هما هم هي هما هن انت انتما انتم انت انتما انتن

انا نحن [illegible] عليك ان الضمير في انت الا انت ... وحده والتي ... حروف

لبيان احوال المخاطب من الافراد وغيره والتذكير وغيره كذا قيل [illegible]

مانع من اعتباره نحو [illegible] هنا

[illegible] المخاطب [illegible] فان الضمير عبارة عن المخاطب والمنصوب

المنفصل اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن

اياي ايانا [illegible] الضمير هنا ايضا اياه [illegible] حروف لبيان احوال

المرجع اليه [illegible] ذكرها [illegible] الا بد منه

[illegible] ليطلع عليه المتعلم قبل [illegible] المطولات في كتب النحو لان

[illegible] والاطلاع عليه سهل [illegible] الالفاظ الضمير [illegible] ستون

والالفاظ ستون لان [illegible] من جهة [illegible] المتصل والمنفصل

والمتصل [illegible] والمنفصل [illegible] ثمانية عشر [illegible]

التكلم

للتكلم اثنان [illegible] والمثنى والمجموع والمخاطب [illegible]

[illegible] المذكر والمؤنث [illegible]

[illegible] ثمانية عشر [illegible] ثمانية عشر [illegible]

[illegible] ثمانية عشر [illegible] المجموع [illegible]

[illegible] ثمانية عشر [illegible] المنفصل [illegible] اربعة

[illegible] المجموع

[illegible] اثنى عشر [illegible]

[illegible] والمتكلم

والمخاطب [illegible]

مشاهد [illegible] الموضع [illegible] المذكر [illegible] المثنى المذكر

[illegible] الرفع [illegible]

[illegible] المثنى [illegible] الحركات [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] المثنى [illegible] الرفع [illegible]

[illegible] المذكر والمؤنث والفارق هو [illegible]

[illegible] المخاطب [illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

للمخصوص وكذا يتعين باول الخروج ليكون مع المخاطب لانه يقتضى خطاب المخاطب بالمذكر وهما
المذكر والانثى وقد جمع بينهما في هذا الكلام علما ان الالفاظ اكثر من ان تحصى
فالمعاني لا يكون ... مشتركا بين كل منهما والحد باشتراك جمعى وكذا الالفاظ المختصة
ذلك ... مستعملة باشتراك المتبين ... تختص بجمع
مشترك لا يستعمل الا بحصر حتى انه لا يكون كذا وكذا ذلك وكذلك
ذلكما وكذلك كلاكما ... ذاك وذلك وذلكما وتلكما وذلكم وذلكن
وتلكما وتلكن ... فان قيل ذلك بمعنى
يكون الاشارة الى المخاطب كلاهما مشتركا في الاشارة الى غير المخاطب وهذا اقبل لان
يكون الخطاب للمؤنث مشتركا ... واذا اقبل ذلك يكون
بالكاف يكون الاشارة ... كلاهما المؤنث واذا اقبل ... بكونه
مؤنثا ... الخطاب للمفرد المذكر واذا قيل ... الكاف يكون الخطاب للمفرد
المؤنث ... اذا قيل ... واعلم انه اشارة الى
القريب ... حقيقة او حكما ... المتوسط وذلك الى البعيد حقيقة
او حكما وكذا ... اولئك ... وذان وتان ... تلك ... وذانك
وتانك بتشديد النون فان ... في ذلك وكذا اولئك واولالك
وقد ومنها الموصولات يقال للمفرد المذكر الذي وللمفرد المؤنث التي وقد يشدد
الياء وقد يحذف الياء اكتفاء بالكسرة ويقال الذين ... وقد يسكن الذال بعد
حذف الياء ... في التثنية ... واللتان
اللتين ... كلمة ... الله الاول

وحكمها الا ... وفي جمع المذكر الذين في الاحوال الثلث وقد يحذف النون كقوله
وحكمها ... كالذي حاضوا وفي جمع المؤنث اللاتي بسكون الياء بعد التاء
المكسورة واللات بحذف الياء بدلالة الكسرة واللائي بالياء الساكنة
بعد الهمزة واللاء بحذف الياء بدلالة الكسرة واللاي بسكون الياء وكسرها
وهو ... جمع اللاتي جمع التي ... من المذكر والانثى ...
... على ... جمع ... المذكر ... المنطقي ...
منكر ... ايها ... قال الله تعالى ...
... الا انها تختص ... العلم واما في ... واسماء وما
... الذي ... الاوهام ...
في الابد ... وما ... ما طاب لكم من النساء ... كانت عبارة
عن النساء وهي من ذوات العلم ... تحت تصرف الازواج وملكهم الازواج
ملكهم ... فكانت ... مع ان عقد النكاح ... في الحقيقة ...
... من ذوات العلم ... التي ... غير ذوي ...
... هذا ... ان جميع الموصولات مبنية لافتقارها الى الصلة افتقار الحرف
... متعلقه سوى اي المذكر واية للمؤنث فانهما معربان ... على البناء فان قامت
... العلة التي ... الحكم ... العلة ... ثبوت
مانع مع ثبوت العلة وذلك المانع هو اضافتها ... الى ما ... جزؤه و
... الاضافة ... التمكن ... البناء مع ان ... من حيث المعنى
... اعرابها ... الا

او احذف مفرد صلتها فانها ح مختار بنا منصل السالكة الافتقار لها
ح الى نفس الصلة والى المصدر المحذوف فبيانه ح على الصحيح وجوب الاضافة وكون
ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا بضم اي مع كون مفعول
ننزعن مع الى الذي هو اشد منهم عتيا وقرى ايهم بالنصب نظرا الى وجود الاضافة
ونقصان الافتقار كما او الموصول ما لا بد له ح تعرف الى الوصل بعد فقدان
... يعرف بعد اقسام لكنه لكثرة افراده كان نحو كل شى السامع طلب
معرفتها فقسم غرضه موقوف الى الموصول ما لا بد له من جملة اي حتى يتم ويزول
الابهام من جملة خبرية معلومة الانتساب للسامع نحو صدر ابي النضير بها
من يعرف لا غيب بابي منطلقها ابهام نحو جاء الذي ابوه منطلق فاذا لو قيل جاءني
الذي واقتصر عليه لم يعلم شيء عن جاء اي الاحد فاذا انضم اليه ابوه منطلق يفهم
السامع بواسطة معلومية تلك الجملة شخصا معينا يعرف السامع الشخص
الذي ابوه منطلق ويعرف ثبوت الانطلاق لابيه ايضا لكن لا يعرف مجيه فاذا
قلت جاءني الذي ابوه منطلق فقد اخبرت عن مجيء من يعرف السامع بعينه
ويعرف انطلاق ابيه ثم انهم يذكرون الصلة بتمامها وقد يحذفون شطرها اعتمادا
على القرينة نحو انا ابا الذي قائل لك شيئا اي هو قائل وقد يطرحونها راسا
تنبيها على فخامتها وعظم شانها وعلى انها بلغت في الفخامة مبلغا تقاصرت
العبارة عن كنهها ويقولون بعد اللتيا والتي اي بعد الخطة التي من فظاعة
شانها كيت وكيت ولا بد لتلك الصلة من ضمير يربطها بالموصول ويحذف كثيرا
لا سيما اذا كان مفعولا كقوله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء اي يشاؤه وقيل اذا كان مسندا اليه

نحوها

نحو انا ابا الذي قائل لك شيئا او مجرورا كقوله تعالى على الابام اي يرجعون فيما كانوا فيه
كانوا اذا كان عليه ويمتنع حذفه اذا كان فاعلا لامتناع حذف الفاعل واعلم انهم
احلفوا في تعريفها قال بعضهم جاني وانضمام الصلة لازالة الابهام كما في زيدا
مع كونه علما معرفة وفيما ذكره بعد والاوضح ما يفتقر الى الصفة تزيل الابهام
وقال الاخرون كما يحتاج الى الصلة اليه بانها تعرف مضافة اليها كالتعريف في الغلام
على الصلة لم يضعف ولم يجز الا لام عليه قال هذا اقرب الى الحق لان التعريف لا بد فيه من
تمييز معلوم للسامع حالة الاطلاق والاشارة في ذات الموصول الى معلوم والا
لما احتيج الى الصلة مع الصلة شيئا واحدا فلما اعترضوا واعرابها واحد بل جعل
الصلة كالصفة الجارية على المعرفة لازالة الابهام وفيه بحث يحكى ان الفلوت
في الابهام والتعيين ولا يستلزم جعلهما في شيء على ما كان موصوف بعد لا بينهم
هذا عند الاطلاق عين ... ولا يضر مع انه لا يمتنع فيه شيئا واحدا
ولا يعرب بتصريف واحد ومنه اسمي الافعال اي سادة
فهي سادة افعالها في الاضافة فوق ... وانا ... لان
بمعنى سكوتك بالنصب بمعنى اسكت سكوتك لا نشك بمعنى اسكت ... فاله
لزم ان يكون فعلا لا يستلزم فعلية احد الشطرين فعلية الاخر والاعراب
هو هذا الباب يحقيقه المصدر ... النص مثلا ... وعلى التحقيق
السكوت والاوجه لتعريف ... اسم بمعنى سكوتا او بمعنى افعل سكوتا
... تنكيره ... الامر وفعله الامر بمعنى القارع
والوقف بمعنى الامر اما مشتق او غير مشتق وهو المتعدي ... بمعنى امهل

امر كب والمركب اما او ظرف نحو وهكذا زيد اي حذا او حرف نحو عليك زيدا بمعنى الزم

او لا هذا ولا ذاك وهذا الثالث اما ان يحذف بالمركب منه شيء اولا يحذف

والاول كهلم يشهد اذكم بمعنى احضر وهم فانه مركب اما من ها التنبيه ولم او من هل

وأم فالحذف في الاول الهاء وعلى الثاني همزة ام والثاني حيهل التركيب بمعنى

ايت فانه مركب من حي وهل ولا حذف فالمركب وغير المتعدد اما مفرد او مركب

والثاني نحو ابكل بمعنى تنح زيد لم يذكر المصنف لقلته وقوعه والاول اما ان يشتق منه

الفعل نحو مه بمعنى اكفف يقال مهمهت اي جرت والا يشتق منه نحو صه

بمعنى اسكت كذا قيل وفيه نظر لانه يقال صهصهت لاحد والذي بمعنى الماضي

اما ان يجيء في اخره غير الفتح نحو هيهات زيد بمعنى بعد حذا نحو ذي

ثابت الحركات الثلث مع التنوين وعدمه فيها او لا نحو شتان

ما بينهما الى اخره فاحالتهما هذا لا يجيء في اخره غير الفتح والذي بمعنى المضارع

وحده مع الزم نحو اف بالحركات الثلث مع التنوين بمعنى اتضجر ويقرن

التنوين بمعنى المضي في الجموع احد عشر غير ان المصنف لم يذكر الامثلة بجمعة

منها وتركه منه المركب اللازم منها هو بمعنى الامر وقد اشرنا الى السابق

ولا يخفى ان هذا اخطط بالنظر الى جزئيات هذا الباب فانها الاسكان تضبطها

للانواع والاقسام بالنظر الى الجزئيات المذكورة في المتن ثم ان كلا من المذكورات

يستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث يقال يا زيد يا زيدان يا زيدون

يا هند يا هندان يا هندات زيد عمرو وهو نعم وهو شعي بعضهم يعني يا جمعها

من قبل حلي حلي وقاق يا صحي بالواو حق للدلالة على حال المستكلم

في الاستواء

في الاستوى لانهما سأله منه مصادر والمعتمد ولا يثنى ولا يجمع وزن

المفعول مركب والمركب لا يعتبر التصرف وان رويد مصدر الاصل من باب الافعال

يقال ارفقه ارفادا بمعنى امهل امهالا فعد ثم صغر تصغير الترخيم بحذف الزوائد المصدر

لا يثنى ولا يجمع قالوا اي شتان تكون للافتراق الحال الذي لا تنصرف وهو لا بمعنى احد

ومنه ومن يكون فاعله شيئين فصاعدا نحو شتان زيد وعمرو ولا نحو شتان

زيد وشتان ما بينهما لم يجوزوا اكثرهم لعدم التعدد في الفاعل فصار ف

ربيعة بعضهم على الكتابي لان ما الموصولة تقع على الواحد والتثنية والجمع

فيصلها وان كانت واحدة بحسب اللفظ الا ان المعنى على التثنية او المعنى افق

حالتهما والمعنى فتدبر لكونه بمعنى يجوز مثل بعض وقال شتان ما بينهما

اظهار للمذهب في ذلك على الاكثرين بالمثال اذا وعي سمعكم فانكو يا عليكم

فاعلم ان المصنف لم يتعرض للاصوات في هذه الرسالة مع انها

من اقسام المبني للاتفاق والوجه في ذلك انها على قسمين قسم يصوت

به للبهائم كنخ لاناخة البعير وقسم يحكى به عن الصوت كغاق لصوت

حكاية صوت الغراب غاق والقسم الاول في هذا الباب اللغة بمعنى انخ وافق

بينه وبين ما ان البعير لم يعلم وضع اللفظ والا لا حفظ حصوص التي

بل يعقل الاناخة عند سماع هذا الصوت الخاص بطريق جري عادة الله

على خلق الاناخة عند سماع هذا اللفظ بخلاف يا زيد فان زيدا

يكون عالما بوضع اللفظ وبخصوص التركيب يفهم منه المعنى ولولا علمه بالوضع

بخصوص التركيب لما فهم من اللفظ بالتنبيه بعض المعنيين فاذا اراد ان

الامر بسكت والاول اقا لشروع بهذا الباب تعرض للاصوات في الجملة لكن ينبغي على
انه يشترط في الاصوات ايضا كما في الظروف وانها بنيت اما الاقتصار لتضمنها
معنى الامر او معنى لام الامر او معنى الماضي الذي بمعنى المضارع نحو عليكها او على
احدهما وربما بعض الظروف اه فقيد بالبعض لان البعض الاخر منها معرب
كاليوم ومنها المبني اما اذا ومتى وايان وقبل وبعد اما اذ فهي للزمان الماضي
ويقع بعدها الجملتان نحو جئتك اذ زيد قائم او زيد يقوم او يقوم زيد اذ قام
زيد فهي فيه للوقت المجرد استعمالها اذا زيد قام لان اذا فيها قصد الى الفعل والواجب
اذ قام زيد وان قصد الى التوكيد وانى بالماضي للدلالة على قيام في معنى فلكم
الدلالة لكونها مستفادة من لفظ اذ يستغني فيها لفظ الماضي واما اذا فهي للاستقبال
وان تضمنت معنى حرف المجازاة فيرجح لان تدخل على الجملة الفعلية عند الحرف
المجازاة والمدخول في مثل قوله تعالى اذا الشمس كورت عنده فاعل فعل مقدر يفسره
المذكور ويكون بمعنى الوقت المجرد عن معنى المجازاة متضمن اليه بمعنى المفاجأة نحو خرجت
فالسبع واقف ومنه نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى وقت قيام
زيد وقت قعود عمرو وما يتضمن اليه بمعنى المفاجأة تدخل على الجملة الاسمية وما
لا يتضمن اليه ينبغي ان تدخل على كلتا الجملتين ووجه بنائهما المجاورة للحرف
لانهما مضافان الى الجملة ابدا مع ان وضع اذ لو وضع ان وان اذا تضمن معنى
ان الشرطية واما متى فهي تستعمل تارة للاستفهام نحو متى القتال اي غدا او بعد
غد الى ما لا يكاد ينضبط او اخر على المجازاة نحو متى تأتني اكرمك اي ان تأتني
نهارا اكرمك وان تأتني ليلا اكرمك الى ما لا يكاد ينتهي فبنيت استفهامية

لتضمنها

لتضمنها معنى همزة الاستفهام و شرطية لتضمنها معنى حرف الشرط واما ايان
فهي للاستفهام في الزمان المستقبل نحو يسئلون ايان يوم الدين اي في هذه السنة او في
السنة الآتية الى ما لا تتناهى المقصود استبعاد ذلك اليوم وانكار وقوعه
في الاستقبال فبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام واما قبل وبعد فهما من اسماء
الجهات وتلك الاسماء لها احوال ثلث احدها مبنية على الضم وهي ان يقطع
عنهما ما يضاف اليه الذي جرى ذكره في السابق وينوي معنى ذلك المحذوف في القلب
اي يراد معنى المضاف والمضاف اليه بلفظ المضاف كقولهم بعد التيمن بالتسمية
والحمد وبعد التصلية على الرسول في الخطب اما بعد فيحذفون المضاف اليه وهو
التيمن بالتسمية والتحميد والتصلية على الرسول بقرينة جري ذكره في السابق
ويريدون معنى المضاف ويعبرون عن مجموع المعنيين بلفظ المضاف فيتضمن المضاف
معنى الاضافة وهي معنى من معاني الحروف في العادة فيبنى على الضم للتضمن
ويكون مبنيا بعضه للمضاف اليه فيعار الحرف الى متعلقه الى البناء على الحركة
فلعروض البناء واما على فللجبر المحذوف باقوى الحركات وفي الاخر يبنى وهما
ان يضاف نحو جئتك قبل زيد وان يحذف ما يضاف اليه ويجعل نسيا منسيا
اي يكون مرادا في نفسه ولا ينوي معناه في المضاف ويجعل نسيا منسيا على معنى
ان لا يكون مرادا في نفسه بالطال فقطعا ان من اسماء الجهات امرا ضافيا لا يتصور
بدون المضاف اليه فحينئذ يجيء بالاعراب في جئتك قبل زيد لا يتصور الا بالنسبة
الى مجيء زيد معربة منصوبة او مجرورة اما الاعراب فلعدم تضمن الاضافة واما
لعدم احتوى كل المضاف اليه احدى الصورتين وكونه نسيا منسيا بالنظر الى

المضاف في الصورة الاخرى واما النصب والجر فعدم جواز الرفع نحو كونه الى
الشيع قال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
اي قبل مساغ الشراب لكن هذا الحذف وان كان مرادا في نفسه غير منوي في
لفظ المضاف وهو متضمن معناه للمضاف اعرب لفظ المضاف وكذا قبل وعلى
ان القصد في مثل البيت الى السابق من الدهر والمضي وكنت في سابق من الدهر
اكاد اغص بالماء الفرات العذب السهل الانحدار فالقبلية بمعنى السابق
من الدهر هنا وان استلزمت السابقية على مساغ الشراب لكن ليس المقصود
الا السابقية على مساغ الشراب واذا لم يكن مساغ الشراب
مقصودا فهو مبني على الاطلاق اي بالنظر الى المضاف والى المقصد جميعا
مع ان خلاف الوقف يقتضي جواز الاعراب والبناء في كل موضع الحذف فكان ان
تنوي معنى المضاف اليه للمضاف فتبني وان لا تنوي به في نفسه مرادا او في نفسه
فتعرب ولكن هذا لان كلا منهما متعين في موضعه فلينا من هذا المقام
فان لم يطلع عليه الواحد بعد واحد من فرسان هذا الميدان قوله
المركبات اي هي كل لفظ مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة احترز به عن المركبات
النسبية نحو زيد قائم وحيوان ناطق وغلام زيد فان اخرهما معرب
لانتفاء علة البناء او لوجود مانع عنه والمركب الذي لا نسبة بين جزئيه
ان تضمن ثانيه معنى الحرف بني شطراه واما الثاني فلتضمنه واما الاول فلتنزله
منزلة صدر الكلمة نحو خمسة عشر اذ الاصل خمسة وعشرة وفي المركب هو
لان ثبوت الواو فيهما في التركيب والانضمام ولما حذف تضمن معناه الثاني

وتنزل

وتنزل الاول في الانضمام بالثاني منزلة صدره فبني ايضا الثاني بالتضمن
والاول بالتنزل على الفتح اما الحركة فلعروض البناء واما الفتح فللخفة
ان قلت الواو بينهما فالدليل على ان المتضمن هو الثاني دون الاول قلت
لان تصرف في الثاني دون الاول لانه يدخل الثاني في حكم الاول والا بقيه
في الاول شيئا وقولهم آتيك صباح مساء وهو جاري بيت بيت ووقعوا
في حيص بيص كخمسة عشر تضمن الثاني معنى الحرف وتنزل الاول منزلة الصدر من
بني بنا كل من الجزئين على الفتح تشبيها هولاء تركيبات تشتمل حيث وذلك
تصادي فان المقدر في بيت بيت حرف جر والتقدير آتيك كل صباح ومساء
وهو جاري بيتا الى بيت ووقعوا في حيص وبيص اي فتنة شديدة تموج
باهلها متقدمين من وجه متاخرين من وجه حاص بمعنى تقدم وباص بمعنى تأخر
لما ركب هو ان يحذف الحرف المتوسط وتضمن معناه الثاني وتنزل الاول منزلة
صدره فبني الجزآن على الفتح وصباح ومساء ظرفان فالعامل المتقدم على
المضاف كما اشتراء الجري بيت حال ... على ... صفا ... لانه ...
المتقدم ... ذكر الشارح ما ثم لعلم ان بناء الجزئين على الفتح ثابت في ...
المركب سواء ... العدد نحو خمسة عشر واحد من العدد نحو خامس عشر الى
اثني عشر فان الشرط الاول ... معرب لتنزل الثاني منزلة النون المنزل منزلة
التنوين ولهذا الانضمام ... اثنا عشر كما يقال ...
الذي عشر ... ان قلت ان ... المركبات بانه لا ...
كان ... فكيف ... المركبات قلت ... فذكر المركبات

والراد اجزاءها والمقصود منه اجزاء المركبات مع اثرهم كما يطلقون لفظ المركب
على المجموع من حيث هو مجموع يطلقونه على الجزء ايضا وتضمينه معنى الانضمام
يعدونه بالى تعدد الانضمام بها يقول لي زيد مركب الجزء اي منضم اليه
فيحتمل ان يكون مراد المصنف بالمركب ههنا هو المعنى المنضمة بعضها
الى بعض لكن بمعنى الاتصاف فتامل قوله وهي الكنايات اه اي المراد بها الفاظ مبهمة
يعبر بها المتكلم عن معلوم عنده في الاخبار ونحوه وفي الاخبار معلوم
فيفيد الاخبار على سبيل الابهام في الاول لغرض يتعلق به وفي الثاني لغرض في
الجهل فان الاخبار عن الجهل لا يكون الا استفهاما من الكنايات لا لانها لا يعبر بها
عن مستفهم بها الكلام يذكره بهنا في بحث الكنايات ثم كم الخبرية والمصنف لم يذكر
كم الخبرية وقصر الكلام على الاستفهامية لكون الخبرية من هذا الباب فلا تشتبه ذكرت
او لم تذكر بعادوا لا استفهامية فانها ليست من هذا الباب على التحقيق بناء على التعين
لا تكون فان ذكرت فيه تكون فيه على سبيل التبع والالحاق والاولوا فانها
استفهامية لتضمنها معنى حرف الاستفهام اي معنى كم مالك اعشرون او ثلثون
او غيرها لانتهاء الى كم اجزئه لا تحادها بالاستفهامية صفة ان لكونها نقيضة
رب لكونها للتكثير كما انها للتقليل واما كذا فلانه مركب من كاف التشبيه وذا وكل
منهما قبل التركيب فانتفى حكمها بعد التركيب وان انخلع عنهما معناهما وحدث
معنى الكناية بعد التركيب واما كيت واخواتها ذيت وذيت فلانها كناية
عن الجملة الخبرية المعلومة عند المتكلم مثل قول المتكلم في مقام قتل زيد عمرا كان
من الصركيت وكيت اي يعبر عن القصة المعلومة على وجه الابهام لغرض يتعلق

من الحذف

من الحذف او غيره والجملة مبنية فبنيت هذه وفي جعلها معربا مع انهما قلت هما وجه
الحكاية والمعطوف قلت كونها كناية عن الجملة اذ الجملة لا بد فيها من تعدد الاجزاء
ومن وجود الارتباط بينهما بالاسناد فالتزم فيها التعدد واية الربط التي
هي الواو فان لم تجر الحركات الثلث وثانيهما الكسر لان الاصل في تحريك الساكن
كانهما بنيت على السكون ثم عدلت الى الكسر لالتقاء الساكنين والفتح للخفة والضم
لجبر المحذوف باقوى الحركات لان الاصل كيية وذيية بتشديد الياء كبيد
فخففا قوله والمثنى اه اي الباب ان المثنى كم لحق اخره اي اخر مفرده الف حال الرفع
وياء مفتوح ما قبلها حال النصب والجر لمعنى التثنية ليدل الالف حال الرفع والياء
حال النصب والجر على معنى التثنية الذي هو ضم شيء الى اخر مع المثلية في اللفظ و
المجانسة في المعنى فلا تثنى المترادف لانتفاء المثلية في اللفظ ولا المشترك
باعتبار معنييه لانتفاء المجانسة في المعنى فلا يقال قرءان يراد بهما الطهر والحيض
بل الواجب ان يراد طهران او حيضان واما القمران فعلى التغليب وانما
الزيدان فلان نحو التثنية بالعلم يستلزم حينئذ ولا اشتراك بعد
لحوق التثنية اذ لو اريد بلفظ زيد شخص مسمى بالشخص المسماة بهذا الاسم
لكان متناولا لفظ زيد جميع الاشخاص المسماة بهذا الاسم على سبيل البدل
بوضع واحد والمشترك لا بد فيه من تعدد الوضع فاذا قيل جاءني الزيدان
فالمعنى جاءني المسميان من المسميات بهذا الاسم فلا تنتفي لتحقق المثلية
في اللفظ والمجانسة في المعنى واما لحوق النون فليكون عوضا عن الحركة و
التنوين لما ثبتين في المفرد لا مدخل له في الدلالة على معنى التثنية والجمع

والاصح انها في هذه اللغة اخرجت في التنوين عن قوة علم التثنية وعلامة العوض
هذا على مذهب من يجعل الاعراب عبارة عن الاختلاف ومن جعل النون في الرجل
والاول جعل النون عوضا عن التنوين فقط فلا يلزم منه ان يكون النون عوضا
لكن يرد على هذا الاخير انه لا يجامع اللام ويكفي لذلك انه يقال جاء الرجلان
الفهم الا ان يقال امتنع كونه عوضا عن التنوين لم يخرج عن الدلالة على معنى
التثنية فيراعى عند المنتهى دخول اللام هذه الحيثية دون تلك الحيثية
قوله سقطتا اه ش لكونهما بدلا مما سقط عنه هاء والاولى ايضا اذ الالف فيها
ساكن لالتقاء الساكنين وفي قولهم التقت حلقتا البطان بالالف لاثبات
نيتها في تحقيق التقاء الساكنين على وقطاعة للحادثة ان قيل فلم سقط
باللام ايضا لكونه مما سقط باللام ايضا لكونه بدلا مما سقط باللام قلنا
هي بدل من الحركة ايضا والحركة لا تسقط باللام ان ينظر الى هذه الحيثية عند دخول
اللام لا الى تلك الحيثية فلينظر الى هذه الحيثية عند الاضافة ايضا ولا تسقط
بها قلنا تنزل الاضافة والمضاف اليه منزلة لفظ واحد يمنع النظر الى هذه الحيثية
لانها ان اعتبرت عوضا عن الحركة ولم ينظر الى كونها عوضا عن التنوين يلزم
ثبوتها الفصل بين المتضايفين كلفظ واحد بخلاف ثبوتها مع اللام فانها
بالنظر الى كونها بدلا عن الحركة لا يلزم بثبوتها محذور اصلا قوله وما في اخره اه ش
يريد ان كل اسم الذي آخره الف مقصورة ان الف يعني همزة فان كان ثلاثيا رد
الى الاصل من الواو والياء عند التثنية اذا علم فان الاصل فيه الانقلاب الا ان الاثبات
يستلزم التقاء الساكنين والحذف خلاف الاصل وترد الى هذا الذي عند الاضافة

مثلا

مثلا لو قيل عصان ثم اضيف وقيل عصا زيد لم يعلم انه مفرد ام مثنى و
لو اضطر الى القلب فالرد الى الاصل اولى لان جهل اصل الواو والياء فان جاز
فيه الامالة نقلب ياء مثنيان في تثنية متى ان سمي به وان لم يجز نقلب واوا نحو لدوان
في تثنية لدى ان سمي به قوله وفيما تجاوز الثلاثي اه ش اي الف في المقصور الذي تجاوز
الثلاثي اي يكون رباعيا او خماسيا او سداسيا الالف بالياء بهذا التثنية سواء
كان تلك الالف منقلبة عن واو كالف اعشى ومصطفى اصلهما اعشو ومصطفو او
عن الياء لو الالحاق كالف مرمى اصلهما مرمي او للالحاق كالف ارطى فانه ملحق بالياء
الملحق بها للالحاق بجعفر او غير منقلبة بل كان للتانيث كالف حبلى او للتكثير كالف
جارى فان هذه الالفات منقلبة عن لام الفعل لانها زائدة وليست ايضا للالحاق
لعدم ضمائر كالف قبعثرى لانه ليس لنا اصل سداسي يلحق به فلا بد من زيادة الالف
وليست للتانيث ايضا لانه منصرف وقابل التاء يقال جارى وجاراة وقبعثرى وقبعثراة
فرقى التنوين فيقطعوا ما فعلوا ذلك لان الالف ثابتة التقاء الساكنين وحذف حذفوا الالف
وهو انما قال الا بياء ليحمل على الاضافة وقبلها واو وانما معنى التثنية الواو وتحمل المقصور
المتجاوز من الثلاثي في كل تقلبها ياء فيقال اعشيان في تثنية اعشى وهو الذي لا يبصر في
الليل ويبصر في النهار اصله اعشو قلبت الواو ياء ثم الياء الفا ومصطفيان في تثنية
مصطفى اصله مصطفو قلبت الواو ياء ثم الياء الفا سمي بمعنى الافتعال والباء منقلبة
عن التاء وحبليان في تثنية حبلى وهي الحامل الف التانيث وحباريان في تثنية حبارى
الف للتوسط وهو طائر قوله ش ليطل وان كان اخره اه الممدود والف التانيث اي
وان لم يكن على تثنية المقصور شرع في ان يتكلم في تثنية الممدود فقال وان كان اخره

الممدود الف التانيث لو الهمزة المنقلبة عن الف التانيث كهمزة حمراء فانها في الاصل الف
مقصورة للتانيث والالف زائدة للمد قبلها فقلبت همزة لالتقاء الساكنين [illegible]
اصلا لانه كون الالف علامة التانيث [illegible] في باب حبلى [illegible] في الهمزة فانها
علامة لو غيرناها حمراء [illegible] انها منقلبة عن الف التانيث ام هي للتانيث
بالاصالة فالحمل على ما هو المتفق عليه اولى لان الباب لا يثبت بالاحتمال قلبت حمراوان اي
قلبت همزة التانيث عند التثنية واوا وقلت حمراوان فرقا بينها وبين الهمزة
الاصلية والمنقلبة عن الاصلية ولم تبق لان التصرف بالزيادة اولى لان اشبهها بحالها
بشبهها في العلامة والحذف [illegible] وكلاهما خلاف الاصل وقلبها واوا دون الياء
لكنها [illegible] قبلها واوا وان الهمزة القوية من حروف العلة وتقبل اجتماع اليائين
في النسب الحمر [illegible] وتقول في كساء كساوان يعني اذا كان اخر الممدود همزة اصلية
كهمزة قراء بمعنى [illegible] ويجوز ان يكون جمع قارئ [illegible] التثنية للجمع باراد
الجماعتين [illegible] ومنقلبة عن الاصلية كهمزة كساء اصلها
كساو قلبت همزة لتطرفها بعد الف زائدة للالحاق كهمزة حرباء فانها زائدة للالحاق
[illegible] دويبة [illegible] التثنية
الاصل [illegible] وجوز القلب في الاخريين ايضا
تشبيها بهمزة التانيث في عدم الاصالة وقالوا كساوان وحرباوان
[illegible]
[illegible] مذكرا او مؤنثا [illegible]
[illegible]

فصاعدا

فصاعدا الاول مع الثالث في اللفظ [illegible] في المعنى [illegible]
[illegible] في اللفظ [illegible] باعتبار [illegible]
[illegible]
[illegible] مفتوحة [illegible] والتنوين في المفرد [illegible]
الاصل [illegible] ذلك وان جاز ان يكون [illegible] في الدلالة على معنى الجمع [illegible]
[illegible] عن [illegible] الجمع [illegible]
[illegible] الاسماء والصفات لانه اشرف الجمع باعتبار التذكير [illegible]
[illegible]
الجمع ان كان اسما [illegible] على ذات مبهمة باعتبار معنى [illegible] فشرط صحة هذا الجمع
[illegible] العلمية والعاقلية والتذكير فلا يقال [illegible] لانتفاء العلمية ولا
[illegible] لانتفاء العاقلية ولا [illegible] لانتفاء
التذكير [illegible]
لا يبطل [illegible] الاشتراط وان كان صفة دالة على ذات مبهمة باعتبار
معنى [illegible] فشرط صحة هذا الجمع [illegible] العاقلية والتذكير اما العلمية فتنافي
الوصفية [illegible] لا تقتضي اختصاص [illegible]
[illegible] تقتضي [illegible] على كل من قام به [illegible]
[illegible] لانتفاء العلمية [illegible]
التذكير واما في قوله تعالى انى رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين
[illegible] الذي هو من صفات العقلاء [illegible]

فمضموم كما ترجمت هذا الفصل اي الاول وما في المؤنث اي الفصل الذي في جمع
اخره الواو والنون بمعنى الجمع اخر حذف الياء ولم يذكر صريحا ثم ذكره في السابق في
الاول على طريق التمرين مثل عرقاة بزيادة الالف والتاء جمع عرق ويقال استاصل الله
عرقاتهم بفتح التاء بمعنى قطع اصلهم وعرقهم واما في ذلك استاصل الله عرقاتهم بكسر التاء
في جمع كسر التاء الذي يتكلم ويقال الراوية بالتاء في التمرين لانه لا ينطق بها في
الوقف [illegible] بمثل عرقاة بجمع الالف والتاء تنقلب هاء في الوقف ويقال عرقاه بالهاء
ويجمع عرقاة جمعا يقال عندها في عرقات بالتاء الساكنة ويكون تلك التاء مفتوحة
في الرفع ومكسورة في النصب والجر اي يحمل نصبه على جره كما في الرفع وهو جمع المؤنث
السالم على نية الاصل الذي هو جمع المذكر السالم في حمل النصب على الجر [illegible] وان
يقول وقد يكون مكسورة في الجر والنصب بغير [illegible] وذكره وهو ما يكسر فيه ص
بعدها في عهد بيان الجمع المكسر اي الذي بني على الكسر فقال وهو ما تكسر فيه بناء الواحد اي
جمع تغير فيه صيغة الواحد كرجال من ذي العلم والافراس من غيرهم [illegible]
بفتح الفاء والضم العين في الاول [illegible] بكسر الفاء وفتح العين وفصل بفتحتين في الثاني
للانفصال وتقدير [illegible] كصنوان وفلك في جمع هجان وفلك يقال ناقة هجان اي
بيضاء ونوق هجان اي بيض وفلك مشحون اي مملوء وفلك مشحونات فكسر هجان
للمفرد والضم غير عارضين [illegible] وهاني هجان في الجمع [illegible] عارضين [illegible]
رجال والضم جمع [illegible] وكذا الضم [illegible] في فلك [illegible] عارضين [illegible]
[illegible] وفي فلك الجمع [illegible] عارضين [illegible] اسد [illegible] جمع اسد كان جمع فلك [illegible]
للنوع عن بيان ما هيئة اراد ان يبين حكم افعال الجمع [illegible] كرجال [illegible]

وذلك

وذلك [illegible] اختصاص الجمع بالواو والنون [illegible] بعلم الشرف السلامة وشرف التذكير
ولا يجمع [illegible] بشرف الاول قطعا والشرف [illegible] فقد يكون [illegible] وقد لا يكون [illegible] لاختصاصه
من يعلم لا ينبغي ان يعد [illegible] وغيره [illegible] والمذكر والمؤنث من الصحيح [illegible] نصبهما على جرهما
فان قيل هذا [illegible] لان التسوية [illegible] الجمع بالواو والنون قد علمت [illegible] الاول السالم
[illegible] الجمع بالالف والتاء [illegible] قبيل هذا البحث قلنا لكن [illegible] فيما سوى المجرد
التسوية بين النصب والجر [illegible] ان [illegible] اي جانب [illegible] جانب النصب ام من جانب
[illegible] ان نصبهما على جرهما [illegible] من جانب النصب دون الجر
والذي [illegible] بين لفظي الجر والنصب [illegible] ذكر [illegible] لكن مكسورة في
النصب والجر [illegible] يمكن ان يقال قصد هنا الى ضبط التسوية في [illegible] لان
التسوية في جمع المذكر [illegible] في جمع المؤنث [illegible] البحث [illegible] ان يقال قصده
[illegible] بيان التسوية [illegible] السابق [illegible] والمذكر والمؤنث من الصحيح
[illegible] اذا لم [illegible]
[illegible] جمع المؤنث [illegible] اصلا [illegible] جمع المذكر السالم في الصدد
[illegible] هنا بدون [illegible] الاول [illegible] عند من لم [illegible]
[illegible] في بيان المكسر [illegible] ص [illegible] والجمع الصحيح مذكر ومؤنث
[illegible] ص بعدها قسم [illegible] الجمع الى الصحيح والمكسر [illegible] بتقسيم ثانية الى جمع القلة والكثرة
فقال والجمع الصحيح مذكرا [illegible] على العشرة [illegible] وما دونها الى الثلاثة
[illegible] بدون ذكر العدد [illegible] كان [illegible]
[illegible] عند الاخفش [illegible] ولاية عندي [illegible] بيان العدد [illegible]

العدد ذكر لبيان انه لا ينظر الى [illegible] يطلق على ما فوق العشرة
[illegible] العدد يقال جاءني [illegible] العشرة وزيادة الاحد عشر وكذا ما كان من الكثرة على افعل كا
فلس وافعال كافراس وافعلة كارغفة وفعلة كغلمة جمع قلة تطلق على العشرة الى الثلث بلا
قرينة وعلى ما فوقها مع قرينة يقال عندي افلس للقلة فما عدا الى العشرة بلا قرينة وافلس
[illegible] عشرون وما عدا امثال جمع كثرة [illegible] الذي [illegible] والتنوين فالاربعة من
الكثرة قبيل طارق [illegible] على [illegible] كما [illegible] بابين [illegible] او بين الدار
والنكر [illegible] الشاعر [illegible] جمع كثرة ويطلق على ما فوق
العشرة بلا قرينة [illegible] الكثرة [illegible] مع قرينة يقال عندي رجال
اذا كان الاول ما فوق العشرة وعندي رجال عشرة او ثلثة قال بعض المحققين الفرق بينهما
جار [illegible] بانه لو قال له علي دراهم [illegible] بان يكون دراهم
جمع كثرة بلا قرينة وما جمع بالالف والتاء في فعلة [illegible] كان عليه ان يذكر هذا قبل تقسيم
الجمع الى القلة والكثرة لان حكمه متعلق بالتقسيم الاول لانه [illegible] جمع المؤنث السالم
وما [illegible] عن الكسر فلانه يتحرك ساكنه [illegible] عن [illegible] الى هذا والمعنى والاسم
الذي يجمع بالالف والتاء [illegible] بفتح الفاء وسكون العين محركة العين [illegible]
العين والمصنف [illegible] الاسم اي ما يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين [illegible]
[illegible] كثرة او اسم معنى كضربة فانه عبارة عن [illegible]
مقابل الصفة فلا [illegible] الشيء [illegible] الجمع بالالف والتاء متحرك العين اي
متحرك العين بالفتح [illegible] فللفرق بين الاسم والصفة ولم يعكس لثقل الصفة
[illegible] الاسم [illegible] بسكون [illegible]

[illegible]

[illegible] في [illegible] بسكون العين [illegible]
[illegible] كجفنة وعرفة كحجرة الفاء والاسم [illegible] الحكم [illegible]
وربما [illegible] الاول [illegible] بالطيبات [illegible] فتح الياء [illegible]
يجمع بالالف والتاء من فعلة وفعلة بكسر الفاء وضمها مع سكون العين وضمها [illegible]
العين بالفتح نحو كسرات وعرفات في جمع كسرة وعرفة [illegible] بالكسر [illegible]
بالضم [illegible] الاتباع وبعضهم جوز الاسكان ايضا [illegible] الضمة والكسرة [illegible]
بالذكر [illegible] فتحة [illegible] الياء [illegible] العين الفتح [illegible] والصفة
العين [illegible] ما يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين [illegible]
وهي [illegible] الصفة [illegible] على السكون اذا جمعت بالالف والتاء [illegible]
[illegible] كانت [illegible] العين [illegible] وسواء كانت مفتوحة الفاء [illegible]
[illegible] و بيوت [illegible]
بالسكون [illegible] العين [illegible]
[illegible] ابن [illegible] مرفوع [illegible] لم يذكر الفاعل
[illegible] الاشتراك [illegible] قصد الاختصاص [illegible]
[illegible] عند [illegible]
والجواد على [illegible] بالسكون [illegible] ويقال [illegible]
[illegible] بالسكون [illegible] العين [illegible]
[illegible]
[illegible] جمع [illegible]

[illegible]

ووقع الصفة جمع ايضا على فواعل بشرط ان يكون بمعنى فاعلة نحو حوايض وطوالق جمع

حايض وطالق وهما بمعنى طالقة لاختصاص الحيض والطلاق بالمرأة وما سمع الاشتراك في كلامهم

فان اذا قصدوا حدوث هذين الوصفين في الموصوف بهما يقولون حايضة الآن او غدا

وطالقة الآن او غدا كما يقولون حاضت هند وتحيض هند ويجمعون بالالف والتاء

يقولون حايضات وطالقات واذا قصدوا استمرارها في الموصوف بهما يقولون هند حايض

بالخلو عن التاء التي هي علامة الحدوث والتجدد ويجمعونه على حوايض ولا يجمعونه بالالف

والتاء لتخلو الجمع عن التاء وليحصل الفرق بين الجمعين بحسب الاعتبار من قال النحاة الكوفيه

انما قالوا حايض وطالق بدون التاء لعدم الاحتياج اليها اذ هي للفرق بين الذكر والانثى

في الوصف المشترك والحيض والطلاق مختص بالتانيث ويبطل قولهم جمل ضامر وناقة ضامر ورجل

عاشق وامرأة عاشق بدون التاء مع كون الضمور والعشق وصفا مشتركا وقال سيبويه قولهم

حايض وطالق بدون التاء وبناء على اعتبار الموصوف شخصا او انسانا اي شخص حايض او انسان

حايض ورد ايضا مضعف بانهم لا يقولون للمرأة ضارب باعتبار الموصوف شخصا او انسانا

وبانهم يجمعونه على حوايض لا على شخص حايض او انسان حايض في الوجه ذهب الخليل الى ان معنى حايض

وضامر بدون التاء من قبيل النسب بمعنى ذي كذا او ليس باسم فاعل وليس بجار على الفعل والمعنى

حيض ونحوه كما يقال امرأة نامر بمعنى ذات تمر واما حايضة فهو اسم فاعل وجار على الفعل بمعنى

ذات الحيض فلذا دخل التاء قوله فواعل اسما وصفة او اي يجمع فواعل ايضا على فواعل اسما

وصفة بدون شرط نحو كواهل جمع كاهل [illegible] بانه لا يخلو عن التقدم والشرح من الفرع في كلامهم

ومثل جمع صار بمعنى الصفة وقد يشتق وفي ذلك هذا مشتق بمعنى الوصف اذا كان بمعنى

فاعل وهلاك فيصح عن القانون المستخرج من تتبع كلام نحو فوارس جمع فارس فانه فاعل

الصفة

الصفة وليس بمعنى فاعلة وقد جمع على فواعل مع انتفاء الشرط وارد الفوارس ونواكس في

جمع ناكس في قوله والرجال زيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الابصار وهو الكرفي

مثل هم ما الكرفي انه هو الكرفي الذي يحكي في توجيه هؤلاء هو ان يقال ان الفارس وكذا الراكب

والصاحب لعدم جري على الموصوف لا يقال رجل فارس وامرأة فارسة نزل منزلة الاسم

فجمع وان نواكس في جمع ناكس الشعر بحذر انكسار الوزن وان هو الا مختص بالشعر

والحكم لا يكون الا لضرورة قوله ويجمع الجمع نحو اكالب جمع اكلب جمع كلب واساور جمع

اسورة جمع سوار واناعيم جمع انعام جمع نعم وهو ما يرعى من المواشي

اعلم انه قد يطلق على جمع الجمع بحسب لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة معادب الاحد

والواحد جمع واقل الجمع ثلثة والثلثة ثلاث مرات تسعة فاقل ما يطلق عليه

تسعة وان جمع القلة يجمع كثيرا لان لكونه للقلة بمنزلة الواحد وجمع الكثرة يجمع

قليلا حاشية في نحو حشان جمع حش والالوف والقائد فانه كثير بحسب بعده

والى ماذكرنا اشار بجمع الجمع من المكثر من القلة لان كلا من كلب واسورة

وانعام جمع قلة ويجمع الجمع بالالف والتاء من الكثرة لان كلا من رجال وجمال جمع

كثرة قوله المعرفة ما دل على شيء بعينه عند الاطلاق سواء كان ذلك وضع بازاء

شيء معين كالعلم او وكلي كساير المعارف فان انا وانت دل على شيء بعينه عند

الاطلاق وكلي لا يوضع له بازاء شيء معين بل هو موضوع لمتكلم وحده ايا كان في

التكلم او يتعلق ما قال البعض بعين المفهوم الكلي موضوع بازاء

المعينات بحسب شاهيته وضع واحد قوله العلم الفرع قدم العلم لكونه معرفة

بالنسبة الى الوضع والاستعمال جميعا بخلاف ساير المعارف فانها وان كانت

معرفة بحث يشتغل الكتاب انكن في بحث الوضع لان انا موضوع للمتكلم وحده اينما كان

الفهم الاان يقال انه موضوع بملاحظة المفهوم الكلي بعبارات عرضيات تعينها

بوضع احد ومن قدم للضمير نظرا الى ان انا لا شركة فيه بوجه من الوجوه فهو اعرف

الاقسام بالنظر الى بعض افرادها وان لحل الاول بطريق نظر الوضع ثم قدم العلم

لانه اعرف من الباقي لان المقصود في الاشارة لا يتعينان الا بانضمام الصلة

والقصد والمعرفة باللام تعريفه بحث عهدي قوله وهو بين ان اسماء الاشارة في

الموصولات قدم اسماء الاشارة لكونها اعرف من الموصولات لان الاشارة

الحسية المحضة مشاهدة ولانه قد تنفك عن الصفة بخلاف الموصول فانه لو انفك

عن الابهام لا ينفك عن الصلة واللتيا والتي في قولهم بعد اللتيا والتي من

اسماء الداهية او يحمل على حذف الصلة تنبيها على ان استهال بعد الخطة التي

من فظاعة شانها كيت وكيت يعني بلغت شدة الخطة بلغا تقاصرت العبارة

عنه والمحذوف المقدر كالمذكور قوله المعرف باللام سواء كان المراد به تعريف الحقيقة

نحو الانسان رجل او ضربت الرجل او تعريف الحقيقة من حيث هي كقولهم اهلك

الناس الدينار والدرهم اي ذلك الجنس هذان الجنسان من بين الاجناس

او تعريفها في ضمن فرد ما نحو ادخل السوق فان فيه مرادا من فرد للحقيقة المعلومة

او في ضمن جميع الافراد كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر فان فيه فرد من افراد الحقيقة

المفهومة قوله والمضاف الى احدها اي المراد بالحقيقة المعنوية قيد بذلك لانه

اذا اضاف الى احد المذكورات تعيينا لكونها في قوة الانفصال لا تفيد تعريفه

المضاف قوله الا نكرة مما شاع في جنسه اي كل اسم اشترك في افراده من الطلاق

على سبيل

على سبيل البدل فان الجلوس في جاء رجل فرد واحد بلا تعيينه لكن احضاره يشتمل

جميع الاحاد على سبيل البدل قوله المذكور ما ليس قدمه مع دخول العدم في مدلوله

نظرا الى تجرده عن الزيادة مع ان بحثهم عن الالفاظ ودخول العدم في المدلول قولها

ليس فيه تاء التانيث اي لفظا ولا تقديرا فان التاء لاصالتها في الباب يكون مطلقا

ومقدرة قوله وحمراء اعلم ان في مثل حمراء ثلاثة مذاهب المختار رواية وروايته

هو ان علامة التانيث هي الهمزة المنقلبة عن الالف والالف لتوسيع البناء وقيل

كلا الالف والهمزة علامة حقيقي كتانيث المراة اراد بالحقيقي تانيثا بازائه

ذكر من الحيوان سواء لفظت علامة او قدرت وبغير الحقيقي ما تعلق بمجرد الوضع

والاصطلاح سواء لفظت علامة كالظلمة والبشرى اولم يلفظ كاذن وعين

ما لا يطلق عليه كان ان يحمل في القسمين مما علامة غير ملفوظة ايضا كهند وارض

قوله والحقيقي اقوى اولى في ذلك لانه بحث اللفظ والحقيقة ولاجل انه اقوى امتنع

جاء هند بترك التاء لعدم المطابقة بل وجب جاءت هند بالتاء لتحصل المطابقة

الدالة على اصالة التانيث وقوة مقتضيها ولاجل ان غير الحقيقي اضعف لانه ليس الا بمجرد

الوضع والاصطلاح جاز طلع الشمس على السعة بدون المطابقة وان كان المختار

طلعت الشمس اشعارا بالتانيث قوله فان فصل اي اعتبار قوع الفصل بين الفعل

والمؤنث الحقيقي او غير الحقيقي فالمستتر فصل ضمير مصدر وهو متحول الى معنى

وقع كقولك تعاون تقطع بينكم على قراءة النصب اي وقع التقطع والاولى ليستقم

المعنى يقال ضربت اليوم هند بدون المطابقة اعرض من الضعف

بالفاعل بامر الفصل لان اصل الفاعل ان يلي فعله فبتغير بوقوع الفصل كان ليس

بفاعل فلا يجب المطابقة مع قوة التأنيث وان كان الحمار جاءت اليوم هند لان
قوة التأنيث يقتضي المطابقة وان ضعف امر الفاعلية بالفصل اللهم الا ان يقع
اللبس بترك التاء نحو يجب المطابقة مع وجود الفصل كزيد اذا جعل علما لمراة فلا يقال
جاء اليوم زيد بل يجب جاءت اليوم زيد لئلا يطلق علم مذكر واما حتى طلع اليوم الشمس
بترك التاء بسبب الفصل لعروض الضعف بالفاعل بامر الفصل مع ضعف التانيث
وعليه قوله تعالى فمن جاءه موعظة وقوله تعالى ولو كان بهم خصاصة بدون التاء قوله اذا
اسند الفعل اه ش اي يجوز ترك التاء في الفعل المسند الى المؤنث اي مؤنث كان
بشرط ان يسند الفعل الى الظاهر المؤنث اما اذا اسند الى ضمير المؤنث اي مؤنث كان تعين
الحاق العلامة بالفعل اما في ضمير الحقيقي فظاهر واما في ضمير غير الحقيقي فلدفع التوهم وان ضعف
امر التانيث لانه لو قيل الشمس طلع كان التوهم ان يتوهم ان الاسناد الى الظاهر الآتي كما يقال
الشمس طلع قرنها الا ان الامر بخلاف ما اذا قيل الشمس طلعت بالتاء فان التاء يعلم مادة
هذا التوهم بدلالتها على ان الاسناد الى ضمير الشمس لا الى الظاهر الآتي لانه لا يقال الشمس طلعت
قرنها وقوله ولا ارض ابقل ابقالها متاول بالمكان والمكان مذكر قوله والتاء يقدر اه
ش يعني ان التاء الملفوظة التي هي علامة التانيث يقدر في بعض الاسماء المؤنثة ويرجع
لكثرة تصرفهم الى اصالتها في هذا الباب كما في ارض وقد ظهرت في اريضة ونعيلة بعين تو
لم يكن مقدرة في المكبر لما ظهرت في المصغر اعلم ان التانيث ما ليس فيه علامة لفظا يظهر
بالتصغير كاريضة وبتانيث المسند نحو طلعت الشمس وعيني جارية والنخل باسقات
وبتانيث المسند اليه كقوله تعالى وفي هذه سبل وبتانيث للمذكور كقوله تعالى من الابل
فرشا هاو بتانيث الاشارة نحو اسلكه هذه السبيل واما الدال على تقدير

التاء

التاء بدون واسطة شيء فانما هو التصغير فقط نحو فان التوراة فانما يدل على
تانيث بعض التانيث يستلزم تقدير التاء لان المؤنث لا بد له من علامة وليست
لفظية فهي مقدرة وقال المقدر تاء دون غيره فلانه الظاهر بالتصغير يرد التاء وذلك
في الثلاثي نحو اريضة دون الرباعي فلا يقال عقيربة لطول بلا ظهور امر التانيث
بدلا على اخرى نحو ادغت العقرب وعقرب لاغة وهذه العقرب فتلتها وورد بقية
في تصغير وراء وقديمة وقدام وازداد على الثلاثة وحرو ما يستوي فيه
المذكر والمؤنث اه وجار نيابة هذا البحث كما سبق عنوان بفعول يستلزم تقدير
التاء بعد جري الصفة على الموصوف المؤنث وانما قال فعيل بمعنى مفعول
لانه اذا كان بمعنى فاعل لم يستويا نحو جار رحيم وامراة رحيمة ولم يقل في فعول
بمعنى فاعل مع ان الاستواء انما هو فيه لانه عند الصرفي لا يكون الا بمعنى فاعل والطبيعة
الى التعبير مع اذ يوهم جريان الامرين فيه والجريان فيهما في عنده فان اورد عليه
بمثل ان الله شكور بانه مشكور لا شاكر فالجواب ان الشكر اذا اسند الى الله فهو
بمعنى القبول والمعنى ان الله قابل التوبة من تاب اليه فهو بمعنى الفاعل وبمثل بعير
حلوب وقتوب بانه محلوب ومقتوب لا حالب وقاتب فيجاب بانهما بمعنى المحلب والمقتب
اذا المحلوب هنا فيهما كان عليه ان يقول اذا ذكر الموصوف لانه لا استواء عند عدم
ذكر الموصوف يقال مررت بقتيل فلان وقتيلة فلان اللهم الا ان يقال ترك هذا التقييد
لظهوره ولكونه مشتركا بينهما وذكر ما هو خاص بالفصل الحقيقي قوله والتانيث
الجمع غير الحقيقي اه ش اراد بالجمع غير جمع المذكر السالم فانه مختص بمن يعلم
ومشتمل على شرف التذكير والعالمية والعقلية فلا يضر بتانيثه فلا يقال جاءت الزيدون

وتقول ثلاث ... بعض ... لتأنيث المعنى وتأنيث جمع الجمع حقيقة
لانه باعتبار لفظ الجماعة وهي ليست بما لزمه ذكر من الحيوان سواء كان الواحد مذكرا
حقيقيا كرجال وغير حقيقي كايام ومؤنثا حقيقيا كنساء وغير حقيقي كعيون لانه
تؤنث كل منهما باعتبار لفظ الجماعة ولا عبرة للواحد ولا فرق بين حقيقي
وغير حقيقي ومعنى الايام وجاءت المسلمات بتذكير الفعل وتأنيثه اشارة
الى ان الجموع في الحكم ... تانيث الجموع بلفظ الجمع قوله وتقول في
الرجال فعلوا ... يعني ان الوجه اذا اسند الفعل الى ضمير جمع واحده مذكر عاقل
الاتيان بالواو ... الرجال فعلوا لان الواو لذكور العقلاء ويجوز ان يقال فعلت
اذا اسند ... فعلت للفرد المؤنث ولفظة الجماعة كذلك وللمعنى الجماعة المعهودة
فعلت وان الواجب اذا اسند الى ضمير جمع ليس واحده مذكرا عاقلا سواء كان مؤنثا عاقلا
كمسلمات او غير عاقل كعيون او غرفات لم يذكر المصنف قصدا الى الاختصار او مذكرا غير
عاقل كايام هو الاتيان بالنون كان يقال المسلمات ... الايام حضن والعيون
جرين ... ولا يجوز بالواو لاختصاصه بذكور العقلاء والواو فيما ... النون
مرفوع وان يقال فعلت اذا اسند نظرا الى لفظ الجماعة روي عن ابي عثمان المازني
ان العرب تقول الجذوع جمع كثرة انكسرت والاجذاع انكسرن كما تقول ... خمس
خلت ... خلون يعني ان العرب اذا اسندت الفعل الى ضمير جمع الكثرة ... الى
المستكن فيه ... نحو الجذوع انكسرت واذا اسندت الى ضمير الجمع القلة ...
الى النون ... ذكور العقلاء وتقول الاجذاع انكسرن ... الكثرة ...
القلة ... يجرى في كل منهما ...

... اختصاص ... بذكور العقلاء ...

الاتيان

الاتيان بالنون والاستكنان وكذا يجوز ... خلون وخلت قوله ... ونون
واحده التاء ... اذا اطلقت واريد بها الجنس ... الخ
يقال عندي نخل اي جنس نخل فقد اريد منه كثير ... اطلقت واريد بها ...
... عندي نخلة اي فرد من افراد الجنس ... هذا كثير في مصنوعات
الله تعالى قليل في مصنوعات البشر نحو سفين وسفينة ...
وجباة ... على خلاف القانون لان ... الجنس
والعادة عن التاء يراد به الواحد ومقتضى القانون عكس ذلك قوله ... ويذكر
ويؤنث ... وما اريد به الجنس ... نظرا الى لفظه المفرد ... اللفظ ويؤنث
وباعتبار المعنى وباعتبار جماعة كقوله عز وجل ... كانهم اعجاز نخل خاوية
واعجاز نخل منقعر ... ما يدخل التاء ويراد به الواحد فتؤنث ...
طيبة اعلم ان مؤنث هذا الباب لا يعرف عن مذكره بالتاء ولا مذكره عن مؤنثه
بعدم التاء لئلا يلتبس المؤنث بالواحد والمذكر بالجنس ... على المذكر
والمؤنث ... بالوصف ويقال شاة ذكر وحمامة انثى قوله الصفراء ...
العرب والبنى اختلف تصغيرهما ... العرب ... ومن البنى ما يسكن
... من المكبر ... في باب فعيل ... تانيتها ...
... باب ... بضم الاول
وفتح الثاني ... الياء بالزيادة لكونها اخف من الواو ولم ... لئلا
يلتبس بالمكبر ... علامة ... المصادر ... الجمع ... الضم
... الاخير ... ثالثه لئلا يلتبس ... الاضافة ... التصغير

وكذا تصغير الذات باعتبار وصف نحو رجيل نحو زيد اخي كما ذلا يتوهم منه الاحقارية
في وصف من اوصافه لا على التعيين او باعتبار وصف معين نحو زيد شويعر اي
حقير في شعره واما تقليل العدد نحو له عندي دريهمات وعدد قليل … وهو الاصغر
حقيق بالمدح نحو كتيب الذي يعني … الى السواد وزبيدا فيفصل منكر اي النفاق
بيكذب الفضل قريب وقليل ونحو … لانقضي ودياكه نحو قوله وكل اناس سوف
يدخل بينهم دويهية تصغر منها الانامل راجعة الى التحقير والتقليل وان كانوا ف
يقولون هو في نحو كتيب وزبيدا فيفصل منكر التقريب وفي نحو يا بني المشفقة وفي
دويهية تصغير منها الانامل للتعظيم لان القريب الى التحقير وتنقطع الوالد
على والده الابن في تحقير … وصف من اوصاف وداهية الموت باعتبار الاثار او باعتبار
افسادها الاجرام الكبار لا ينافي تحقيرها بحسب الذات وبحسب الاسم … لاحتمال
ان احقر الاشياء الذي لا جرم له ولا يتعلق به الرؤية تصغر منه الانامل
والمراد واحد اخر اهيها الا من اثر … تامل على استجار … بفعل
او … وجهات العبارة فصغير في الثلاثي المجرد بضم الاول وفتح الثاني
وبالياء الثالث الساكنة التي بعدها حرف اعراب كفليس في فلس وفي فعيعل الرباعي
اي فيما حروف اربعة كلها اصول او بعضها زيادة مثال المصغر الرباعي
حكاية اولها مضموم وثانيها مفتوح وثالثها ياء التصغير ورابعها مكسور لاجل
الياء ونحو حرف اعراب كدريهم ومضيرب في درهم ومضرب وفعيعيل في
الخماسي الذي … بعضها اصول و البعض الاخر زائد واما الخماسي الاصول
فلا يصغر ذلك نحو … مزيد فيه كمفتوح الدال الى الطول وان …

حذف

حذف خامسه او ما يشبه الزايد واذا صغر على الضعف وكان مستكرا او يحذف خامسه
كسفيرج في سفرجل وقيل يحذف ما يشبه الزايد اذا كان طرفا او قريبا منه فيقال في
الاول سفيرج وفي خدرنق خديرق وفي جحمرش جحيمرش وعلى الثاني فخديرق وجحيمر فيحذف الدال
والميم لان الدال يشبه التاء وهي من حروف الزوائد والميم من حروف الزوائد وان كان
اصلا هنا هذا او التقدير ان هيئة تصغير الخماسي سداسية خامسها ياء بعد
كسرة التصغير وسادسها حرف اعراب قبل درهم فعيلل ودريهم فعيعيل فلم
كسر العين قلنا بينها على ان مقصوده حصر الهيئة ومجرد ضبط الحركات والسكنات
لا التنبيه على كيفية الوزن كيف واوزانه لا تنحصر … بل ربما تعلم حروف اربعة …
كان كلها اصولا او بعضها كما اشرنا والزوائد مختلفة ومواضع الزيادة متعددة
فالاوزان لا تنحصر فكيف التعيين تنبيها على هذا الغرض … الموضع على
قياس … قيل الواجب دنينير … فاوجه تكرر النون
فالجواب ان التصغير يرده الى الاصل وان الاصل دنار بالتشديد فاستحق بالقلب
كديوان في دوان فلما ازال التصغير اجتماع النونين … ياء التصغير … الاصل وقيل
دنينير وقالوا اجمال … حتى … فصيل
بكسر … ما بعد ياء التصغير و… وفي الرباعي … قالوا في باب
افعال جمعا افيعال بالفتح والالف وافعال المفرد افيعل كاعشار واعشير
اعيشر وفي باب فعلاء فعيلاء فعيلاء حمراء حميراء وفي باب فعلى فعيلى حبلى
حبيلى وفي باب فعلان فعيلان كسكران سكيران واما فعلان
فعلانة فعيلان فعيلى كندمان ندمى في ندمان …

عليك ان الالف في باب فعلاء ممدودة همزة للتانيث سواء كان مفتوح
الفاء او لم يكن وباب فعلى المقصور الذي الفه للتانيث معتبر حاق واوه
او غير مفتوح لان الممدود الذي همزته ليست للتانيث والمقصور الذي الفه ليست للتانيث
لا يعدو فيهما عن القانون فيقال في حرباء حريبي وفي علباء علبي وارطى اريط وملحقي
انهم عدلوا في هذه الابواب عن القانون محافظة لها على الفاتها التي هي
علامة الجمع في باب افعال وعلامة التانيث في باب فعلاء وفعلى وسبق الكلام
والحق الابواب على الاعتبار المشاكلة لها والالف والنون في فعلان فعلى
والفاء لم تكن علامة تانيث الا انهما شبهتا بالفي التانيث في عدم قبول التاء
فاعطوا حكمهما في البقاء وعدم التغير وتقول للاجرد على القانون في فعلان
فعلانة نحو ندمانة عنيق وفعلان فعلى في فرق بينهما وتقول في سرادٍ وسريديد
بعني به احكام ما غير عن الاصل بما عرض من القلب والحذف سواء كان القلب
فان كبر ان اصلي موزان يسكون الواو ومنه ميزان قلبت لسكونها وانكسار
ما قبلها او عينا كباب وباب اصلهما بوب ونيب بفتح الفاء والعين قلبتا
الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما او لاما كعصا اصله عصو قلبت الفا وسواء
كان المحذوف فاء كعدة اصلها وعد بكسر الواو او عينا كخير الاصل خير
بدليل سببه او لاما كيد اصل يدي يرجع الى الاصل عند التصغير لما
لزوال المقتضي للتغير وهو التمكن بناء التصغير فيقال في ميزان بالرد لزوال
علة الانقلاب وهي كسر الميم وسكون الواو وفي باب مفعل اليوي وثانية
من اليائي نحو نويب ونييب بالرد لذهاب المقتضي بضم الاول وفي عصا عصية

بالتاء

بالتاء الاصل عصيوة قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء والحقت التاء
لكونها مقدرة في المكبر لكونه ثلاثيا والتاء المقدرة في الثلاثي يظهر في التصغير
لانها كانت لزوال المقتضي وهو فتح ما قبل الواو بالضم في التصغير كما يقال
في عدة وعيدة وعيدة على الاولى في سية سيهة وفي يديه بالرد في الكل لعدم
امكان البناء بدون الرد لعدم الاعتداد بتاء التانيث لكونها في حكم كلمة منفصلة
مع بقاء المقتضي وهي الحذف في المصغر في مثل عدة وكثرة الاستعمال في الثلاثة
فلا اقل اصرحت بالتشديد فاستخف بحذف الياء المتحرك
فلا ترد لبقاء المقتضي مع امكان البناء بدون الرد وظهور التانيث في صفيتهم
ويدية لكونها مقدرة في المكبر واما ان بقي المقتضي الا امكن البناء بدون الرد
فلا يرجع الى الاصل كما اشرنا اليه كقولهم في تانيث الاصل فان قلت الواو
همزة اتباعا للمضموم في التصغير لا يزول المقتضي وهو اعلال الضم فلا يرد الى
الاصل بل يبقى الواو مكسورة بالهمزة وكثرة حيث واو حيث وتراث وأوَيد بسم زجر ودراك
ذرات وذودٌ بدونه الرد لبقاء المقتضي وهو ان يقع الضم على الواو بل الحق
في العقد وانت كالاخيج فلا وجه للرد وتاء التانيث المقدرة في الثلاثي
الى الرباعي للزوم في خبر الحاصل فيصير فرعيته التعذر ولانه التصغير
مضي الوصف كما يجيء الحفرة يحضر من التاء العربية في تصغير العرب
والحرب في تصغير الحرب او القوس خارجان على القانون التسلط عن تبع كلامهم
الفصل عن ربية وعربية والوجه ان القوس امراة الرجل مادامت في الاعراس
والقوس بالقرب وليت الحرب في الاعراب كالذي هو مصدر يلحق فيه ما وانه

وان الوزن مقصور في الاصل على الخماسي والمصدر بما لا تقدير لتاء فيه فالقن
والقندس والفرنس بالكسر والضمة كانهما لا تقدير لتاء فيهما فلو بهما وقشر عويثة
وعريس بدون التاء قال في الثلاثي لان المقدرة في الرباعي لا تثبت كما بيّنا
واراد به ما حروفه ثلثة فقط بقرينة انه قابله بالرباعي ومراده بالرباعي
ما حروفه اربعة سواء كان كلها اصولا كعقرب او بعضها كعناق و
لا تثبت في الرباعي اه اي فيما حروفه ثلثة رباعيا كان نحو سبّا
او سداسيا ويجوز ان يراد به ما حروفه اربعة فقط لان حال ما فوقه
يعلم بطريق الاولى لان التاء اذا لم تثبت في الرباعي لطوله فلان لا تثبت
في الخماسي والسداسي بطريق الاولى الا ما شذ من نحو قديمة ووريئة شاذ في
في نحو الرباعي اذ المعنى لا تثبت في كل فرد من افراد الرباعي الا في هذين الفردين
وكذا الوقت السابق استثناء من قوله في المصغر اذ المعنى تثبت في كل فرد من
افراد مصغر الثلاثي الا في هذين الفردين تامل قيل ان القدام كما يطلق
على الجهة المخصوصة اسم لملك ايضا فتصغيره قديمة في الذي بمعنى الجهة وقد يدوم
في اسم ملك فرقا بينهما او العكس غير معلوم كذا الوراء يطلق على ولد الولد
كما يطلق على الجهة المخصوصة فتصغير الذي بمعنى الجهة وريئة بالتاء فرقا وقيل
ان جمع الفاظ الجهات مذكر عند غير هذين اللفظين فلما خالفا اخواتهما في
ان وضعهما خالفا الرباعيات المؤنثة بثبوت التاء   وجمع القلة يحقر على
بنائه وذلك التناسب بين التصغير والقلة لاستلزام القلة الحقارة ويجوز
ان يرد الى الواحد ايضا نحو كليبات في اكلب   وجمع الكثرة يرد الى الواحد

لعدم

لعدم التناسب بين الكثرة والتصغير ويرد جمع الكثرة الى الواحد وجوبا ان لم
يجد له جمع قلة وان وجد فلك الخيار ان شئت رددته الى الواحد وان شئت
رددته الى جمع القلة واذا رددته الى الواحد يجب عليك ان تجمعه بعد التصغير جمعا
بما يستوجبه القياس بالواو والنون اي كان من ذكور العقلاء نحو شويعرون في
شعراء جمع شاعر وبالالف والتاء ان لم يكن منهم نحو مسيجدات في مساجد جمع
مسجد وذلك لئلا يحصل الجمع بعد التصغير على ما هو وان قيل الغلام اسم
فكيف يجوز غليمون بدون العلمية قلنا يحذف التصغير جعله وصفا
بالصفة فكما يجوز رجال حمرون نحو غليمون ولا يشكل قاعدة الرد بجمع كثرة
لا واحد له ولا جمع قلة له كعباديد بمعنى الخلق المتفرقة لان الواحد اعم من
الحقيقي والتقديري وتقدير عباديد ان لم يكن له واحد محقق فله واحد تقديرا
لان ما يجمع على هذا الوزن اما فعلال او فعليل او فعلول فاي واحد هو لا
ولما كان فهو يصغر على فعيليل ويجمع بالالف والتاء كعبيديدات واما النقض
بمثل سكارى وحمر فيراد الا انها جمع كثرة ولا جمع قلة لهما ولا واحدها الا بجمع بالواو
والنون ولا بالالف والتاء للعلم فانه منع فلا يصغر اذ ان على لفظها فيجب
استثناؤها على قاعدة الرد ولا استثناء للكلم الا ان يقال انهما مخصوصان عن
القاعدة وترك الاستثناء للشهرة   وتحقير الترخيم اي التحقير بعد الترخيم
وهو بعد حذف الزوائد في الاضافة نوع مشاهدة ويجوز ان يكون افتح حيم يعني
المرحيم وتحقير الاسم الذي حذف زائدة فالاضافة اضافة المصدر الى معموله
الى اغرب تحرفه ان حذف صيغة معلوم واضافة المصدر الى المقام

مقام الفاعل ان اعرب بناء مجهولا والمراد بالترخيم هنا حذف الزوائد لاجل
التخفيف كما اشير اليه لا المصطلح في باب النداء وتقول في نحو اذن وناب واوتيا
فاشرع في مباحث تصغير المركب شرع في تصغير المبني اللازم لان المبني العادي حكمه
في التصغير حكم المعرب يقال اخيب عمرو في بعلبك وفي لا رجل وه يا زيد لا رجيل
ويا زييد فوقه بالمثال الفعال وتقول في ذا وتا ذيا وتيا وفي الذي والتي اللذيا
واللتيا اي تزيد قبل الاخر ياء وبعده الفا فجمع ثلث سواكن الاولى ياء التصغير
والثالث ذو قلب بالذي والتي والثالث الى التصغير فيقلب الف وتليا
فيدغم التصغير فيها وكذا تدغم ياء التصغير في ياء الذي والتي فيصير ذيا وتيا واللذيا
واللتيا تبديل الكسر فتحا في الاخرين وفي التثنية يحذف الف التصغير لالتقاء
الساكنين فيقال ذيان وتيان واللذيان واللتيان وكذلك الجمع اللذيون
بحذف الف وتبديل الفتحة ضمة لمناسبة الواو اذ الاصل اللذيان واللتيان
بحذف الف التصغير فان قيل لم حذف الف التصغير ولم تحذف واو الجمع والالف التثنية
قلنا لان التصغير علامة لمجموع الاخر بخلاف التثنية والجمع وقال بعض المتأخرين لا وجه
وتيان بالف التصغير في التثنية والجمع ثم الحذف لالتقاء الساكنين لانهما
علامتان متعددتان بلا فائدة مع انه لو كان الالف في الرابع محذوفة لالتقاء الساكنين
لوجب ان يبقى الفتحة دلالة على حذف الالف ولكنها ... لانه يقال اللذيون بالضم
ثم اعلم انه لا حذف في ذا وتا ولا في الذي والتي بل العوض لانه تزاد قبل الالف ياء وبعدها الالف
فيقلب الف ذا وتا ياء ويدغم الياء في الياء فيقال ذيا وتيا ويقال فيهما زيادة الالف
بعد زيادة الياء عوضا عن فتح التاء وضم الاول في الاخر عن تعويض الاكتفاء بالياء ثم

الفرض

الفرض الا يلزم الالحاق او ان تصغير المبني اللازم سماعي ورفضوا ايضا تصغير
الضمائر بلسرها لان التصغير هو الوصف بالصغر والمضمر لا يوصف وكذا تصغير بعض
الموصول لا شكل وما ومن ورفضوا ايضا تصغير اسماء الافعال لتضمنها معنى الافعال
والافعال لا يصغر وكذا رفضوا غير من المعرب لتضمنه معنى الآن وتصغير مع وعند
ومنذ لعدم امكان فعيل وتصغير الاسم العامل عمل الفعل حسن على الا يقال
زيد ضويرب عمرا ويقال زيد ضويرب المنسوب هو الاسم الملحق اه اي الاسم الذي
الحق باخره ياء مشددة للنسبة اليه لتدل المشددة على نسبة ما اخره ياء مشددة
الى المجرد عنها الا عن الياء فالمنسوب بغدادي والمنسوب اليه بغداد بدون الياء فرجل
ورجل بغدادي هو الموصوف لا المنسوب الا اصطلاحا في الفرنية التي ترجع الى الاسم المذكور
ملاحظة تجريده عن الياء او بعدم ملاحظة لحوق الياء فلا يلزم اتحاد المنسوب والمنسوب اليه
تامل احتاجت النسبة الى الزيادة لانها معنى حادث كالتثنية والجمع فتعين التاء لكونها
من حروف اللين ولم يزد الالف او لثقلها ولم يزد الالف حذرا عن اللبس بالمكبر او الالف بتبع
علامة لو كثر ... فتحذف لئلا يلتبس بياء الاضافة في الحاق باخره خرج به ما لا
ما الحق باخره شيء او ياء خرج به ما لحق اخره غير الياء او ياء مشددة خرج به نحو
غلامي بياء الاضافة وقوله للنسبة اليه خرج به نحو كرسي بضم الفلك الثامن وانطق
التعريف على اسم اخره ياء مشددة منفيا بها عن حال الى حال او عن معنى الى معنى اخر
الاولى ان الاعراب قبل لحوق الياء كان جاريا على الدال من بغداد وبعد الياء
يجري على الياء وقبل الياء كان اسما وبعدها صار وصفا يعمل في الظاهر في
المظهر نحو زيد بغدادي وزيد بغدادي غلامه وامرأة بغدادية والمعنى قبل

البا هي الواثبة المخصوص وبعد ما هو المخصص الاضافي المسوع لتلك الولاية وقد يدل
على احد البابين النون نحو هذا رجل عماني ورايت عمانيا في النسبة الى عمي والعمك
يحيى وقالوا ان الفاني ونزيدي بدل من الياء والاصل زيدي منسوب الى زيد كما
تراوديت الحكم الثاني بتقبل الجد ورضي الدنيا والاخرة ومنها ان يحذف
بنت تاما وكلتا ثنتاه لان ثبوت الباء مستلزم لحق العلامة وتانيث صيغة
المذكر واجتماع التائين في صيغة المؤنث وثبوت نوني التثنية والجمع او ثبوت
علامتهما لبنت مستلزم اجتماع الاعرابين بالحركة والحرف مع ان الغرض النسبة
وهو اثبات الملابسة بين المنسوب والمنسوب اليه قايم بالنسبة الى لفظ المفرد
فيقع لفظ التثنية والجمع ضايعا الا ان يكون علمين قد اعرب بالحركة فيثبت لانه
الاصل ولا مقتضى للعدول عنه واما المعرب بالحرف فنظرا الى الاصل فهو ساغ فيه
الاثبات لا داعيا الى اجتماع الاعرابين فلذلك جاء خليلي وخليلاوي في النسبة
الى خليلان اسم رجل وقنسري وقنسريني في النسبة الى قنسرين اسم بلدة يجمع قنسر
في الاصل وهو الشيخ الهلالي يسمى بلدة لكثرة الشيخ الفاني فيها لكن اذا اعرب بالحركة
يلزم الالف في التثنية نحو جاء خليلان والياء في الجمع نحو هذا قنسرين كانت عليه
سنين بدون العلمية لحقت الالف في التثنية والياء في الجمع اذا الحق هذا فاعلم
ان المطلوب كان ان تحول علامة التثنية والجمع لان المحذوف لم يجز النون بلا
على مشكل منهما لكن عدل عنه وقال نون التثنية والجمع تشبيها على تنزل النون مع
الالف والواو منزلة حرف واحد في عدم التجزي على ان سقوطها يستلزم سقوط
اختصارا وحقتضى المنسوب بالذكر ونوافق التثنية لجمع بذكر احدهما ايضا لكونها مشتركة

بيني

بيني النون وبين ليحصل الشيخ الاختصار مع انه لو قال العلامات لجميع لترك المذكر
سيكون مكرمين ما بقي لانه اذا نسب الى فعل بفتح الفاء وكسر العين والى فعل بضم الفاء
وكسر العين يجب ان يفتح العين لئلا يجتمع الكسرتان مع الياءين مع قلة حروف
الكلمة نحو نمري وعلمي الى كثرة الحروف فهو يتغير الاجتماع وعلاوي نحو تغلبي
على الافصح وتغلبي بفتح اللام بناء على ان سكون الثاني جعلها كالثلاثي وفيما فصل
بكسر ثاني كابل فيقال ابلي بفتح الباء الكسرة لتجري الساكن على سنن واحد وفتح
العين لئلا يجتمع الكسرات مع الياءين مع قلة حروف الكلمة ولم يتعرض له المص
لكون البقاء الكسر وقطر شاذا ايضا قلت في نحو حنيفة حنفي او اراد نحو حنيفة
ما هو على وزن فعيلة مما ليس بمعتل العين واللام والمضاعف لان معتل العين والمضاعف
لا يحذف ياؤهما يقال في طويلة طويلي وشديدة شديدي لانه اذا حذف
الياء ولم يقلب ولم يدغم يلزم خلاف القانون من نقل واذا قلب ادغم يلزم اللبس
فيعود بالثقل والمعتل اللام يجيء حكمه عقيب هذا والمقصود ان نحو حنيفة يحذف
واوه كما هو الياء فيها وتاوه ليعرف من الفصيح ولم يحكى الفعل المؤنث ثم يفتح العين لئلا
يجتمع الكسرتان مع الياءين وسليقي شاذ وجزي شاذ لان في الاول ينبغي ان يقال سلقي
على القياس والثاني على خلاف القانون نون التاء نعد ولا يقاس الا لضرورة وفي نحو غني
ومرنية وامية وحق المنسوب ان يقال في فعيلة وفعيل بفتح الفاء وضمها من
فعيل اللام كغنية ومرنية وامية غنوي ومروي واموي ويقال اموي بالفتح
على خلاف القياس ايضا لشعار الثاء والياء وتبدل الكسرة فتحة لما ذكرت وتقلب
الياء التي هي لام الفعل واوا لئلا يجتمع الياءات وبعضهم يقول امي بالياء لان فتح الثاني

حتى في امر الاجتماع وفيما اخره الف ثالثة نحو عطشى في قوله نحو محروى ثم ما اخره الف
ثالثة منقلبة عن الواو كعصا او عن الياء كرحى او اصلية كمعلى او رابعة منقلبة
عن الواو كما عشى اصله اعشو قلبت الواو ياء ثم الياء الفا او عن الياء كرمى اصله
رمى قلبت الياء الفا ينقلب الفتح عن النسب واوا فيقال عصوى ورحوى
ومستوى واعشوى ومرموى لان الاثبات اقتضا الساكنين والحذف خلاف
الاصل والاعتلال يابى اجتماع الياءات وانما قيد الرابعة بالمنقلبة لان الرابعة الغير
المنقلبة يجوز فيها الوجهان القلب والحذف كما سياتي قوله الرابعة الاصلية القلب
والحذف احسن اذ حق السوق في الالف الزائدة تقلب واوا تشبيها بالالف الاصلية
كحبلوى ويجوز ادخال الالف بعد القلب تشبيها بالممدود واما لئلا يجتمع الواو
والياء نحو مثل دنياوى وقد يحمل الياء في علي نحو حبلاوى والحذف تشبيها بتاء التانيث
لزيادتها كالتاء وسواء زيدت لغرض التانيث كالف حبلى او لغرض اخر كالف ارطى هذا
في ساكن الوسط كحبلى واما متحرك الوسط كجمزى فكالخامسة بلا فرق فكما يجب حبارى
بالحذف يجب جمزى وذلك تنزل الحركة منزلة الحرف والمص لو ضم الرسالة على الاختصار
رمز اليه بالمثال قوله وفي الخامسة الحذف لا غير ش يعني الالف الخامسة مطلقا منقلبة او
غير منقلبة اما اصلية او زائدة لغرض التانيث او الآخر يتعين الحذف ولا يجوز
القلب لثقل الحالي ولم يتعرض بحذف السادسة لانه يعلم بطريق الاولى لازدياد ثقلها
كمستشفى والمستصفى قوله وفيما اخره ياء ثالثة ش لما تكلم فيما اخره الف
شرع ان يتكلم فيما اخره ياء فقال وفيما اخره ياء ثالثة كعم عموي اي يفتح المكسور
ويقلب الياء واوا وجوبا اما الفتح فلئلا يجتمع الكسرات مع [illegible]

فلتحروف

قلة حروف الكلمة واما القلب فلئلا يجتمع الياءات وقيد الياء الثالثة لان الرابعة
يجري فيها الامران قوله وفي الرابعة كقاض قاضي قاضوي ش يعني الحذف لثقل الكلمة
والقلب صيانة للحرف الاصلي من ان يحذف مع عدم بلوغ الثقل غاية لكن الحذف افصح من
القلب لرجحان الخفة على رعاية الاصالة عند تحقق الثقل وقال فكيف لنا بالشرب
اذا لم يكن لنا درهم عند الحانوي ولا نقد قوله وفي الخامسة الحذف لا غير ش الحال فيها كذلك
لبلوغ الثقل نهايته فان الثقل اذا بلغ النهاية يتعين الخفة ولا يكون عرض ورائها
حتى يثبت الحرف للصحة ولم يتعرض بحذف السادسة لانه يعلم من طريق الاولى كمستشفى
والمستصفى قوله وفي الممدود اي الذي همزته للتانيث بل هي الام المقصود بوفي
ان تنقلب عن شيء كقراء على وزن فعال بمعنى الغاية جمع قارئ او مع الانقلاب ككساء
على وزن فعال اصله كساو بالواو ولم يتعرض للاول لان حاله يعلم من الكل بطريق الاولى او
زائدة للالحاق بدل من الياء كحرباء على وزن فعلاء بالهمز فان همزته للالحاق فحكمها
او زائدة لان يعرض بها المثال الا ينقضي على المثال الا زيد ليعامل بها يعامل بالا زيد
في الكلام والالحاق والفائدة ان زيادتها عرض انها ثبت عن الف على حاله ولا
يقلب همزة واوا لان الثبوت هو الاصل ولا داعي للعدول عنه وبعضهم يجيز القلب
تشبيها لها بهمزة التانيث ونحو قراءى وكسائي وحرباءى لكن القلب في همزة
الالحاق اكثر منه في التي همزة اصلية فذكر الملزوم وهو الانصراف واراد اللازم وهو
عدم كون الهمزة للتانيث ونص الشارح على هذه الارادة قريبة لان الهمزة فلا
للتانيث قوله وفي غير المنصرف من الممدود اي الممدود الذي همزته للتانيث كحمراء الا
اللزوم فان كون الهمزة للتانيث يلزم عدم الصرف فذكر اللازم وهو عدم الصرف

فالمراد اللزوم قال ابن يعيش كتب أتى بالهمزة في كساء على اللزوم غير مفرق للعلة
والتأنيث لان المراد لعدم الفرق كون الهمزة للتأنيث قال ابن الحاجب وهو الى
الحاجب علي في هذه الموضع تامل حرفوي وذكر ياوق ابن والتالبين قيت على انه
التأنيث الحقيقي واللفظي في حكم الانفراد اذ بابت حمراء حقيقي وبابت زكرياء
لفظي لا انما وجب انقلب الالف الاثبات في بقاء العلامة والحذف اخلال بها فاقف
بالالتزام اجتماع اليا آت فقط واحدا على لزوم الحذف وفي واذا نسب الى الجمع
رد الى واحده لو اذا نسب الى جمع المكسر وجمع المؤنث السالم لا الى جمع المذكر السالم
فصعم فيما سبق فانما وجب الحذف لان الغرض من النسبة اثبات انه منسوب الى الجنس
والحي وهذا نعلم بالنسبة الى لفظ المفرد فيقع لفظ الجمع ضائعا فرد الى الواحد
حذرا عن وصمة اللاغية الا ما اطلق عليه العلم نحو الانصار وجاء انه يقال مساجدي
ومساجدي في النسبة الى مساجد ومسلمي على بني مسلم ويجري الانصاري والاعرابي مجرى العلم
لانه قد يقع مخصوص يقال انصاري واعرابي في قوله كوفي وصحفي في ردة وبقي صحف
الى صحيفة وصحيفة ثم حذف التاء والياء ثم فتح المكسور فيقال كوفي وهو للاهر في الربعي
وصحفي وهو للاهر بعد الكاتب ويجري لفظ المرابطين مجرى العلم للمعنى المخصوص يقال له
فو يحي ايضا اسماء العدد وقد اشتهر بسماع العدد هي اي الشيء عبارة والي
شيء وضع لغرض ما في نحو بارد الى بيان كيفية استعمالها في المذكر والمؤنث فكل اسماء
العدد ما وضع ليقع على الكم فالواحد وما فوقه عدد لانه يقال واحد او اثنان
في جواب كم درهم وقيل العدد ما يقوم نصف مجموع الحاشيتين الا اثنين وما هو فوقه فان
نصف حاشيتي الاثنين والحد من حاشيته الاخرى ثلثة والثلثة مع الواحد اربعة ونصف

الاربعة

الاربعة اثنان فالاثنان عدد لكونه نصف مجموع الحاشيتين والواحد
غير عدد لانه ليس له حاشيتان بل له حاشية واحدة قوله تقول ثلثة الى عشرة في
المذكر اي تلحق التاء بعد المذكر من الثلثة الى عشرة وتقول ثلث نسوة وكذا
الى عشرة رجال وذلك لان الجماعات لها مؤنث باعتبار الجماعة والاصل في نحو قوله
من جاء بالحسنة فله عشر امثالها عبارة عن الحسنات وهي جمع مؤنث او مكتسبة
للتأنيث من المضاف اليه وما فوقهم ثلثة بنات آوى فلان الواحد ابن آوى
المذكر الغير العاقل قد يجمع بالالف والتاء نحو سرادق فانه في جمع سرادقات وكان الواحد
آوى لم يشكل الامر انه ايضا في بعض الشهادات يشترك المذكر والمؤنث في لفظ الحية
في غير العقلاء ويؤيده قوله ابن مخاض انثى فلولا الاشتراك فيهما لما قال
لتلك الصفة ولا تلحق التاء بعد المؤنث ولا نقول ثلثة نسوة وعشرة
نسوة فرقا بينهما ولم يعكس لان المذكر على المؤنث في عدد اقتضاء كل منها
علامة التأنيث يراعي مقتضى المذكر لحاله ويلغى مقتضى المؤنث والواحد والاثنان
فقده المقتضي لعدولهما عن القانون المشهور لعدم كونهما مضي الجماعة جاريان
على القانون يقال في المذكر واحد واثنان وفي المؤنث واحدة واثنتان وثنتان
فلذلك قال وتقول في ثلث وبدأ من ثلثة قوله وهو مميز المائة والالف اي المجرور
المجرور المفرد مميز المائة والالف نحو مائة رجل والف دينار وكذا مميز مثنيهما نحو
مائتا رجل والفا رجل ومميز جمع الالف ايضا نحو آلاف رجل واما جمع المائة فلا وجود له
في كلامهم مئين في قول شاعر ثلث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه
الاهاتم شاذ غير صالح على المواضع حلم عليه التكسير الوزن منه انتفاء سر وطلع

بالواو والنون واما المعرف بالاضافة وقد تترك الاضافة فينصب كقوله اذا عاش
الفتى مائتين عاما ... وانما قال الغرض بيان الجنس وهو يحصل بالمفرد فيمتنع بالمفرد
الجمع ... لما فيه ثقل الكثرة فلو كان تمييزها جمعا لتضاعف الثقل وسنين
في قوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين محمول على البدل اي لبثوا سنين
قال ابو اسحاق الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لزم ان يكونوا قد لبثوا في الكهف
تسعمائة ووجهه بعضهم بان مميز المائة فرد من افرادها كمائة درهم فلو كان سنين
مميز مائة لكان فردا من افرادها وهو جمع واقل الجمع ثلثة فكل فرد من افراد المائة
ثلثة فالثلثمائة احد منفرد ثلثمائة سنة والمجموع تسعمائة لكن ...
وفيه نظر لان المانع ان يمنع لزوم كون مميز المائة فردا من افرادها لم لا يجوز ان يكون
مثل ثلثة رجال في بعض مستعملات ... يعني كما لا يكون مميز ثلثة في ثلثة رجال فردا
من ثلثة فليكن ثلثمائة سنين كذلك قوله واما مميز الثلثة الى العشرة
جعل المبدأ ثلثة لان الواحد والاثنين لفظ الواحد والاثنين لا يفتقران
الى التمييز فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجال او رجلين استغناء بلفظ تمييزهما
بل يقال رجل ورجلان فيحصل الدلالتان دلالة على العدد ودلالة على الجنس وقوله
ظرف وعجوز فيه شاذ ... حنظل ... والقياس فيه حنظلتان واما هما وان دلا
على العدد فلا دلالة لهما على الجنس فلا استغناء بهما عن تمييزهما فلا يستعملان الا
حيث يعلم الجنس كقوله تعالى من الضان اثنين ومن المعز اثنين وثلثة رجال
ونحو ... استغنا فيهما ... لانه لو اقتصر على العدد لا يعلم الجنس ولو اقتصر على المعدود
او على المميز لا يعلم العدد وجعل الثمانية عشرة لان مميز ما فوقها مفرد منصوب او مجرور

اما الجر

اما الجر فلان الاضافة وقد تترك فينصب التمييز نحو ثلثة اثوابا واما الجمعية
فلتطابق المعدود العدد الذي هو في المرتبة الاولى اذ الاصل هو المطابقة ولا
مانع عنها قوله وقد شذ نحو ثلثمائة سنين اقول فذلك لان مائة ليست بجمع لا لفظا
ولا معنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لفقد معنى ولا شيء من الجمع كذلك بخلاف ثلثة
... فانه وان لم يكن جمعا بحسب اللفظ فهو بحسب المعنى لعدم تعين العدد ... فقد
عبر بذلك الى ... بخمسين في المذكر وثلثمائة في المؤنث قيل
في توجيهه لما كان في معنى المائة كثرة تنزلت منزلة الجمع واعتبر معه ان في ثلثمائة
ثقل الكثرة مع ثقل الاضافة فلو ضم اليها ثقل الجمع لتضاعف الثقل قوله الملحق
مميز احد عشر الى ... اما نصب لامتناع اضافة المركب تمييزا لانه يضاف الى مميزه
نحو احد عشرك فلم يضف الى تمييزه ... ولم يحكى فيه ... اضافة الشيء الى
نفسه وكذا يمتنع اضافة ما فيه نون الجمع من الاعداد لاستلزامه اضافة اجتماع
المتنافيين وهو سقوط النون وعدم سقوطه اذ شبهها بنون الجمع يقتضي سقوطها و
كونها جزءا من الكلمة يقتضي عدم سقوطها فلذلك امتنع الاضافة في باب عشرين الى تمييزه ايضا
... الى الالبان ... ونحو احد عشر رمضان ... من كلام المولدين وقول بعضهم
يضاف الى غير مميزه بان يقال ... وعدم ... قوله ولا يكون الا مفردا
اي مميز المنصوب لا يكون الا مفردا وذلك لان الغرض بيان الجنس وهو يحصل بلفظ المفرد
فلا حاجة الى لفظ الجمع ولان في المركب ثقل التركيب وفي باب عشرين ثقل الجمعية مع الكثرة
فلو جمع التمييز لتضاعف الثقل واسباطا في قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا بدل لا تمييز
والا يلزم ان يكون الاسباط ستة وثلثين كما قال ابو اسحاق في ثلثمائة سنين قوله

وبين العشرة فارق بينها حتى اعطي كل منها ما يليق به ومما يناسب ان يكون جمع قلة اي
بجمع المذكر او المؤنث السالم او مكسرا من الاوزان الاربعة التي هي افعل وافعال وافعلة
وفعلة لتطابق في القلة لان العشرة وما دونها اقل مراتب العدد والا اذا اعوز
اي حصل ان يكون جمع قلة في كل وقت وزمان الا وقت اعواز جمع القلة اي
ومن فقد جمع القلة من لفظ المميز يجوز الاتيان بجمع الكثرة للضرورة نحو
ثلث شسوع لفقد السماع في اشسع واتباع واسعة وشعيبي
وشسعات وهو لغة يريد بها تفسير ثلثة قروء وقرو وقرء فيستعار موضع
اقراء لخفة وكثرة استعماله قوله وبعون في تانيث الاعداد والركبات اي ان قيل لم لم يبين
تذكير الاعداد قلنا لا نسلم عدم بيانه فان بيان تانيثها يستلزم بيان تذكيرها
فلو قيل فلم لم يبين تذكيرها صريحا حتى يعلم منه تانيثها ضمنا قلنا وذلك ليمكن
من بيان اسكان الشين وكسرها تامل قوله تقول الاول لكن تانيث الاول
في احد عشرة واثنتا عشرة على القياس لان الاصل في احدى والثاني في اثنا
علامة التانيث وفي ثلث عشرة الى تسعة عشر معدول عن الاصل جار على قياس
تانيث العدد فان الاسقاط دليل التانيث واما الجزء الثاني فجار على
الاصل ليكون العدول عن الاصل بحصول الفرق وهو قد حصل بالجزء الاول
فلا وجه لعدول الثاني عنه بلا ضرورة ونقول في تذكيرها احد عشر ثلثة عشر الى
تسعة عشر تذكير الاول لكن في احد عشر على القياس المشهور وفي الباقي على قياس
اسماء العدد لان التاء دليل التذكير فيهما واما تذكير الثاني فعلى القياس المشهور
في الاصل قوله وبسكون الشين من عشرة او بكسرها اي قيل الاسكان للحجازيين وهو

عن توالي

عن توالي اربع حركات فيما هو مركب بما اخر يتحرك والكسر لبني تميم هربا عن توالي اربع
فتحات فيما هو مركب بما اخره مفتوح والوجه هو الاول الذي توالي اربع حركات
محذور فتحات كانت او لم يكن فهم في ذدوحة مع هربهم عنها في كل الاسماء المتصلة
بالافعال اتصالها بالافعال تضمنها المعنى النسبي اي الحدث وكون معناه نفس الحدث
فان الحدث جزء مدلول الفعل وجزء مدلول المشتقات ونفس مدلول المصدر قوله
المصدر ولا اول من الاسماء المتصلة بالفعل المصدر وقدمه على سائر الاسماء المتصلة لانه اصل
وما فعله للبعض واما لانه اقوى امر للاتصال لان الاتصال بالافعال باعتبار
الحدث وهو اي الحدث نفس مدلول المصدر قوله هو الاسم الذي يشتق منه الفعل
اي يؤخذ منه الفعل المراد بالاخذ ان ينتقل مادة المصدر عن الهيئة المصدرية
الى هيئة اخرى هي هيئات المشتقات فالفعل ما اخذ من المصدر بمعنى ان مادة
المصدر منتقلة عن الهيئة المصدرية الى الهيئة الفعلية هذا هو الاشتقاق
الفعلي وفي لهم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا في الحروف والمعنى فترد
احدهما الى الاخر والاشتقاق العلمي لان الوجدان هنا بمعنى العلم اي الاشتقاق العلمي
العملي بين الضرب وضرب مثلا ان تعلم التناسب بينهما في الحروف والمعنى فترد ضرب
الى الضرب فالمردود مشتق والمردود اليه مشتق منه قال العلماء الكوفيون المصدر
ماخوذ من الفعل والاصل هو الفعل وهو ان مادة الفعل منقولة عن الهيئة
الفعلية الى الهيئة المصدرية كما تقول قطعة الفضة عن الهيئة الاصلية الى الهيئة
الخاتمية ودلائل الفريقين مذكورة في المطولات قوله بعد معناه ويعني ان
الفعل لكي تفاعد ركن الكلام وكون اقتضائه اشد من اقتضاء المصدر له عامله

وتقتضي المعنى النسبي الذي لا بد له من محل يقوم هو به وما يقع هو عليه اذا كان
متعديا اصلا في الفعل بخلاف المصدر فانه لكونه فاعلا فضلة يتم الكلام بدونه
فرع في العمل للفعل وعمله اثر على عمل الفعل المأخوذ منه اى كان الفعل المأخوذ
منه لازما فهو لازم وان كان متعديا الى واحد او الى اثنين او الى ثلثة فهو
اى المصدر كذلك ولزوم الفاعل لبعض المشتقات ليس لكونه ركنا في الكلام
بل لاجل فلا يلزم كونها اصلا في العمل كالافعال فلذلك شبه عمل المصدر
بعمل الفعل فقال ويعمل عمل فعله اى عمل الفعل فعله اى لازما فلازم وان متعديا
فمتعديا وسواء كان بمعنى الماضي والحال او الاستقبال لانه ماول بان مع
الفعل ماضيا كان او غيره لان ان مع الفعل آخذ من المصدر احكامه كالفا
علية وغيرها فالمصدر آخذ منه احكام الفعل مطلقا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا اى
من ان ضرب زيد عمرا ومن ضرب عمرا زيد بتقديم المفعول اى من ان ضرب زيد عمرا
زيد نحو يعجبني ضرب زيد عمرا اى ان ضرب زيد عمرا الآن او غدا ولكن يماول
بان مع الفعل قبل عامله مقدما الا لام كقوله كريت فلم انكل عن ضرب مسمعا فان
قيل فلم كان عمله قبل عند الاضافة قلنا لان ان مع الفعل لا يضاف فلمتة بينهما
فرق … بغير الصورة والمعنى بغير حلف والاضافة تغير المعنى فلو ان
قيل … من المصدر اللازم ايضا قلنا لانه مثال المصدر المتعدي ومثال اللا
في الجملة لان عمل المتعدي وجميعا الرفع والنصب يحتوي على اللازم وهو الرفع
ايضا فلا بالفاعل … بخلاف المصدر لكونه اسما لا فاعلا ويبقى المفعول منصوبا
ان ذكر نحو عجبت من ضرب زيد عمرا فهو مرفوع المحل وان كان مجرورا بحسب اللفظ فلذلك

يجوز

يجوز ان يجوز في توابعه نحو اعجبني ضرب زيد الظريف بالجر او الحاق بالرفع وان مفعول ايضا فيبقى
الفاعل مرفوعا ان ذكر نحو عجبت من ضرب عمرو زيد فهو مجرور بحسب اللفظ منصوب
بحسب المحل لكونه مفعولا فيجوز نصب توابعه اجراء على المحل نحو اعجبني ضرب عمرو
السارق زيد وانما قلنا ان ذكر الفاعل والمفعول لانه ذكرهما المصدر غير لازم
اجماعا فربما ذكر بالاوساف يضاف ايضا الى القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب
زيد اى من ان ضرب زيد وعلى هذا اجرى قوله ويضاف الى الفاعل لان القائم مقام
الفاعل فاعل عند البصري وقوله تعالى الم غلبت الروم وهم من بعد غلبهم سيغلبون
يحتمل حمل كل من الاضافات الثلث على اضافة المصدر الى الفاعل اى غلبت
الفارس الروم على قراءة بناء المعلوم في غلبت وهم اى الفارس من بعد غلبهم اى بعد
ان غلبوا الروم على حذف المفعول سيغلبون بالبناء المفعول اى سيغلبون
اى الروم وعلى اضافة المصدر الى المفعول والمعنى وهم اى الفارس من بعد غلبهم
اى من بعد ان غلب الروم وهم اى الفارس على حذف الفاعل سيغلبون اى
الروم وعلى اضافة المصدر الى القائم مقام الفاعل والمعنى وهم اى الروم من
بعد غلبهم اى من بعد ان غلبوا الفارس سيغلبون الفارس على حذف المفعول
وهو قراءة بناء المعلوم في سيغلبون وقراءة بناء المجهول غلبت فقوله ولا يتقدم
عليه معموله اما عدم تقدم الفاعل فظاهر واما عدم تقدم مفعوله فلانه عدم تقدم
مفعوله فلانه ماول بان مع الفعل كما اشرنا اليه وهو اى ان مع الفعل بمنزلة صريح
لا يتقدم عليه معموله فالمصدر لا يتقدم عليه … جوز المتاخرين تقديم الظرف
عليه … كالمجرور

فلهم حكم لا يكون لغيره فيجوز ان يتقدم عليهم ما امتنع تقدمه على غيره كما يقال
اعجبني اليوم من زيد الضرب ويتحملون مثل ذلك للاعلو في كلامهم على اضمار الفاعل
ويكون المذكور مفسرا اى اعجبني من زيد اليوم الضرب قوله اسم الفاعل هو ما اشتق من يفعل
لمن قام به الفعل مع الجري على حركات يفعل وسكناته وعدد الحروف ويبطل طرده
بافعل التفضيل لان المراد بالفعل ماخذ الاشتقاق كالضرب في ضارب
وافضل مشتق من يفضل لمن قام به الافضلية لا لمن قام به الفضل الذى
هو ماخذ الاشتقاق فانه لا يمكن استفادة هذا المعنى من لفظ اسم الفاعل
لم يورد النقض واكتفى باشارة اللفظ عن تصريح لئلا يطول الكتاب والله اعلم
بالصواب قوله يعمل عمل فعله من فعله اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال قد عمل يعمل اى
عمل المبنى للفاعل من المضارع لاشتقاقه منه وقد من فعله لانه لا يعمل عمل مطلق
المبنى للفاعل اياما كان بل يعمل عمل الذى هو اى اسم الفاعل مشتق منه فضارب
يعمل عمل يضرب في رفع الفاعل ونصب المفعول وذاهب يعمل عمل يذهب في رفع الفاعل
فقط قوله اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال يعني ان عمله عمل الفعل مشروط بان يكون
عاملين علمه بمعنى الحال او الاستقبال بارادة المتكلم اى بالقرينة او لم يكن بها
وذلك لانه يشابه المضارع لفظا فلو كان بمعنى الحال او الاستقبال لدل على معنى فيتقوى
الموازنة فيقوى على العمل فيعمل بخلاف ما اذا كان بمعنى الماضي نحو زيد ضارب عمرا الان
او غدا بحسب الزمان نحو مررت بزيد مالك العبد فانه لا موازنة بينه وبين
المضارع معنى فلا يعمل لضعف الموازنة لانه لا يوازن المضارع في الامس جهة
اللفظ ولا يوازن الماضي الا من جهة بل يجب الاضافة في معنى خلافا للكسائي

فانه

فانه يجوز عمله مطلقا سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكن تمسكا بقوله
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط عمل في ذراعيه مع وقوع البسط
في الزمان الماضي قبل نزول الاية وبقولهم جانى الضارب زيدا امس وبقولهم
زيد معطي عمرو درهما امس والجواب عن الاول ان باسط اريد به حكاية حال ماضية
فهو بمعنى الحال في الجملة وعلى سبيل الحكاية وعن الثاني ان اسم الفاعل اذا دخل اللام
صار فعلا في صورة الاسم لان اللام فيه بمعنى الموصول والموصول لا بد له من صلة
والصلة لا يكون الا جملة وهو هنا اسم فاعل وهو في حكم الاسم اى اسم الفاعل
في وقوع الفصل فيعمل لكونه فعلا في الحقيقة سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكن
لكن غيره الى صورة الاسم اصلاحا للفظ لئلا يدخل على صورة الاسم وان لم يكن للتوفيق
ان درهما منصوب بفعل مقدر اى اعطى درهما لا باسم الفاعل قوله الا اذا اريد
حكاية حال ماضية استثناء مفرغ اى لا يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي في كل وقت الا وقتا
الا اذا اريد به او وقت ارادة حكاية حال ماضية منه فانه يعمل ويكون بمعنى الحال
في الجملة وعلى سبيل الحكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان البسط
وان كان واقعا قبل نزول الاية الا انه اورده في مورد الحكاية تنزيلا منزلة
الحال وعمل في المفعول كان هو بمعنى الحال تحقيقا اعلم ان الفرق بين ما كان بمعنى
الماضي ولم يرد به حكاية حال ماضية هو ان غرض المتكلم في الاول ان يخبر السامع
عن الواقع في الماضي فقط وفي الثاني ان يخبر عن الواقع فيه مع ارادة ان يكون السامع كأنه
يراه بوسط الصيغة يعني ان المقصود افادة بسط الواقع كلب اصحاب الكهف
بدون ان يلاحظ مضيه وانقضاؤه فيكون السامع كانه يراه بوسط الصيغة

لان صيغة اسم الفاعل حقيقة في الواقع في الحال اتفاقا وفي الماضي مجاز عند
البعض فلا يستعمل المجاز اتفاقا ويعمل ان علي شرط وهذا ايضا عند نحاة البصرة
بان يعتمد على مبتدأ نحو زيد ضارب غلامه عمرا او على موصوف نحو جاءني زيد ضارب
غلامه عمرا او على ذي الحال نحو جاءني زيد راكبا او على حرف استفهام نحو اقائم
الزيدان او على حرف نفي نحو ما قائم الزيدان خلافا للنحاة الكوفية والاخفش من
البصريين فانهم لا يشترطون الاعتماد وبان لا يكون موصوفا ولا مصغرا فلا يقال
نحو ضارب عاقل زيدا او لا يقال زيد ضويرب عمرا لان الفعل لا يوصف ولا يصغر
ولا يبنى على الاولى لمشابهته قوله واسم المفعول وهو مشتق لذات من يقع عليه الفعل
ولا يمكن استفادة هذا المعنى من لفظ اسم المفعول لم يعرفه به قوله يعمل عمل فعله
اي يعمل عمل المضارع المبني للمفعول لانه ماخوذ منه فهو في معناه او لا يعمل عمل
مطلق المضارع المبني للمفعول بل يعمل عمل المضارع المبني للمفعول الذي هو اسم
المفعول مشتق منه فمضروب يعمل عمل يضرب وهو رفع المفعول لقيامه مقام الفاعل
نحو زيد مضروب غلامه كيضرب غلامه ومعلوم يعمل عمل يعلم وهو رفع المفعول الاول
لقيامه مقام الفاعل ونصب الثاني نحو يعلم قائما وزيد معلوم غلامه قائما ولو جاز ان
يعمل عمل مطلق المضارع المبني للمفعول لجاز ان يعمل مضروب عمل يعلم ولذلك قال اذا
دعت حاجة الى ذلك فاعلم ان عدم عمل بعضهم في فعل مشروط بان يكون بمعنى الحال
او الاستقبال وبان يعتمد على صاحبه او على حرف النفي او على حرف الاستفهام
وبان لا يوصف ولا يصغر واذا دخله اللام يستوي الازمنة الثلثة في عمله لكونه
حينئذ فعلا في صورة الاسم وان لا يكون بمعنى الحال او الاستقبال يشترط عمله ايضا

عند

عند الكسائي وان الكوفيين لا يشترطون الاعتماد لعمله ايضا والمعنى بعرضه
لبعض الشروط في اسم الفاعل مستغني عن التعرض لذلك البحث في اسم المفعول
لكونه على حكم الفاعل المبني اولاشتماله قوله الصفة المشبهة وهي ما اشتق من
فعل لازم ليدل على دوام قيام المأخذ بالذات دواما واقعيا او قصد باعتبار
جاز عن يفعل من حسن وصيغ مخالفة بحسب السماع كحسن وكريم وصعب وغيرها وكلها
مترادفة تدل على الدوام كصيغ الماضي في الدلالة على الزمان الماضي وصيغ المضارع
في الدلالة على الزمانين ومثل الواجب والدائم والمستمر يدل بالصيغ على دوام قيام
المأخذ بل الدوام نفس المأخذ او منه فتامل ولو صح صيغ هذه الصفة للدوام
اذا قصد حدوث المأخذ قيل حاسن لاقتضائه تغير المدلول تغير الدال
وانما سميت مشبهة لانها اشبهت باسم الفاعل في الدلالة على قيام المأخذ
بالذات وفي التثنية والجمع وغيرهما قوله تعمل عمل فعلها وهو رفع الفاعل فقط
ولا توجد الا في معنى اللازم ولدلالتها على الدوام لا يشترط عملها باحد الزمانين
لان ما تغير بالزمان يكون الزمان مصاحبا له ولا دوام للزمان لان وجود جزء
منه مشروط بفناء اخر فلا يدوم ما يقترن به لعدم دوام مصاحبه وهي الدالة
على الدوام فلا يشترط عملها باحد الزمانين لكن يشترط بالاعتماد وبان
لا توصف ولا تصغر اعلم ان هذه الصفة اما معرفة باللام او مجردة عنها
وعلى كلا التقديرين ان معمولها مضاف او معرف باللام او مجرد عنهما فالمجموع
ست وكل من الست اما مرفوع او منصوب او مجرور فصار الست ثلثة
مرفوعات وست منصوبات وست مجرورات فالمجموع ثمانية عشر قسما

تسمية الصفة الجرية شيء الاسم وتسمية المعرفة بها اشياء من اقسام المعرفة
باللام من قسم المجرور والست الحسنى وجهه ووجهه ممتنعان وواحد من اقسام المجرورة
على الاسم من قسم المجرورات ايضا مختلف وهو حسن وجهه والاصح جوازه فيبلغ ستة
عشر وما فيه ضمير واحد للموصوف في الصفة اذ في معمولها احسن لحصول المقصود
المقصود وهو الربط بدون زيادة عليه وما فيه ضميران حسن لحصول الربط وليس
بالاحسن لوجود الزائد على المقتضى لان الربط يحصل باحدهما فلا حاجة الى الاكثر
وما لا ضمير فيه اصلا قبيح لعدم الرابط حتى رفعت بها فلا ضمير فيها للامتناع تعدد
الفاعل فان وجد الضمير في معمولها فاحسن والا فقبيح وان نصبت او جرت بها
ففيها ضمير للموصوف لامتناع خلوها عن الفاعل فان وجد في معمولها ايضا فحسن
وربما يجيء والا فهو احسن اعلم ان الرفع على الفاعلية والنصب في المعرفة على
التشبيه بالمفعول وفي النكرة على التمييز والجر على الاضافة قوله وافعل التفضيل هو
ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره … ان يكون
… لفظ افعل التفضيل قوله لا يعمل في الظاهر اقول وذلك لانه لا يجري على فعل
من فعل … لانه يدل على زيادة الموصوف في الصفة على الغير كافضل في زيد
افضل من عمرو فانه يدل على زيادة زيد في الفضل على عمرو … يفضل فلانه لا يدل
على زيادة … المفضل على آخر فلما لم يجر على فعل من جنس المعنى لم يعمل في الظاهر الذي
هو معمول قوي فلا يعمل فيه الا عامل قوي الا اذا كان جاريا بالشيء وهو في المعنى
لذلك الشيء مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا فانه يعمل في الظاهر
نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بالجري على الشيء يقصد …

على المبتدأ

على المبتدأ … على الظاهر ويكون منفيا يقع في موقع افعل وحرف النفي …
… المفضل … على الفعل في الظاهر مع انه لم … طالع …
على الابتداء … افعل التفضيل على الخبرية وتحمل … على … لو وقع الفعل
بين الفاعلين وهو احسن … معمولان … الكحل يكون …
واحسن … الفعل والخبر … احد … باب الافعال لانه فعل
تفضيل … في … بالسوق … منصوب
… بالسوق …
… افضل … على ان يكون صفة … ابوه
على الفاعلية … ابوه على الابتداء … افضل على الخبرية مقدما
… قوله ويلزم التنكير مع من وذلك لانه لا بد له من
مفضل عليه … ثلث احدها كانت من نحو زيد افضل من عمرو والثاني الاضافة
نحو زيد افضل القوم والثالث لام العهد كقولك زيد الافضل … باللام
للعهد … المفضل عليه … واذا حصل البيان باحديهن … الاضرب فاذا
استعمل مع من لا يستعمل مع الاضافة واللام … التنكير … بتصور تعريفه الا باللام
او الاضافة وهو … لا يستعمل معهما او من … بالاكثر … لبيان
المفضل عليه … البطل الشجاع من بينهم … باكثر
من جهة المعنى … القوم الفاضل … الاكثر … بالنسبة الى زيد
بالنسبة الى القوم فالقوم … المفضل عليه … بيان المفضل عليه
… قوله فاذا فارقته … بالاضافة اي اذا فارقته

كلمة من افعل التفضيل او لوازم بتصحيح معنى الالفاظ ولا تقدير لها التعريف باللام
او الاضافة لازم نحو زيد الافضل وزيد افضل الرجال يحصل بيان المفضل عليه
باحدهما لتبين المراد بعد اسقاط الطريق الثالثة وكلا الطريقين من جنس
الشرب والدر وقوله تعالى انه يعلم السر واخفى وقولهم الله اكبر وقول الشاعر ان الذي
سمك السماء بنى لنا وعائمه اعز واطول اذ المعنى مقدرة والمعنى يعلم اخفى من السر
وهو اكبر من كل شيء ودعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت واذا دعى سيمكم ماتلى عليكم
فاعلم انه في اسلتي منصفا رفقتهن بانه تعرضه باللام او بالاضافة فظاهر انه يجوز
ان يضاف الى النكرة نحو زيد افضل رجل فيبقى على الكلام صور النوح جميعهن وفي الاضافة
وليتبهن الانفال في معضلها فالتعريف باللام او الاضافة باعادة الجار وغاية ما
امكن في توجيهه ان يقال اراد بالتعريف معنى يشمل التعريف والتخصيص كما هو شان عموم
المجاز وبنى الامر على الاعم الاغلب كما هو دابه في هذه الرسالة مبلا اى اختصار ~~قوله~~
وما دام منكرا ای بشيء بصيغة المذكر والانثى والتثنية والجمع وقد استعمل
مع من ذكر اللازم وهو التنكير واراد الملزوم وهو الاستعمال مع من جاز ارادة اللازم
على ما هو طريق الكناية ويقال زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والزيدون
افضل من عمرو وهند اجمل من عمرو والهندان اجمل من دعد والهندات اجمل من دعد
بلفظ الافراد في الكل مع لزوم امرين احدهما انه يشبه صيغة التعجب في الوزن والمبالغة
فكما لا يتصرف صيغة التعجب لا يتصرف هذا والاخر ان كلمة من بمنزلة جزء منه للزومها الا عند
مفارقة اللام والاضافة فتحقق الملازمة بينهما كتحقق التلازم بين المضاف
والمضاف اليه فلا يتصرف باعتبارها اى في كلمة من افراد علامة الشيء من الشيء فيلزم لفظ المعرفة

الذكر

الذكر مع ترك ورعو ونحو في التثنية وغيرها على ما يصوغ ~~قوله~~ واذا عرف باللام انث وثني
وجمع نحو الزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلى والهندان
الفضليان والهندات الفضليات او الفضل وذلك لانه يجب بدخول اللام ضعف
شابهته فعل التعجب وبفارقه كلمة من المانعة عن التصرف في نحو من التثنية وغيرها
قال المصنف في الاخر بن اعلاه ~~قوله~~ واذا اضيف ساغ في الامران اى اذا اضيف وقصد
زيادة موصوفة على المضاف اليه ساغ فيه الامران المطابقة وعدم المطابقة اما
اذ المطابقة نحو زيد افضل قريش
المطابقة فلما كان المعرف باللام واما عدم المطابقة فلمشابهته بالذي بمن فعكس
المفضل عليه بها واذا اضيف ولم يقصد زيادة موصوفة على المضاف اليه بل قصد
زيادة مطلقة واضيف لمجرد التوضيح والبيان المفضل عليه وجبت المطابقة نحو الناقص
والاشج اعدلا بني مروان اى الناقص والاشج الاعدلان في بني مروان اعدل
من الغادر سواء كان في بني مروان عادل غيرهما اولم يكن بل انما اضيف
للتوضيح بجواز الاشتراك بتعدد الاوضاع في هذين الاسمين وكقولنا محمد افضل
قريش اى محمد الافضل من بين قريش فضل الملائكة والثقلين فاضافة للتوضيح لاشتراك
الاسم العربي بتعدد الاوضاع وانما وجبت المطابقة في نحو الاسمية الاضافية
لعدم المشابهة بالذي بمعنى في ذكر المفضل عليه صريحا ~~قوله~~ ربما بالنصب هو مانع
ان ينصب قدوس اى كلمة جاز دخول نحو حرف الاستقبال السين وسوف المؤثرة
عليها واتصل به الضمير المرفوع اى امكن ان يتصل به الضمير المرفوع البارز لان المتكلم
يشمل الافعال والصفات والظروف واسماء الافعال كلها فكانه اراد بالاتصال
الفعل فان ضرب الفعلة لا يطلق الا على البارز لانه المحتمل يكذب باتصال شيء بغيره

والناقص بفتح النون والقاف هو يزيد بن الوليد سمي به لانه نقص من ارزاق الجند وهو الناقص ... والاشج عمر بن عبد العزيز والاشج هو الذي في راسه شجة

اذ المطابقة نحو الزيدان افضلا قريش وكذا الباقي وعدم المطابقة نحو زيد افضل قريش والزيدان افضل قريش وكذا الباقي تم

ونحو ضربن من القبيل بالاتصال في مثله اصطلاح نحوي ونا والتاء نيث الساكنة لئلا
عن تاء نيث الفاعل وقيد بالساكنة لان المتحركة من خواص الاسم ولم يجعل الياء في
تفعلين علامة المضارع وخصه لانها لم تعرف بها في مثل ضربت عاريا من ياء الفاعل ولذا لم يعد
المحذوف في مثل وعنا ولم يجعل دعانا بالياء لان اختصاص هو الاول بالفعل وهو ان
تقول التحريف الماضي من الحال والتقليل بالماضي في المستقبل وهذا لا يتعلق في الا اللتي
الفعل وفي اختصاص حرفي الاستقبال هو انهما للتخصيص المشترك بين الحال والاستقبال
بالاستقبال وايضا لا يستعمل الا في الفعل وفي اتصال الضمير المرفوع البارز وهو احد
الستة وعشرين وهو اقوى فلا يتصل الا بالاقوى في لانه اتصال الجزء المتصل يؤدي
في مثل ضاربان وضاربون الى اجتماع الالفين والواوين في الاول هذين
اي الالف والواو وحرف اعرابه لتغيرها بالعوامل نحو ابت ضاربين و
ضاربين فلا يعد من الالف والواو اخرين والياء وفي مثلها نون ابن بها يكسر
الدلالة على كون المتكلم جمعا والا لوجب ان يقال يا قوم [illegible] او يا قوم
او اخطت هذا عطفا اما علم ان كلا من الخواص المذكورة غير شاملة بجميع افراد
ذي الخاصة سوى اتصال المرفوع البارز فانه خاصة شاملة بجميع افراد الفعل
نحو ضربا ويضربون واضربي اما قد فلا تدخل الامر والنهي وسوف لا يدخل
غير المضارع وتاء التانيث الساكنة لا تدخل غير الماضي وبعض الجوازم لا تدخل غير
المضارع لكن التعريف لا اشتماله على خاصة شاملة مطرد ومنعكس فينتظم تعريف من العوارض
الفارقة يجب ان يستقيم الرد على ان كلما وجد فيه احدى العوارض الفارقة فهو
على الحد ولا الحد لا يخلو عن احد العوارض قوله واصنافه الماضي والمضارع والامر

قدم

قدم الماضي لتقدمه على المضارع لكونه اسبق باعتبار الزمان والمضارع لكونه ماخذ
الامر وقدم المتعدي لكونه وجوديا ولكثرة فوائده وجعل المبني للمفعول منه لانه اشبه
لكونه مغيرا عن الاصل مع قصر معبود البحث عن كيفيته واحواله واخر الافعال
الناقصة عن افعال القلوب لنقصانها واخر افعال المقاربة عن الافعال
الناقصة لكونها انقص في التصرف من الافعال الناقصة لاختصاص جزيها بكون
مضارعا وقدم باب المدح على باب التعجب لانه فرعها فهو اكثر [illegible] وترك العطف
لايراده على غط التعديد قوله الماضي اي الصنف الاول من الاصناف الماضي وهو
الذي يدل على حدث وزمان قبل زمانك اي مادية على حدث ونسبته على زمان قبل
زمانك اي قبل تكلمك سواء تنقضي الى زمان التكلم ام لم ينقض دلالة بالوضع فخرج
ما دل بعارض نحو ان ضارب عمرو امس ودخل ما دل بالوضع وتجرد لعارض نحو لم
يضرب ولم يتغير عن [illegible] الوضع اعتمادا على انصراف المطلق الى الكامل وهو الدلالة بالوضع
[illegible] تخصيص التعريف بالماضي المعرف ولم يشترك الزمان الماضي بدل قبل زمان قبل زمانك
لئلا يتوهم تعريف الشيء بنفسه قوله وهو مبني على الفتح لما البناء فلانه الاصل في الافعال
والفتح المتحركة مع السكون اصلا في البناء الا انه فلانه له ادنى مشابهة بالاسم فبني بالحركة
توفيرا على كل المشابهة حقه واما الفتح فللخفة قوله الا اذا اعترض له ما يقتضي مفرغ
المبني للفتح كل اوقات وزمان الا وقت ان يعترض به عرض طلب ما يوجب سكونه
او ضمه اما السكون فبالاعلال نحو غزا ورمى الفعل غزو ورمي قلبت الواو والياء
الفا او باتصال المرفوع المتحرك البارز نحو ضربت وضربنا وجيء هذا الا لاتصال سكونه لئلا
يتوهم الحركات الاربع فيما هو كالكلمة الواحدة ولئلا تتوالى الحركة بين الفعل ومعه فاعله

الذي هو كحرف ولها الضمير قلنا ثبت الواو والمضموم في مثل غزو والمحذوف والمقسم
ومثل رضو لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة او انقلاب الواو ياء قوله المضارع
وهو ما اعتقبت في صدره احدى الزوائد ومعنى الاعتقاب في الزوائد الاربع ان لا يجد
في اول المضارع اكثر من احد وان لا يخلو المضارع عن جميعها وهي الزوائد الاربع الهمزة
وهي علامة المتكلم وحده وتاء الخطاب في المخاطب والغيبة في المؤنث وياء الغيبة ونون المتكلم
مع الغير وانما احتيج فيه الى احدى الزوائد ليمتاز عن الماضي ولم ينعكس في الماضي باعتبار
الاولية والتقدم سابق فاخذه وتعين الاصل للزيادة الذي بعضها من حروف اللين
وهو اليا والواو وبعضها بدل منها كالهمزة والتاء فان الهمزة بدل من الالف والتاء بدل من
الواو وبعضها يشبه حرف اللين في سهولة التلفظ وهي النون وهي اي الحروف اللين
كثيرة الدور في الكلام اذ كل ما يتلفظ يتلفظ اما بانفسها او بابعاضها اعني الحركات
او بانفسها وبابعاضها معا فهي كثيرة دورها اللين بالزيادة وخصت الهمزة بالمتكلم
وحده لان المتكلم وحده اول الكلام اصل والهمزة في الحروف اصل فالاصل بالاصل استحق
اولان المتكلم اقوى والهمزة ايضا اقوى فاستحق الاقوى بالاقوى وخص التاء بالمخاطب
تذكيرا او تانيثا لانها تبدل من الواو لئلا يجتمع الواوات في المضارع وجعل الواو [illegible]
عليه ابدال الواو تاء كثير في كلامهم كتراث اصله وراث وتجاه اصله وجاه والواو
من منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام المتكلم فناسب اعطاؤه اياها وخص الياء بالغيبة
لكونها من وسط المخارج والغائب [illegible] دائر بين المتكلم والمخاطب المعدودين للاتحاد في
الغائبة والغائبين [illegible] الغائب والغائبين والتحقيق اقول لم يدخل
عنها في المؤنث لعدم الالتباس [illegible] الواو وزيادة [illegible]

الاسماء

الى اسماء الله تعالى كقوله ان الله يقضي بالحق بناء على كل اسم من اسمائه مذكر غائب
بمعنى انه ليس فيه علامة التانيث ولا بصيغة المتكلم والمخاطب ولا بمعنى الغائب الا انما يصيب بصيغة
المتكلم للمخاطب ولا بمعنى الغائب الا انما بصيغة المتكلم والمخاطب وان كان ذاته تعالى منزهة
عن الذكورة والانوثة والغيبة لاستحالة صفات الاجسام وهذا انما في الغائب عن الابصار
بحجاب جسماني كما ورد الحديث انا نفس غائب عن الابصار مطلقا بحجاب جسماني وبحجاب
الكبرياء فعدم اطلاق الغائب عليه تعالى بعدم الاذن الا ان يفسر غائب عن الابصار مطلقا و
لا يطلع على ما جرى بين المتكلم والمخاطب لا بمعنى الاطلاق الغائب عليه الا انه لا يكون
فيه شيء من ذلك لاحاطة علمه وهو اقرب اليهم من حبل الوريد وخص النون
بالمتكلم مع غيره اي بالمتكلم الذي قارنه فرد او فردان فصاعدا من المخاطب
والغائب [illegible] جميعا لانه كان علامة في الماضي وجعل في المضارع كذلك واللين
لكن او نقول لم يبق من حروف اللين شيء فاخذت [illegible] الا [illegible]
وقد يراد بالنون في المتكلم وحده تنبيها على جلالته وعظمته وعلى تنزله منزلة جمع
كثيرة وعلى انه يصدر منه ما يصدر عن الكثير من الاثار والافعال ومنه قوله تعالى نحن
نقص عليك قوله ويشترك فيه اي في المضارع الزمان الحاضر والمستقبل في المضارع
عند الاطلاق من غير قرينة بالنسبة الى السامع على معنى ان الحدث الذي هو الجزء
مدلوله كالضرب في يضرب زيد يحتمل ان يكون مراد المتكلم وقوعه في الحاضر وان يكون
[illegible] الكلام [illegible] ان يكون وقوعه في المستقبل وبقي سوق الكلام محتملا كما هو
شان سائر المشتركات واما المشترك بمعنى ان المتكلم قد ساق الكلام لهما جميعا
فباطل قطعا لان المشترك لا يستعمل باعتبار الحقيقة الا في [illegible] المتكلم تعيين المراد

باللفظ غير لازم على المخاطب فلم مرده على القطع بل اللازم عليه فهم محتمل اللفظ سواء
كان مراده اولم يكن ولهذا قالوا سبب وضع المشترك قصد الابهام ولو اطلق باراده
المعنيين جميعا لما كان فيه الابهام قطعا وقيل سببه الذهول عن الوضع الاول
وقيل تعدد الوضع ثم اعلم ان بعضهم على انه حقيقة في الحال مجاز في المستقبل وبعضهم
على عكسه وذلك بتوجيه الاول تبادر الفهم منه عند الاطلاق من غير قرينة الى الحال
والحق انه مشترك بينهما وضع للحال مرة واخرى للاستقبال لانه يطلق عليهما اطلاق
المشترك على معانيه يعني انه لو كان مجازا في الاستقبال لوجب القرينة عند الاطلاق
بلا تاويل ولامتنع فهم الاستقبال منه بدون قرينة عليه وليس كذلك وكذا لو كان مجازا
في الحال لامتنع فهمه منه بدون قرينة مع ان الفهم يتبادر منه اليهما عند الاطلاق
بدون قرينة فالحق انه حقيقة فيهما والتبادر الى الحال لكثرة اطلاقه بازائها قوله الا
اذا دخل اللام عليه ك اي يشترك فيه هذان كل وقت وزمان الا وقت دخول اللام او سوف
فانه وقت دخول اللام يتعين للحال على رأي الكوفيين ووقت دخول سوف او السين
يتعين للاستقبال كما هو شأن المشترك عند نصب القرينة على احد المعاني بحيث
عينا جاريتان قيل اذا كانت اللام للحال فكيف جامعت حرف الاستقبال في قوله
تعالى ولسوف يعطيك ربك فالجواب ان اللام يفيد الحال اذا دخلت على المشترك واما اذا
دخلت على المستقبل الصرف فهي لمجرد التاكيد من قبيل استعمال اللفظ في جزء مدلوله
فان قيل فلتفد اللام معناه ولتفد سوف معنى آخر غير الاستقبال فلنا ثمة لا تحتمل
سوف معنى الفعل والام يدل على تقدم دخولها على الفعل فلا وجه لابطال حكمها
بل يجب جعلها مع انه الاوهم للحال والتاكيد جميعا كالمشترك بلا فيما اذا لم تفد الحال تفيد

التاكيد

التاكيد واما سوف فهي للاستقبال فقط واذا لم تفده فقد تجردت عن معناها فلها
والسين قد يستعمل ايضا لمجرد التاكيد كقوله تعالى سنكتب ما قالوا وكقول
الطالب بعد الاذن عنكم لتعرفوا فان كتابة ما قالوا وطلب بعد الادراك عن المخاطبين
في الحال ويعرب بالرفع والنصب والجزم يعني بعوض الجزم عن الجر لانه لا يدخل الجر لاستغناء
من العامل لفظا او تقديرا لما فيه عن رتبة الاسم اذ هي منحطة عن الاول
عليه بمشابهته اياه يعني هذا مع ان الانحطاط يحصل باي كان لان اللام يتم
في عمله بنظم اعراب ايضا بخلاف الرفع والنصب فانهما مستقلان في نظمها في
الاعراب ثم لم يجزم الجزم المقررات سوى المخاطبة اسقاط الحركة وجزم ما في آخره النون
اسقاط النون سوى جمع المؤنث كما سيأتي بيانه قوله وارتفاعه بمعنى او ك
ولتبين انواع اعراب المضارع شرع في بيان عوامله فقال ارتفاعه بمعنى
اي بامر معنوي لا حظ للسان فيه وهو وقوعه بدون ناصب وجازم موقع الاسم اي
موقع جنس الاسم مسندا نحو زيد يضرب فيضرب وقع موقع ضارب لانه حق الخبر هو الافراد او
مسندا اليه نحو يضرب زيد في موقع زيد في زيد يضرب لانه اول الكلام موضع الابتدا
قوله عن اتى او من ابن الثاني ايضا لكان احسن ليحصل التنبيه على هذا المعنى واعامل
هذا المعنى لكونه موجبا لشبه المضارع بالاسم الذي شابه الاعراب واعامل الرفع
لانه موجب لكمال الشبه الذي يناسب اقوى الاعمال وهو الرفع والكسائي ذهب
الى ان ارتفاعه بما صدر به من الحروف الزوائد بناء على انها سبب اعرابه المشابهة
في الاسم من حروف المضارع وهو ضعيف لا يوجد نظيره في كلامهم اذ ليس فيما يكون
جزء من الشيء عاملا فيه قوله وانتصابه باربعة احرف ك يعني الفراغ من بيان عامل الرفع

حاضر فبيان عامل النصب وقدم أنْ لأنها أصل في النواصب لأنها تنصب في المتعدد
وهي تشبه للفعل واما البواقي فهي انما تنصب لمشابهتها أنْ ذهب بعضهم الى ان الناصب
هو أنْ وحدها والنصب بعد البواقي باضمار أنْ ثم أن نصب ما في آخره نون تبديل
الضمة فتحة ونصب ما فيه النون باسقاط النون تشبيها للناصب بالجازم سوى جمع المؤنث
فانه مبني في نونه ضمير الفاعل لا يعمل فيه جازم ولا ناصب وان أنْ قد لا يعمل تشبيها
لها بما المصدرية كما شبه ما المصدرية بها من قرأ كما تكونوا يولى عليكم قال
الشاعر الله أن استمعوا بام ولا يسكون الواو والفعل اوان تقرا بدون النون
ووجهان ان لها عملان لفظي وهو النصب ومعنوي وهو جعل الجملة في قوة المصدر
فجاز ان ينفرد فيها في بعض استعمالاتها على العمل المعنوي كما ان المذهب في ما
المصدرية هو الاقتصار على العمل المعنوي وينصب باضمار أنْ ان الاضمار بعد
حتى واللام لانها حرفا جر وحرف الجر لا تدخل الفعل فوجب تقدير أنْ بعدها لتجعل
الفعل في قوة الاسم نحو سرت حتى ادخل البلد بمعنى كي ادخل البلد او الى ان ادخل
البلد بمعنى الدخول او الى مجيء وهذا اذا كان مدخول حتى مستقبلا بالنظر الى ما
قبلها سواء كان مستقبلا في الواقع نحو اسير حتى ادخل البلد او لم يكن نحو سرت
امس حتى ادخل البلد فان الدخول وان كان منقضيا الان انه وقت وجود السير كان
مترقبا وغرضك ان تخبر عن الترقب مع قطع النظر عن تنقضيه او ان اريد بحال تحقيقا
نحو مرض فلان حتى لا يرجونه او لا يرجون في الحال شيئا منه مرضه او حكاية نحو كنت
سرت امس حتى ادخل البلد فان الدخول وان كان منقضيا الان عرضك ان تحكي حال
الدخول وتخبر السامع عنها بصيغة الحال مع قطع النظر عن تعقيب لكن التابع

بوسطة

بوسطة الصيغة كالماضي به كانت حرف ابتداء ولا يكون جارة لامتناع تقدير
ان لانها لا تجامع الحال فرفع ما بعدها على الاستئناف ويجب سببية ما قبلها لما بعدها
ليتحقق الارتباط المعنوي بعدما بطل الارتباط اللفظي كالمرض والسير في المثالين
المذكورين اذ المرض سبب عدم الرجاء والسير سبب للدخول قوله او بمعنى الى في كلام بعضهم
بمعنى الا أن وهذا الاخلف من القول لاستلزام تكرر ان والحق هو الاول وسبب
الاضمار بعدها كونها بمعنى الى وهي يجوز ان يكون المعنى ولا الزمنك كالاولى وقات الا ان
اعطيتك حتى او الا ان تشكرك لتعطي حتى فيجب تقدير ان ايضا لكون كل من ولام كي من
حروف الجر قال سيبويه في قول امرء القيس فقلت له لا تبك عينك انما نحاول ملكا
او نموت فنعذرا لو رفعت كان عربيا جائزا على ان تشرك بين الاول والاخر كانك
قلت انما نحاول او انما نموت على ان يكون مبتداء مقطوعا على سرع وبمعنى او نحن نموت
عوض وواو الجمع والفاء في جواب ستة الاشياء قوله في جواب الاشياء الستة
قيد لكليهما جميعا فان الاضمار بعدها مشروط بان يقعا في جواب الاشياء الستة
او في خبر احدهما هذا الشرط مشترك بينهما وله بعد كل منهما شرط خاص وهو السببية
في الفاء والجمعية في الواو واما الشرط المشترك فلانهما اذا وقعا في جواب بعدها كان
ما قبلهما انشاء وما بعدها اخبارا فيلزم عطف الاضمار على الانشاء مع كمال الانقطاع
بينهما فوجب ان يأول كل منهما بمصدره ليكون اصل المعنى في الجملة بضم الى ما بعدها خارج
كان بمعنى في التمني فاكرمك ليكن منك اتيان فاكرم وان حصرا نفتقي عن ذلك المضيف الا
انه نوع ربطة اخرة وهي عطف الفعل على الاسم فوجب اضمارها بعدها تخلصا
عنها بعطف الاسم على الاسم ليكن منك اتيان فاكرام مني ولا يكن منك اكل السمك

اعلم ان الانتصاب باضمار أنْ بعد الفاء مشروط بشرطين
احدهما وقوع الفاء في جواب الاشياء الستة والثاني سببية
ما قبلها لما بعدها حتى يكون الانتصاب باضمار أنْ بعد الفاء لسببها
وانما شرط الاول لانه لا يتحقق السببية الا بعد وقوع الفاء في
جواب الاشياء الستة

وشرب اللبن او مع شرب اللبن فعلى الرفع منصب على كل منهما على حدة فيفيد ان الكل
الشكل شرب اللبن بالحرام فيهما جميعا يعني ولا شرب اللبن واما النهي نحو لا على
النهي واما الشرط الماضي فلان قصدهم ان يجعلوا الجزاء امارة على السبب في الماضي
الحقيقة او ادوات فلو كانوا لا يعترضون الشيء على انتفاء بعدها مع انتفاء السبب في
الحقيقة لزم نفي العلامة بدون العلم فاذا انتفاء ولو بعدم قصد ارتفع ما بعدها
على ان يباني او على غيرها كقوله تعالى ولو تدهن فيدهنون اي فهم يدهنون ناني
فهم حتى يدهنون على كل حال اولو تدهن فلو يدهنون وكثيرا لم يوقع ووقع كذلك
واما من ترك الاشتراك في لو تركها **قوله** لا تاتينا فتحدثنا يحتمل احدهما
ثانيتنا فكيف تحدثنا اي لم يكن منك اتيان فحديث والاخر ما تاتينا الا باسبب
الحديث اي يوجد منك اتيان بلا حديث وكذلك هذا الكلام مسوق لنفي
المجموع اما بانتفاء كل جزء فيفيد النفي الاول واما بانتفاء الجزء الثاني وهو الحديث
وهذا المعنى فهو بمعنى لا يوجد السبب مع انتفاء السبب **قوله** والتمني عند كل فاعل
ولا تقول ليتنا فتنفعنا جزء الاول مثل التمني والثاني مثال العرض تقدير الاول
ليت لي حصول لاحد كالفوز اي العين او تقدير الثاني الا اتيتكم منك نزول
بنا فاصابة خير منا فيما العرفة بينهما وكل منهما ظاهر ودونه التمني قلنا
نعم لكن التمني محال او ممكن لا طماعية وقوعه بخلاف العرض فانه لا بد وان يكون
ممكنا متوقع الوقوع وان التمني على تقدير وقوعه يعود نفعه الى المتمني والعرض
على تقدير وقوعه يعود نفعه الى السامع كاصابة خير في المثال المذكور ومن جاز
ان يعود الى المتمني معا كما يقتضيه الظاهر الى داود **قوله** الجزاء بمعنى الجزاء انه

وسيأتي معانيها على التفصيل ان شاء الله تعالى واما الظروف ويستعمل لما والجزم بعد وقت
نحو لم يزيد ولما يفعل وانما يفعل الندم وكذلك لم في الشعر كقوله يوم الاهاب اي
شئت ولم يزل وان لم يتصل فقد يفصل بين لم والمجزوم في الشعر كقوله كان لم سوى
اهل من الوحش يؤهل اي لم يؤهل **قوله** وتسعة اسماء متضمنة معنى اداة
وهي اي الاسماء المتضمنة بعضها غير ظروف وغير الظروف بعضها لذوي العلم وهو من وبعضها
لغير ذوي العلم وهي ما وبعضها مشترك وهي اي الذكور ادوات الموقت والظروف بعضها
للزمان وهو قسمان قسم يستعمل الاسماء المزيدة وهو اذ ما وقسم يستعمل بدونها ومنها
تاما اي بعد ما تاتني اكرمك وبعضها للمكان وهو اقسام ثلاثة قسم يستعمل لا بما
وهو حيث نحو حيثما تكن اكن وذلك لتكفه ملحق الاضافة الملفة عن الاعراب وقسم
لا يستعمل معها اصلا وهو انى وقسم يستعمل معها تارة واخرى بدونها وهو اين نحو اين تكن
اكن واينما تكن اكن ثم ان الغرض من تضمين هو الكلم معنى ان هو حصول التعليق
باعتبار العموم على وجه الاختصار بيانه انك اذا اردت تعليق الكون بالكون لم يكن لم
يكن ان تعدد احد جزئيات الكرم وان عموم فيها فلا تعد لكل حصول هذا الغرض
ان تاتي بكلم في عموم وان تتضمن معنى ان وتستعمل بدلها ليحصل الغرض الذي هو
التعليق على وجه العموم والاقتصار وذلك الكلم كمن في من يكرمني اكرمه على معنى
ان انسان يكرمني اكرمه فما هو للزمان للتعليق باعتبار عموم الزمان وما هو للمكان
للتعليق باعتبار المكان وما هو لذوي العلم للتعليق باعتبار عموم ذوي العلم وما هو
لغير ذوي العلم للتعليق باعتبار غير ذوي العلم وما هو مشترك للتعليق باعتبار عموم
ذوي العلم وغيره فان قيل يلزم من قوله تعالى لما ادركهم حرب الكلم ان يشتم من الدولة

لا ان في العموم المكاني فان المعنى اي مكان تقم فالمعنى اي في اي مكان عممني كما ان في العموم

الاحوالي اي فانه عمني في اي حال اردت تم بعد ان يكون الاولى واحد او عمني متى اوفي

في زمان فان ارده ثم اي ليلا او نهارا او على تقدير تسليم ان يكون العموم المكاني فيكفي

عمني في اي مكان اردتم اي في دار او في حجرة اردتم وعلى هذا ولا يكون الا هو سببا

العموم السابق بقرينة الحرب فالمقصود ليس عموم الحرب بل هي موضع نفيه

الصدر وهذا ولكن سبب السرور بيانه الاولى ثم اعلم ان اذا جزم المضارع اذا كنت

بمعنى الاضافة وعند الكوفيين يجزم مطلقا تمسكا بقوله اذا تصبك من الحوادث نكبة

فاصبر فكل غيابة فستنحسر وان كيف لا يجازى بها ويقال كيف تكن اكن ركي البصريين

لامتناع التعليق باعتبار عموم الاحوال خلافا للكوفيين فجزمون به المضارع ويستعملون

في التعليق باعتبار عموم جواز تخصيص الاحوال وانما يمكن التعليق باعتبار ذوي منها

فالقيام والقعود كالصحة والمرض وكالمجيء والذهاب قوله وعليه يحمل على المذكور وهو

من يكون مبتدأ ويستعمل كلاهما بجزم الفعلين الشرط والجزاء والثاني في تحقيق

لكن من الفظ ولذا قدم صلة في عليه وقيد هو خبرا الجزاء والشرط محذوف مع الاكثر

اي منها يكون من شيء فضل الباقي على المذكور فعليه اما صلة المذكور او خبر تقدم عليها

بعدها الجزاء عليه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق واما صلة المقدرة اي يحمل

والمذكور بتقديره الجزم بان مضمرة في جواب الاشياء الستة اه اعلم انه لا

لا فيقتضي الجملتين الشرط والجزاء تناسبا وهذه الستة ايضا فيها معنى

عاملهم ولا فيقتضيها الحملتين بحيث جملتين اختصار وهو الجزم لا يكفي

اما عن الشرط فانها الا هو النفي فانها الجزم مضارع مجزوم مضمرا في جواب

احد

بعد الاشياء الست التي تجاب بالفاء حين ان ينصب المضارع بعدها باضمار ان فالاولى انها

تجاب بالفاء حين الجزم باضمار ان او عالشرط اضمارها بانه يقع و حمي بعد هذه الاشياء الستة

لا انكالا منها غير النفي تستدعي شيئا وتتضمن معنى الطلب فناسب الشرط لا يشكل

اشمعي على خطر و يكون او لا يكون مع ان تتعلق بالطلب كلا منها مدلول الشرط وفيه

كلا منها مناسب الشرط ويدل عليه الا النفي يعني خلاف الا النفي لا يعني الا الجزم

وجوب النفي لانه خبر مقطوع دال على الطلب غير مناسب للشرط لا يشكل فلا يقول ما تأتينا تحدثنا

بمعنى ان تأتنا تحدثنا لما ذكرنا وعدم استفادة المعنى نحو ليتني اكرمك او ليتني فانك اذ

تأتني اكرمك والشرط مع الارادة مقدرة عليه تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة

اي من قل يقيموا الصلوة ولا يلزم الكذب لانه الشرط علة تامة والمعنى انه يقع القول

مع انضمام امر اخر وقع اقامة الصلوة ولا يجوز ذلك الا انضمام وقع اقامة الصلوة

عند القول التشكيك التضاد بين اللازم لعدم انضمام تخلف عن الاقامة المتعلقات

السكاسيلون قوله يلحقه بعد الف الضمير وواو وياء و نون الخفيفة ونحو ذلك تعتذر ان يكون

اللازم بمعنى الاعراب لاقتضاء الضماير التي بعدها كونها على وجه واحد في نفسه

او الاكثر بمقتضى الاعراب ينبغي ان يتوارد عليه الوجوه والضماير لكونها كلمات اخر

لا يصلح ان يكون اعرابا بالزيادة حرف من حروف اللين فيؤدي الى اجتماع حرفين علة في ومده

النون لكونه اقرب الحروف اليها شبها قوله في ذلك في الرفع اي يلحق النون علامة لرفع

المضارع دون نفسه وذلك لان الرفع اولى الاحوال فجعل النون التي هي ابين سقوط

فاسقوط النون الذي بالاولى واما في الجزم فحذفه حذف الحركة واما في النصب فحذفه حملا

على الجزم وذلك لان الناصب يسقط الحركة وذلك تصدير النصب بدون اسقاط النون وا عدم

استقلالاً لانه لم يخف الاعراب تشبيهاً لها بالمصدرية وعدم استقلال الجازم
الذي هو مضارع جماعة النحاة فقد ذكرناها فلا نعيده قوله والامر بلام من الفاعل او
من صيغة تؤمر بواسطتها الفاعل المخاطب كانت على مثال افعل او محمد وقام مقام حرف
المضارعة حذف المبني بالمضارع ومعناه ان آخرها مما علامة مجزوم من حذف الحركة ونون
الاعراب في البناء مبتدأ عما بعد حرف المضارعة ان كان متحركاً نحو ضع من تضع
وهاب من تضارب ودحرج من تدحرج ومزيد في اولها همزة وصل مكسورة ان كان
ساكناً ليتوصل بها الى النطق بالساكن اما تعيينها فلانها اقوى الحروف في الابتداء
بالاصل واولوية انها في الاصل الف والالف اخف واما كسرها فلان الاصل في تحريك الساكن
وهمزة ساكنة لا في تعليل الزيادة ثم حركت بالكسر دفعاً للتعذر والابتداء بالساكن
كما هو مذهب بعضهم او زيدت بالحركة كما هو الاصح لكن لما زيدت لدفع الابتداء بالساكن
كانت بمنزلة تحريك الساكن وزيدت مكسورة الا انهم الا في بعض المضارع فتضم ليجري
اللسان على سنن واحد ولئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة [illegible]
[illegible] اكرم ماخوذ من اكرم لا من تكرم فهو من تعلم [illegible]
للتقطيع فلا [illegible] قوله على مثال افعل وبين ضع وضارب ودحرج لان تخصيصه
بالذكر لكونه من المجرد الثلاثي مع كونه الاول اولاً بالنظر الى سكون ما بعد حرف المضارعة
الى زيادة همزة الوصل فهو ما [illegible] شامل لاقسام الامر كلها وقوله الفاعل
خرج به ما تؤمر به المفعول اذا كان نحو لاضرب انا ولتضرب انت وليضرب زيد
لتضرب هند وقوله المخاطب خرج به ما تؤمر به الفاعل المتكلم نحو لاضرب انا والغايب
نحو ليضرب زيد والغايبة نحو لتضرب هند وقوله على مثال افعل خرج به مثل [illegible]

فلنفرض

فلنفرض هو [illegible] وان كان ما تؤمر به فاعل المخاطب الا انه ليس على مثال افعل فثبت
حرف المضارعة فان قلت اذا كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غايب
فالقياس تغليب الحاضر على الغايب فيقال افعلوا على طريقة افعل الا ان يؤتى بالامر
تنصيصاً على كون البعض غايباً وان يؤتى بالتاء تنصيصاً على كون البعض حاضراً
كما هو مذهب بعضهم قوله وهو بالامر اي امر الفاعل المخاطب المفعول اذا كان
والفاعل المتكلم وحده او مع غيره والفاعل الغايب او الغايبة يؤمر كل منها باللام
مع بقاء حرف المضارعة ولم تعرض للبقاء الا انه اتيان باللام يستلزم مع
الاعتماد على [illegible] وذلك لان العدول من اللام الى الصيغة المخصوصة في
امر الحاضر لكثرة الاستعمال ولا كثرة في غير الفاعل الحاضر فلا وجه للعدول فيه
حرف المضارعة ويؤتى باللام فالصيغة صيغة المضارع معربة لثبوت حرف المضارعة
مع عدم المضارعة مجزومة لوجود الجازم بخلاف صيغة امر الحاضر فانها لعدم
حرف المضارعة مبنية لان البناء هو الاصل في الافعال والمشابهة زالت
بزوال حرف المضارعة فكونها معربة مجزومة كما هو مذهب الكوفيين غير معقول
لعدم المشابهة مع ان اضمار الجازم ضعيف قوله المتعدي وغير المتعدي فقدم المتعدي
لكثرة تصرفه ولكون مفهومه وجودياً قوله المتعدي ما كان له مفعول به اراد
بالمفعول به هنا المفعول به للنصب الذي يتعدى اليه الفعل بدون واسطة
حرف جر فالمعنى ما نصب المفعول به فهو تعريف بالاعم اللفظ وقيد المفعول بقوله به
لان المتعدي وغيره يشتركان في نصب ما عدا المفعول به والفارق بينهما هو المفعول به
فقط قوله يتعدى الى مفعول واحد [illegible] يتوقف فهمه على متعلق واحد

كمررت بزيد فان الضرب لا بد له من مضروب كما انه لا بد له من ضارب فيتوقف تعقله
عليهما ولا يتوقف على شيء غيرهما قوله ولا يتعدى الى ثالث الا اذا ايضا التوقف تعقله
على مفعول بغير كسوت زيدا جبة فلا يمكن جعل المفعول الثاني مبتدأ وخبرا لعدم اتحادهما
ذاتا فان تعلق الكسوة يتوقف على تعقل الكاسي وهو المفعول الاول وعلى تعلق
المكسو وهو الثاني ونحو علمت زيدا فاضلا فانهما مفعولان مبتدأ وخبر لاتحادهما ذاتا
فان تعقل العلم يتوقف على تعقل الذات بصفة فلا تعقل من مفعول احدهما
الذات والثاني الصفة الاخر هو الصفة المنسوب قوله ولا ثالث اي لا يتوقف تعقله
على ثالث نحو اعلمت زيدا عمرا جاهلا فان الاعلام يقتضي شخصا عالما بالثاني
مع الصفة اي عالما بالنسبة الاولى المنسوب اليه والثاني المنسوب والثالث المنسوب والاول
عالم بالاعلام ان ما يتعدى الى ثلثة قسمان قسم منقول من الثلاثي المجرد و
المتعدي الى مفعولين الى الافعال وهو منقول عن علم ورأى فان علم ورأى
بمعنى علم متعديان الى مفعولين وبالنقل الى الافعال ازداد اخر وهو الاول
العالم بالمنسوب اليه فصارا متعديين الى ثلثة وقسم يتعدى الى واحد
في الاصل وهو خمسة الفاظ انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث يقال انبأت زيدا بخبر
في التنزيل قال نبأني العليم الخبير ولكن تضمينها معنى الاعلام لان الانباء
ملزوم للاعلام وتعديتها الى ثلثة تعدية اليها وتقول انبأتك
زيدا فاضلا بمعنى اخبرتك بفضل زيد اي اعلمتك زيدا فاضلا قال بعض
المحققين تالي القسم الثاني وثلثة مفعول مطلق للنوع في الحقيقة لانها
نوع من الاخبار مفعول تحت مطلق الانباء والاخبار والمعنى انبأتك نوع

ابناء

ابناء وهل هذا الا تعريض من الدقة قوله وغير المتعدي مختص بالفاعل
اي ما لا يتجاوز عن الفاعل الى نصب المفعول فالاختصاص اضافي لانه
والتعدي ثان في نصب ما عدا المفعول به قوله وللتعدية ثلثة اسباب اي
لتصيير غير المتعدي متعديا سواء كان عدم تعديه حقيقيا او اضافيا
ثلثة اسباب اي ثلث آلات الهمزة اي النقل الى باب الافعال بشرط ان تفيد
الهمزة معنى الفعل وتضمن اي معنى التصيير نحو اذهب زيدا بمعنى صيرته ذاهبا
وتضعيف الحشو اي الوسط يقال فلان من حشو بني فلان اي من وسطهم
وخيارهم اي النقل الى باب التفعيل بشرط تضمن المعنى وهو التصيير نحو فرحت
زيدا اي صيرته فرحا او موت المال وجرح الجرح وذلك ايضا بشرط تغير المعنى
وبقاء التصيير اليه نحو خرجت به بمعنى صيرته خارجا وما لم يتغير الفعل لا يكون
الفعل به متعديا نحو مررت بزيد نعم يقال ان الفعل متعد بواسطة الباء في
مثل مررت بزيد بمعنى ان الفعل عامل بواسطة الباء ولا يطلق عليه المتعدي بمعنى
نقل اللازم هذا واما كان فيقتضي ان كل لازم يتعدى بكل آلة من الآت التعدية
الا ان الامر فيه موكول الى السماع لا يقال ذهب جالسا ولا ضرب زيدا عمرا
ولا يقتضي ان كل لازم يتعدى بكل حرف من الحروف الجارة بل الامر فيه ايضا موكول
الى السماع ان قيل حصر الاسباب في ثلثة ممنوع لان السين والاستفعال وفي
المفاعلة والتفعيل اسباب ايضا فلما ذا حصر الاسباب التي لا يجوز بها شيء
سوى التعدية والثلث سين الاستفعال والف المفاعلة يجوز بها الطلب
والمشاركة واما التضمين فالزائد المتعدي في الحقيقة بمعنى ازدادوا كذا وان

معنى المتعدي قد اكتفى بفعلنا اللازم على نسبة الضاربية فهو غير جاعل اللازم
متعديا تأمل قال المبني للمفعول هو فعل ما لم يسم فاعله او فعل المفعول الذي
لم يذكر فاعله اخرج من الاعراض للاختصار مع شهرة الفاعل نحو خلق الانسان
هلوعا اي خلقه الله هلوعا لان الخالق والايجاد لا يصلح الا له او عن الوجل
فهو مجهول و[illegible] فهو مسؤول وجنى فهو مجنون و[illegible] فهو مغشي وقد
الوجل قد نسي اذا جهل حتى لا يستطيع المتكلم بان فاعله لا يعرف الغالب
هو الله تعالى ولذلك تركت معلوما تمام في كلامهم [illegible] فهو معلول ولا
يسأل فهو مسؤول وهكذا اولان القصد الى وقوع الفعل على المفعول لا الى
صدوره عن الفاعل نحو قتل الخارجي فان المهم قتله ليتخلص من شره لا قاتله
او لتصون الفاعل عن لسانك نحو ضرب الضعيف اذا كان الضارب عظيم الشأن
رفيع القدر او لتصون لسانك عنه نحو ضرب الامير اذا كان الضارب دنيا رذيلا
او لتجهيل الفاعل على السامع لغرض نحو سرق زيد او لجهلك بالفاعل نحو سرق المال او لغير
ذلك مما هو مقرر في موضعه واسند ذلك الفعل الى المفعول لينوب عن الفاعل
ولم يخرج الاسناد المسند اليه بقولك فعل ما لم يسم فاعله فان هذه الاضافة
تقتضي الاسناد الى المفعول كما لا يخفى على من له ذوق ومن لاحظه قيد الاسناد
الى المفعول لتحقيقه ماهية المبني للمفعول مع انه لو لم يلاحظه لدخل في التعريف
من نحو ضرب زيد واكرمت زيدا واذا اعطيته وحذف فاعل الاول [illegible]
الكاتبي لانه فعل لمفعول لم يذكر فاعله ويسند الى المفعول بلا [illegible]
احد طرفي الفعل كالفاعل فعند عدم الفاعل [illegible] ان يسند اليه [illegible]

ولا يجوز

ولا يجوز ان يسند الى غيره عند وجوده خلافا لسيبويه فانه قال [illegible]
ان شاء اسند الى المفعول به وترك ما سواه على نصبه وان شاء اسند الى غيره
وحذف المفعول لان كل ما هو داخل في عناية المتكلم فهو اسم قوله لو ولدت فقيرة
جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلاب باسناد [illegible] القصد الى الروايات
والابيات قال الا اذا كان الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت اي يسند
الى المفعول به كل وقت وزمان الا وقت ان يكون الثاني في باب علمت اي في افعال
القلوب والثالث في باب اعلمت فيجوز [illegible] لان الاول يقوم مقام الفاعل بالاتفاق
وقال في باب علمت لان الثاني في باب اعطيت يقع موقع الفاعل لعدم المانع واما
الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت فلا يقعان موقع الفاعل لانه
علم قائم زيد ولا اعلم فاضلا زيدا عمرا لانهما خبر المبتدا وحق الخبر ان لا يخرج
واجاز ابن الاصبع ذلك اذا كان [illegible] التنكير [illegible] الثاني والثالث
اللبس بالاول بالقيام مقام الفاعل واجاز [illegible]
[illegible] نحو ان يقال علم زيدا اخوك لانه التأخير [illegible] الثالث
والى المصدر ويسند الى المصدر نحو سير سير شديد [illegible] مدلول الفعل
ولا مانع من الاسناد اليه ووصف المصدر تنبيها على ان المصدر التأكيدي لا يجوز
[illegible] لعدم الفائدة فيها لانه جزء من مدلول الفعل [illegible]
ذكر [illegible] فلا يقال سير
الا ان يقصد صفة من التكثير كالدوام [illegible] بذلك القصد
القائم مقام الفاعل هو النوعي نحو سير سير شديد وضرب ضرب الامير وضربه

ضربه ورجع القهقرى واشتمل الصماء وقعد تحت ضرب بضربة وضرب الغد
ولا فيهما ثبت لا بد لمطلق الفعل مستند الى الطرفين ايضا اى الظرف من الزمان والمكان
والمكان منهما لا يبنى الفعل ويصح القيام مقام الفاعل ولا مانع عن نحو سير يوم الجمعة
وسير فرسخان لا يذهب عليك انهما لا يقومان مقام الفاعل الا بعد خروجهما عن الظرفية
وصيرورتهما اذا كان الكلام مطلقا عن المفعول به الصريح اما عند وجوده فلا امتناع
لقيام ايهما في مقام الفاعل كما اشير اليه اذا لم يوجد فكل الجار في الباقي منهم
اى من رجح المصدر لانه من مدلول الفعل واقرب اليه ومنهم من رجح الجار والمجرور لانه
مفعول به وان كان بواسطة ومنهم من رجح المصدر والظرفين على الجار والمجرور لعدم
افتقار العامل فيها الى الوسط وسكت عن المفعول معه والمفعول له لامتناع قيام
مقام الفاعل في المفعول معه وقيامه بالواو يلزم العطف بدون المعطوف عليه
ولو قام بدونها لم يكن مفعولا معه لانه انما يكون مع الواو واما المفعول له فلانه
يشعر بالتعليل فلان الكثير فيه ان في فعل غير معلل لا يقام مقام الفاعل الحقيقي
ضرورة ان الفاعل ولانه جواب لم للفعل والفاعل بينهما سوال قوله افعال
القلوب سميت هذه الافعال افعال القلوب لان بعضها للعلم وبعضها للظن
والعلم والظن مما يتعلق بالقلب وان كان للحواس مدخل فيهما قوله وهي حسبت
وخلت وظننت قدم ما هو للظن لكثرة الظنيات بالنسبة الى اليقينيات وجرى
مجرى البادي اليقين لكونه مسبوقا بالظن غالبا قوله وعلمت وزعمت ورايت
ووجدت زعمت يستعمل تارة بمعنى ظننت واخرى للاعتقاد والدعوى بدون
دليل والثلاث الباقية لليقين قوله تدخل على المبتدا والخبر على الجملة الاسمية

لبيان

لبيان ما هو عبارة عنه من الظن او اليقين فتنصبهما اي تنصب المبتدا والخبر جزءا
تعرفهما اللفظي وتعرفها المعنوي افادة معناها في الجملة التصرف
المعنوي بناء على النسبي المنقطع في القسمة افعال القلوب
لان تحقيقه ان افعال الظن واليقين قوله ومن خصائصها لا زمان لذلك الاصول
على المبتدا والخبر ونصبهما على المفعولية اذا الشيء بمعنى اخر يتعدى باب
فقط بخلاف الباقية فان لها معاني اخر يتعدى بها الى واحد فقط فان ظننت اذا كان
من الظنة بمعنى التهمة لا يتجاوز واحدا الا ان التهمة لا يقتضي الا متعلقا واحدا
مفعولها هو على المتهم اذا استعمل بمعنى معرفة الشيء
فقط بمعنى معرفة الشيء بصفته لم يقتض الا مفعولا واحدا نحو علمت زيدا اي عرفت نقيض
جاء ذلك ان جحدها يتعدى الى واحد كذلك اذا استعمل ادراك
بحاسة البصر لادراك الذات بصفة لا يتجاوز واحدا نحو رايت بمعنى ابصرته
وكذا وجدت اذا استعمل بمعنى لا يعرفه الشيء بصفة لا يقتضي
الا مفعولا واحدا نحو وجدت الضالة اي اصبتها فقدت الشيء وكذا
لا يتجاوز واحدا اذا استعمل بمعنى القول بدون
دليل يقتصر على الواحد كقوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا او بمعنى
هذا الحق بدون دليل واما زعمت بمعنى كفلت الكفالة
لا تتعلق بالقلب اصلا يتعلق بالقلب
طريق ادراك القلب قوله ومن خصائصها جواز الالغاء
افعال القلوب الالغاء الا في افعال القلوب

ان لا يجعل احد المتنافيين على الآخر فتقديم الخبر العمل هو ان الافعال ابطال علامة
المفعولية لفظا ولا معنى محلا لا امر هو توسط هذه الافعال بين معموليها
نحو زيد ظننت مقيم او تاخرها عن معموليها نحو زيد مقيم ظننت والاخير الغاؤها حين
تقدمها على معموليها لعدم ابرزيه من حروج من الضعف بتقدم احد المفعولين
الكلية الاعتد من يتعد به فانه ذهب الكوفيين الالغاء حين التقديم نظرا الى
صلاحية المفعولين لان يكونا مبتدا وخبرا والفرق قولهم عبد الله اظن
ظن متعلق بغير الصدر اي المفعول الاول والمعنى عبد الله اظن ظني متعلق
ثم اعلم ان وجه الالغاء حين التوسط والتاخر هو من الضعف عليها بتاخرها عنهما
او عن احدهما مع كون استقلال المفعولين كلاما ومع افادة معناها على الجملة
وبيان ما هو عبارة عنه من ظن او علم فان قيل زيد ظننت مقيم او زيد مقيم
ظننت كان المعنى زيد مقيم في ظني لكن حين التوسط يضعف الالغاء تقدمها
على احد المفعولين وحين التاخر يقوى الالغاء لان فيها وضعها بتاخرها عنهما
جميعا واما الاعمال فلانها افعال والافعال تعمل متقدمة ومتاخرة والتعليق
بالرفع عطف على جواز بالرفع عطف على جواز اي ومن خواصها التعليق
لان التعليق في باب ظننت يوجد لاجل احد المتنافيين على الآخر والالغاء جائز
عطفها على الالغاء لان التعليق واجب والالغاء جائز وهو اي التعليق ابطال علاقة المفعولية
لفظا لا معنى وهو اذا بتوسط صدارة اسباب التعليق التي هي لام الابتداء وكلمة
الاستفهام وحرف النفي لاجلا لوقوعها بعدها على مدلول الجملة نحو ظننت
زيد منطلق فالجملة منصوبة المحل على المفعولية لوقوع العامل على ما قبل وزيد

فان قيل

فان قيل فليكن زيد مقيم ظننت كذلك لوقوع الظن على ان زيد بعده مقيم فلم الالغاء
ابطال المفعولية لفظا ومحلا قلنا فلت زيد مقيم منصوب المحل على المفعولية
ظننت قيل لكن المانع عن النصب اللفظي فانا نقول يعني انه لو كان مفعولا
لا نتصب لفظا لعدم المانع عنه فهو ليس بمنصوب لا لفظا ولا محلا بل لفظي ظرف
المعنى كما اشرنا اليه بخلاف علمت لزيد منطلق فانه منصوب المحل لوجود المانع
عن النصب اللفظي وهو اللام بالتغيير ثم اعلم ان تعليق هذه الافعال قبل احد هذه
الافعال سابقا بشرط ان يتقدم على المفعول الاول كما شئت المعنى واما اذا
تاخر عن الاول كقوله تعالى لنبلوكم ايكم احسن عملا يعني لنعلمكم لانه لتعلق المبتدا
والا خبار فلا تعليق الا بالنسبة الى الكتاب لا انه لا مانع عن العمل في الاول لفظا
نحو علمت ازيد عندكم ام عمرو وانبهم في الدار وقع هذان في جواب ازيد
عندكم ام عمرو وانبهم في الدار فالمعنى علمت جواب ذلك السوال فالمضاف
محذوف والمضاف اليه مراد المعنى واذا لم يقعا في جواب السوال فالمعنى علمت احدهما
بعينه عندكم ما يقتضيه الاستفهام بالهمزة وام وعلى هذا الكل استعملت
ومقتضاه وهو التعيين ولو اردت علمت احدهما لا بعينه عندكم لم يبعد
ويكون لفظ علمت فيهما ما يستفاد من الهمزة وام وهو علم احد الامرين
عند المخاطب على التعيين قوله الافعال الناقصة وهي افعال وضعت لتقرير
الفاعل على صفة غير مصدرها وسميت ناقصة لانها لا يتم كلامها بل
تفتقر الى المنصوب وذلك لان تمام الكلام باجزائه والكلام ها هنا اسماؤها واخبارها
هي انقص منها فيكون لا اخبارها فانه اذا قيل كان زيد قائما او صار زيد غنيا
شان

٥٨

فالمعنى وجد قائم في الزمان الماضي وزيد متصف بالغنى بعد الفقر وما قال بعضهم
كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول في الزمان الماضي
ليس بشيء لانه خلاف المتبادر ولان الكون بمعنى الحصول مصدر كان التامة لا الناقصة
لانه يقتضي ان يكون كان جزءا من الكلام وقد عاد حالا لا جزءا تاما (قوله) وهي كان واه
في الافعال الناقصة التابع اطلاق ما التبادر وكل استعمالهما كان اه والمجموع ثلاثة عشر
لفظا ومنها جاء وغدا وعاد وراح واضحى وقد مثل قولهم حتى قعدت كانها حربة
بمعنى صار (قوله) ترفع الاسم وتنصب الخبر اي تدخل على المبتدأ والخبر وتستعمل فيها رفع
وتنصب الخبر نحو كان زيد منطلقا والاصل زيد منطلق هذا هو المشهور فيها المعنى المشترك
فيه نحو غيرها ولكل منها معنى خاص معنوي كالنقل الى الماضي في كان والانتقال
من شيء الى شيء في صار وهكذا (قوله) وكان تكون ناقصة اه اعلم انه لما بين التعريف المعطي
المشترك بين الكل شرع ان يبين التعريفات المخصوصة بكل فقدم البيان على كونها
ام الباب فقال وكان تكون ناقصة تدل على ثبوت خبرها لاسمها في الزمان
دائما نحو كان الله عليما او منقطعا نحو كان زيد قائما وقيل انها في الاول زائدة معنى
لتعالي علمه تعالى عن مقارنة الزمان وفيه نظر لان المقارنة لتعلق العلم
بالمعلوم لا لنفس العلم وتكون تامة بمعنى وقع ووجد لا تفتقر الى الخبر اي تتم بالمرفوع
نحو كان الامر (قوله) وقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي من وجد في المهد
حال كونه صبيا وطفلا ويجوز ان يكون زائدة والمعنى كيف نكلم من في المهد صبيا
اي من حصل في المهد حال كونه صبيا ولا يجوز ان يكون ناقصة بمعنى كيف نكلم من كان
في الزمان الماضي في المهد صبيا اي كيف نكلم الآن من شانه الصبي والطفولية والوجود

في المهد

في المهد في الزمان الماضي اذ لا يتجه استنكار التكلم واستبعاده وسا في الاولية
الكل ممن تكلم الآن فهو من شانه الصبي والطفولية والوجود في المهد في الزمان
الماضي وتكون زائدة لفظا ومعنى نحو ما كان احسن زيدا اي ما احسن زيدا وجيء به للتاكيد
ولا يبعد ان يكون غير زائدة معنى ويكون المقصود منه التعجب في الاحسان في الزمان الماضي
وقد مثل في قول العرب ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان
مثلهم زائدة لفظا ومعنى لاحتمال العدم من زيادتها (قوله) كما في قوله جياد بني ابي بكر
تسامى على كان المسومة العراب اي على المسومة العراب وقد لفظا لا معنى نحو زيد كان
قائم اي قائم في الزمان الماضي فهي زائدة لفظا لعدم عملها لا معنى لافادتها الزمان
الماضي وقد زيادتها معنى لا لفظا فقد قال بها البعض في كان عمرو كان الله عليما
فانهم قالوا هي غير زائدة لفظا لكونها عاملة وزائدة معنى لتعالي علمه تعالى
عن مقارنة الزمان والحق ان حرف التعريف الا فيه ويكون مضمرا فيها ضمير الشان
اي يكون اسمها ضمير الشان اي ضمير يدل على الشان والقصة واضافة الى الشان اضافة
... لهذا الضمير اربع علامات عدم تقدم المرجع وكون خبره جملة وعدم
رجوع الضمير منها اليه ويكون مفهوم الشان قالوا انه استلزم الاجمال والتفصيل
لا يستعمل الا في موضع التفخيم فلا يقال كان زيد حاكما لعدم الفخامة في الحكاية ان قيل
هذا يقبل كونه قسم الثاني في اسمه لان كان اسم ضمير الشان قسم الناقصة قلنا يعني
كلامه يكون ناقصة بان لا يكون اسمها ضمير الشان وناقصة بان يكون اسمها ضمير الشان
على ان التقسيم الى العام والخاص على سبيل منع الخلو جائز وان كان مستقيما ان
قيل كان عليه ... يكون بمعنى صار كقوله بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن

قد كانت فراخا بيوضها اي قد صارت بيوضها افراخا ولا تستعمل ان يكون زيد ونحوه
الكون بمعنى الحدث ولا استقلوا بهما حول الفراخ على البيوض او ان يكون للدلالة على الماضي المنقطع
بوجه سبق الفراخ على البيوض كما لا يخفى على من له ذوق ولا يستعمل ايضا ان يكون
اسمها ضمير الشان تابع لفظي هو نصب الخبر فهو لا يخرج عنه الا بالحمل ومعنويها هو حصول
الفراخ على البيوض فتعين ان يكون بمعنى صار والمعنى كانت للنطى او المركب الشرعي
قطا الحزن قد صارت بيوضها افراخا اي انتقلت بيوضها من صفة البيضية الى
الفرخية وهو هذا الاحتمال من الاستقامة والصحة قلنا يمكن ان يرجح الثاني نقضه
ومنع لما كان يكون ناقصا للزمان الماضي وبان يكون للاستقبال مع انه يمكن ان لا ينقض
لانقضه ولا تعرض للتكون اسم ضمير الشان لاختصاصه بنحو كما هو دابه
وهذه المسالة ميلا الى الاختصار ثم نقول ان المصنف اذ كان قصد البيان على اتم
الباب في باب عليان تفصيل الباب بقدر الوسع على وجه الاختصار فاعلم ان
صار يستعمل ناقصا للانتقال من ذات الى ذات نحو صار [illegible] ومن وصف الى
وصف نحو صار زيد غنيا اي انتقل من الفقر الى الغنى واخرى تامة للانتقال من جهة
الى جهة اخرى نحو صار زيد الى عمرو اي ذهب انتقل من هذه الجهة الى جهة عمرو واصبح
وامسى واضحى مرة تقرن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة اصبح تقرنه بالصباح واضحى
بالضحى وامسى بالمساء واخرى تستعمل للانتقال من شي الى شي نحو اصبح زيد غنيا وامسى زيد فقيرا قال
عدي بن زيد اصبحوا كانهم ورق جف فالوت به الصبا والدبور اي ثم صاروا والشبه بين الورق
الجاف انهم انتقلوا من النضارة والطراوة الى الرثاثة وهاجروا واضطربوا
بالحوادث كما ان الورق الجاف [illegible] انقلابات بالرياح وفي الصراة انهم في الضحى على حسنه

الضحى

الضحى وان تقترن مضمون الجملة بالضحى زمانا دون زمان وثالثة يكون تامة تفيد الدخول في هذه
الاوقات نحو اصبح زيد وامسى زيد بمعنى دخل في الصباح والمساء فلان جيد اذا تسمع
اذا قيل له اضحى جليسها اي دخل جليسها في الضحى وظل وبات لهما معنيان
اقتران مضمون الجملة بالوقتين الماضيين وكونهما بمعنى صار نحو قوله تعالى واذا بشر
احدهم بالانثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم انتقل وجهه بالبشر من صفة البياض الى السواد
لاستثقال ولادة الانثى خشية املاق او حذف لحوق العار من عدو لها تحت
تصرف الغير او الانتقال الى السواد لكراهة ولادة بالنسبة ما لا يختص بحصن الارتفاد
يستقيم الولادة الفاسق الوجه بالسواد في خصوص النهار فهو هنا للانتقال كصار
وعدا وغاد وغدا وراح وجاء هو مرة يكون بمعنى صار واخرى يكون تامة فيقال غاد
زيد بمعنى صيره [illegible] قال الشاعر غدت من عليه البيت او انقلت من عليه وطارت
وبني راح زيد اي ذهب بعد الزوال قال الاخر بيضات رائح متاوب اي ذاهب بعد الزوال
متاوب راجع الى مكانه اول الليل واما آض فهو بمعنى صار فقط وقد يجيء جاء بمعنى
صار في قول العرب ما جاءت حاجتك ليس بحقيق لانهم يقولون كلما انزحار التي
فقط ولا يعتنون الا كثر بعض بل يعني كلنا اشرف صار بالاكتفاء على هذه
القصة وهي كونه فقط واما قعد فقعد بمعنى صار في موضع التشبيه فلم لا انه
يقال قعد زيد كانه سلطان بمعنى صار كانه سلطان ولا يقال قعد زيد كاتبا بمعنى
صار زيد كاتبا وما في اوائلها ما النافية وهي ما زال وما انفك وما برح وما فتي
[illegible] زجرها لغا عليها [illegible] النفي على النفي اثبات وفي الزوال استمرار
[illegible] الا زال اعدتها الى

وكقوله امر النبي فقلت والله ابرح قاعدا اي لا ابرح وفي التنزيل تالله تفتأ تذكر يوسف
اي لا تفتأ وما في ما دام او دام المصدرية الظرفية فعلى تجدده ثبوت خبرها لاسمها
نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس وقت دوام جلوس زيد وينبغي للحال نحو ليس زيد قائما
الآن ولا تقول ليس زيد قائما غدا وبعضهم جوزانه للنفي مطلقا محتجا بقوله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم فان عدم صرف العذاب عنهم امر استقبالي يكون يوم القيمة والجواب
ان الكلام الاستقبالي في خبر الله تعالى منزل منزلة الحال لامتناع الكذب في خبر الله تعالى فكان عدم
صرفهم العذاب هو غير مصروف عنهم الآن قوله ويجوز تقديم خبرها على اسمها وعليها
اقول لا خلاف في جواز الفصل بتقديم الخبر على الاسم ... مؤخرا وعند كون معمول على
الاصح فعند تقديم عند الاماني ان ما ... من النحو المنفصل على البحث تقديم
الخبر على الذي في اوله ما نافية كانت او مصدرية بل تقديم التقديم على الاسم فقط ودليل
لا فضيه كلا من النافية والمصدرية لكونهما مقتضية صدر الكلام فلا يقال ابرا ما زال
زيد ولا اجلس جالسا ما دام زيد لا خلاف في الاحيفية الا ابن كيسان في غير دام
النحويه الافعال الاربعة قبل دخول النافي منفية فبعد دخول النافي يصير مثبتة
لان نفي النفي اثبات فهي ككان ورد ذلك خطا ابي ... في قولهم لا تنفك الا مناخة
على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا او لم يكن اثباتا لما كان الخطيئة جهة منه لجواز التقديم
وغير الموجب اتفاقا والجواب ان العبرة لصورة النفي في نظر القوم لان بحثهم يتعلق بالالفاظ
ولذا كان الاصح جواز التقديم على ليس مع تحقق النفي المعنوي وقيل المدار شرعية الاثر
لان الامر عند كون ما ساكنة ... في الكل على النفي لتحقق صورة النفي وان كان في ... المجرد التمني
وفي الثاني ... ان الثالث ان ... على الكون عند المخاطب الا ما كان المبادي على ...

وجه ذلك ان الافعال الاربعة منفية في الظاهر ... فقلنا الاصح جواز التقديم على ليس
وربما بعضهم ذهب الى امتناع التقديم عليه ذهابا الى المعنى والى انه مختص على مضعفه
العمل المتصرف باسكان العين الضعف فيه والذي يبطله قوله تعالى الا يوم
يأتيهم ليس مصروفا عنهم فان يوم صلى مصروفا وقد تقدم على ليس ... معروفا خبر ليس
واذا جاز تقديم معمول المعمول على ليس فتقديم معموله احرى لانه لم يتعرض المصنف لبيان
على ضعف سندها وعلى انها لا اعتداد بها افعال المقاربة هي افعال وضعت
لرجاء قرب الخبر او لحصوله قربه او لقرب حصوله اي حصول الخبر وعامة النحاة قال الاول كما
وهي لرجاء قرب الخبر نحو عسى الله ان يشفي مريضكم مرادي كما في قرب شفائه الحال
ترجو من الله الا مطلوع منه لان في قرب شفائه فقد حصل لكن نحوله نحو زيد
ان لا يبرأ عن مرضه ولكونها انشاء الرجاء القرب كلها لا يتصرف ولا يجيء منه مضارع
ولا غيره الا ... عسى ... حيث انه يخالف اخواتها فانها
لكونها اخبارا تتصرف ويجيء منها المضارع وغيره كقوله يكاد البرق يخطف ابصارهم
وكذا ... او ... شكل ... في بعض ... فقربها ... كان ... حصول
... الحال نحو كادت الشمس تغرب اي قرب ... فقد حصل ... وقد
... تقرب ... وكمال المناسبة ... نحو كاد العروس يكون اميرا ...
... الا ... فقد حصل ... امرا ... بينهما ... كان العروس
... وشكل حصل اخذ وطفق ... حصول الخبر ...
... وطفق ... كربت الشمس ... حين اقل قربها ... كان اي ...
الا ... فقدم ... الفاعل ... فان قيل فلم ... لها على

انفراده ما وهو انما قصدنا بالتنبيه على ثبات ذلك الباب قلنا اختصاصها بكونها لان
يضا وتقديمها القرب اقتضيا ذلك ليبحث فيه عن تفاصيل القرب ويبحث فيه
ان ما جرى مضارع بدون ان وما جرى مضارع معها فاده اوما كلها يجى في الاول
هذا الا ان جرى عسى ان مع المضارع الا استثناء منقطع ولا بمعنى لكن ان في عملها
كما كان اوهم ان كلما يصلح خبرا لكن يصلح خبرا لهذا الباب ودفع ذلك الوهم بقوله
الا ان جرى عسى او بمعنى لما جرى كان فلا يلزم ان يكون مضارعا مجردا من هذا الباب فان جرى
او يكون الا مضارعا وذلك لان الوضع لافادة القرب في الحال الرجاء او حصول او
الشروع ان يكون جرى صيغة الحال ليكون ادل على مقتضاها وقولهم عسى الغوير
ابؤسا شاذ وارد على الاصل المرفوض اما مقارنة ان بجرى عسى فلانها لرجاء الوقوع
في الاتي لكونها للرجاء ايضا ادل على مقتضاها وملاءمة لما هو الوضع منها عسى
زيد ان يخرج او قارب زيد الخروج على معنى ذا الخروج على معنى والا لا يستقيم الحمل الا باب
من دواخل المبتدا والخبر فلا بد من تقدير المضاف ومن جعل المصدر في الاسم للمبالغة
ومن وضع ان مع المضارع فاعلا لها او تقييد عليه الخروج يكون تامة بخلاف عسى زيد
الخروج لكن في الحقيقة انما يجرى المنسوب والمنسوب صلة ان ويحتمل في
صلتها اى تعين على ان مع الفعل اذ لا وجه للاختصار لان وضعها على انما يتوقع
ثبوت المنسوب لديه رجاء اعلم انه يجوز ان يعتبر المرفوع في هذا الاستعمال الاسم او
ان مع الفعل خبرها فعلى الاول يقال عسى ان يخرج الزيدان والزيدون وعلى الثاني
ان يخرجا او يخرجوا او على الثاني الا جرى في الفعل المضارع بغير ان اما وجه كونه مضارعا
فلذلك ما مر واما تعليمه مقارنة ان فلانها للرجاء والقرب في الاتي متوجه

فيها نوع

فيها نوع منافاة في الوقف كانت بالنظر الى فهم ولما كونت اقتضا ت ذلك اجرا
استعمال الاصل المرفوض وتحذف عسى وتكاد اى يجرد جرها عن ان تكن
كاد كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وقد يشبه كاد ايضا بعسى
في قاله ... كاد من طول البلى ان يمصحا وكرب مثل كاد في تجرد جرها عن ان على
الاقرب ... لما ينبغي مع جر كان كما لا يخفى على المتامل فعل التعجب لكثرة استعماله
ولو او شكر فعلها في الاستعمال ... كاد ... في تجرد جرها عنها ... عن سياقها
اخرى نحو او شك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد كعسى ان يخرج زيد في الاحتمالين
ولو اوشك زيد يخرج ككاد زيد يخرج قال يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها
نعم اى المدح والذم وهما ما وضع لانشاء مدح او ذم فلا يرد علينا نحو مدحت
وذممت لان وضعها الاخبار وكونهما الانشاء مدح او ذم عامي نحو
وكذا لا يرد نحو امدح واذمم والامدح لان الموضوع وضع لانشاء مدح او ذم
ولا يكون ماخذ الاشتقاق لفظ المدح والذم ولا عبارة الوضع اختار لفظ
الانشاء وعن ما هو اصطلاح في باب صيغة على حدة وعبر عما هو غير اصيل فيه بلفظ الجار
نحو باب نعم اى الاصل والفرع وهما نعم وبئس بكسر الفاء وسكون العين
والاصل نعم وبئس بفتح الفاء وكسر العين وقيل النقل الى الانشاء يجوز فيهما
ما يجوز في نحو فخذ اللغات الاربع الاخرى احدها اصل وثلثها فروع وبعد النقل
الى الانشاء يتعين كسر الفاء وسكون العين لان الانشاء لا يقبل التصرف والاول
اعنى بالانشاء ذم وكل منهما بدل فلان على سبيل مرفوعين لاقتضاء كل منهما
فاعلا ومضمرا انه لا يشكل فيهما مشكل التفضيل بعد الاجمال لان كلا من المدح والذم

موضع مبالغة ومقام افراط وان لم يبن في الفاعل لكونه فعلا وصدق
رسم الفاعل عليه اشتهر في المخصوص بالمدح في نعم والذم في بئس نحو نعم الرجل زيد
وبئست المرأة دعد ثبت بالشكل على انهما وان كانا بسبب النقل الى الانشاء جامدين
لكونهما لم يسلبا التصرف التاء الساكنة عند كون الفاعل مؤنثا بل يجب تأنيثهما عند بعض
نحو نعمت المرأة هند وبئست المرأة دعد وترتب ايضا على الحكاية الكوفية
حيث ذهبوا الى اسميتهما متمسكين بقوله تعالى نعم المولى ووجه انه يقال بئست المرأة
دعد بئسا التانيث الساكنة وهي لا تلحق الا الفعل فيهما فقدروا المنادى وفي قوله [illegible]
بانهما الفعل محذوف وما تقدير بالله نعم المولى ثم انهم ذكروا في المثالين وجوها احدها
ان يكون المخصوص فيهما مبتدأ والجملة خبرا مقدما بتقدير نعم [illegible] الثاني ان يكون
المخصوص خبر مبتدأ محذوف كانه لما قيل نعم الرجل وبئست المرأة قيل من الممدوح
او المذموم فقيل زيد ودعد اي هو زيد وهي دعد الثالث ان يكون بدلا من الفاعل
ويكون مساق الكلام لا الفاعل كالبساط لذكره والرابع ان يكون عطف بيان
وتتمة للفاعل لايضاحه وكشفه ومساق الكلام لاي الفاعل الا ان [illegible] وحينئذ
التعريف بلام الجنس للاستغراق لان الاستغراق انسب بهذا المقام لانه يدل على
ان المخصوص قائم به مناقب الجنس او مثالبه ومقام المدح والذم مقام الافراط
ومنع ابن الحاجب ذلك كون اللام للجنس ذاهبا الى ان اللام للعهد الذهني [illegible]
نحو [illegible] ان المخصوص لا يكون عبارة عن الجنس والافراد [illegible]
عبارة عن [illegible] يكون تعريفه [illegible] نعم رجلا زيد وحبذا رجلا زيد بمعنى نعم الرجل
زيد بالاجماع والاستغراق في المضمر الاشارة والجواب الاول انه من قبيل [illegible]

كما اشتهر

كما اشتهر اليه والمعنى انه قائم بالمخصوص الجنس جميع الافراد من المناقب او
المثالب وعلى الثاني لا يكون المضمر والاشارة للاستغراق [illegible] يقصد بكل
منهما الى [illegible] في تعريف الفاعل في نعم وبئس نكرة منصوبة او قد يقر فاعلا هذا
الباب نعم او بئس نكرة منصوبة اما [illegible] الضمير المنصب بعد الاجمال واما التنكير
فلوجوب تنكير التمييز واما النصب فلامتناع اضافة المضمر وقد يجمع بين الفاعل الظاهر
والتمييز تأكيدا او مبالغة [illegible] زادا نعم الزاد زاد ابيك زادا ثم
البصريون على ان المضمر في الباب لا يتغير عن صورة المفرد المذكر ولا يطابق التمييز بل يقال
نعم رجلا ونعم امرأة ونعم رجالا ونعم نساء لانه عبارة عن شيء ذهني غير ملاحظة
بصفة غير الشيئية فلا وجه للتانيث والجمع والكوفيون يجعلونه مطابقا للتمييز
ويقولون نعمت امرأة دعد وهكذا لانه عبارة عنه لكن اجماع الفريقين منعقد
على كون [illegible] الاشياء فيكون نكرة [illegible] قد يحذف المخصوص اي عند قيام القرينة
[illegible] من الكلام فلا يحذف الا مع القرينة كقوله تعالى فنعم الماهدون والمراد فنعم الماهدون
نحن والقرينة قوله تعالى والارض فرشناها لانه بمعنى مهدناها فالفارش هو الماهد ومنه
قوله تعالى في قصة ايوب عليه السلام نعم العبد اي نعم العبد ايوب والقرينة مساق الاية
[illegible] وفي افادة المدح على سبيل [illegible]
[illegible] في الباب [illegible] جاريا مجرى نعم لانه [illegible] عن صورة الاخبار بخلاف نعم
ولان فاعله لا يكون الا [illegible] كثر [illegible] وجب رفع الفاعل
على الاصل [illegible] فصار [illegible] حقيقة
تقشر اعلم ان ما ذكره في المخصوص [illegible] من الوجوه جار في المخصوص بحبذا مع زيادة هي

ان يكون تحت استناده المخصوص مجرد صفة للدوح وزيد وهذا لا ينهض الا على مذهب من
يقف التمييز على الفعلية عند التركيب وان يكون المخصوص فاعل حبذا وهو مذهب
من يقف الفعلية عند التركيب من العلتين من يجعل الفعل الفرق بالاسم الذي عقيب
اسم [illegible] لان المخصوصية هو ضعيف لانه قد يقال حبذا زيد رجلا وزيد ولا يعرف بالالف
قوله وساء يجري مجرى بئس حملا من باب الاضافة لانه في صورة الجزء ويستعمل الاخبار كثيرا
نحو ساء في زيد عملي مثلي ترتيب احكام هذا الباب تجانس الفاعل والمخصوص فيقال
بئس مثل القوم الذين كذبوا على حذف المخصوص اي بئس مثل القوم الذين مثلهم [illegible] على
الفاعل بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا [illegible]
قوله فصل التعجب وهو انفعال النفس عند ادراك امر غريب
[illegible] ادراكها احيانا خفي عليها سببه او غريبا وخارجا عن العرف والعادة
وهذا اما افعله وافعل به اي صيغتان احداهما افعل كالرم والاخرى افعل
على صيغة الافعال قوله ولا يبنيان اي هذان الوزنان لا يبنيان ولا يبنى
من الفعل [illegible] ثلاثيا او رباعيا مجردا او مزيدا فيه او غير
[illegible] ثلاثي [illegible] جميع الحروف [illegible]
والثاني [illegible] اخلال بالوزن [illegible] الاصل [illegible]
لا يوخذ منها افعل التفضيل فلا يوخذ منها صيغة التعجب لان بينهما تشابها
في [illegible] المبالغة قوله [illegible] ولا [illegible]
[illegible] عن الوزن والعيب [illegible] لاحدهما فذكر [illegible]
وفائدة [illegible] ولا [illegible] لان المراد بالعيب الظاهر قوله

ويتوصل

ويبنى من الالوان والعيوب [illegible] باشكال [illegible] التعجب فانه يمتنع بناؤه منه
يتوصل الى التعجب منه بحجي اشد اي يجي فعل التعجب مما يمتنع بناؤه منه ويجعل مصدره
ما يمتنع بناؤه منه له معمولا له ويقال ما اشد دحرجته وما ابلغ سواده وما اقبح
عوره وكذا يقال اشدد بدحرجته وابلغ بسواده واقبح بعوره فيحصل التعجب
منه ولو بني بدون واسطة من التعجب والمبالغة وقد ما اولاه ومعرفا وما اعطاه
الافعال شاذ عند الجمهور ويحكى عند الاخفش [illegible] وما اشهاه
[illegible] على خلاف القياس [illegible] كلامهم
مع ان باب التعجب افعل التفضيل وهو لا يبنى بتفضيل المفعول [illegible]
خلاف القانون قوله وما بعد ما افعل مبتدا وافعل خبره هذا مذهب سيبويه
الاخفش [illegible] على انه وراي الاخفش انها موصولة والجملة صلتها
وهي مع صلتها مبتدا محذوف الخبر والتقدير الذي احسن [illegible] شي [illegible]
[illegible] لان [illegible] عند الاطلاق وهو انه تركيب [illegible] لا
وجوز الفضل على خلاف [illegible] وحلا وقانون [illegible] انها استفهامية مبتداء
[illegible] التقدير اي شي احسن زيدا [illegible] الحركات [illegible]
[illegible] وما افعل به [illegible] بزيد [illegible] زيد [illegible]
كما هذا التعجب الا انه [illegible] الامر لانه على تغير المعنى [illegible] المعنى الاخبار [illegible]
[illegible] والبا [illegible] التعجب [illegible] لان [illegible]
عن التعجب [illegible] امر [illegible] ان [illegible]
[illegible] بالكرم والبا زائدة [illegible] للتعدية او [illegible]

انما كرر الباء للتعدية خلافا للاخفش لانه وانما هي في ايضا نعتقد للانتقال الى الاستد
بخرج ... كالاسم لان المتعدي في ذلك المعنى في هذا المعنى لا يد عليك لانه احد ... فيهم
فيها الى المعنى ... لا الى المعنى ... فان المعنى المنقول اليه كلام الى ... واحد ان فيهم
حال العبد ... حال ما ... فلما ... وفيه ... علاقة الا ... ص
الكرم ... بمعنى ... الكرم كما عند ... الاخر ... زائد ... الاخلاق
لا ... فيما ... ما ... فلهم ... الا ... في ... فيه

باب العطف هذه القسم ... اللفظ هو العطف وهذا القسم ... ابدا
وهي ... جزء الكلام ... هو ما دل على معنى ... او ... دلت على معنى في غيرها ... ويقيد
لا ينفصل ... وقد ... دل على ... في ... وكالاسم في الاصل
فانه دل على النوع ... لا ... ما ... دل على ... ملحوظ باعتبار
... في ... الحصر فانه دل على ... خصوص ... ملحوظ بين ... البصرة
على انه ... وحفظها ... لاجتماعها ... كونها احدهما ...
في ... وهنا ... الى الاول ... منافية وهي الجارة
كما قد ... هذا ... الاجمال ... في التفصيل فقال ... الاضافة
وهي ... اي ... الاول من الاضافة ... الاضافة ... لانها
معانى الافعال اي ... الى الاسماء ... بزيد فانه الباء ... معنى
... ما ... بالجارة ... فانه الباء ... بزيد
... وما لانها ... الاعداء
الا ... المخصوص ... المدة ... معناها ... مطلقا

والازم

واقول ان يكون ... الابتداء ... في الغاية ... معانى الاول ...
بالظلمات من قبل الساعات ... كانت او غيرها وقد يكون الابتداء ... دون
الغاية ... اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ومواضع التبعيض ... والزيادة ...
في النفي للابتداء كما ... عند ... ابن سيبويه ... زيادتها ... الا ... الاخفش
... مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم ... ان يكون زائدة ... للتبعيض ... الليل
يغفر لكم بعض ذنوبكم ... ولا ... في قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لان الخطاب
بالاول لامة نوح عليه السلام والثاني نزل في امة محمد عليه السلام وعلى تقدير تسليم
... ان يكون الاستغراق في قوله تعالى الذي يغفر الذنوب جميعا حقيقيا
... لا يجوز ان يكون عرفيا ويكون المراد عموم ... على تقدير تسليم ان ...
... حقيقيا ... بالمفهوم المخالف في ... يغفر لكم بعض
ذنوبكم ... في ... بانها بيانية ... والتقدير يغفر لكم شيئا
هو ذنوبكم ... الى وحتى للانتهاء الا ان حتى ... بعدها في حكم ما قبلها فاذا
قيل اكلت السمكة حتى راسها ... البارحة حتى الصباح ... الصباح
... في حكم ... الا ... وقيل حكمه ... الا ...
... في ... حقيقة فيهما ... في ... الصدر الغاية ... الدخول
... السمكة فان السمكة ... الراس ... الاجزاء وكقوله تعالى
... الى المرافق فان ... الى ... منها ... الغاية
وكون الغاية ... حكم ... الفصل ... الاشكال
... من ... حتى ... والاصل ...

لا تبعه فالضمير يرجع بعض وحتى لا يلزم المرأة منها الذي في عاطفة مع متبوعها عاطفة
نحو المسألة المتمثل بجوه الاعراب الجر يستدل على كونها جارة والنصب على كونها عاطفة
وموضع الجر على كونها ابتدائية والتقدير حتى لا يشبهها كونه وقد حقق مسائل يا ابن ابي يزيد مثل
قد وفي ما ماكان في معناها الظرفية محققة كانت نحو زيد في داره وركض في الميدان او مقدرة
نحو النظر في الكتاب وسعى في حاجته فان النظر والسعي يمكنان وستغرقان في تحصيل الحاجة و
تخرج سطور الكتاب على زيد والركض واستقرا منهما في الدار والميدان وفي ابتغاء الاصفنكم
في جذوع النخل التصفيق منهما واستعلى اصلها الظرفي فالصلوب في الجذع على الكاين في الظرف
وهو الظرفية الاصلية الدخول قد والباء للالصاق حقيقة نحو به داء اي التصق
فامر وجهه مجازا نحو مررت بزيد التصق مروري بموضع يقرب منه زيد ومنها اقسمت بالله اذا
ومعنى الحلف فيه بلفظ القسم ويستعمل الاستعانة نحو كتبت بالقلم وبتوفيق الله حججت وكذا كل
مادخل الاكل والمصاحبة نحو خرج عليهم بثياب السفر اي معهم والمقدرة مع المنفصل كقوله تعالى ولا تلقوا
بايديكم الى التهلكة نحو زيد بالايدي لانه يتعدى بنفسه لا لنا على حذو الجار والاعراب بالسوراي
لا تبعد الفصوبة في المرفوع نحو كفى بالله شهيدا او بحسبك زيد اي كفى الله وحسبك زيد
الا انه زيادتها مع المنصوب اكثر منها في المرفوع لكونه الجار منه موضوع على المفعولية ويزاد في
وجر الخبر في النفي سيما على غيرها الاولى اولى فانهما قياسي قد واللام للاختصاص اما تنوع
الفعلية نحو المال لزيد او بدونه نحو الجل للفرس والشيخ عمم التمليك كالاختصاص من جعل نقيضه
تمثيلا للاختصاص فقد في اكثر ما لم يكن حقوق ذلك بما ورد ذكره مثل الدنيا لا يضيع هذا الفعيل على رأي
سيبويه على تقدير وقال ابن الحاجب في ايضاح المفصل اللام في قولهم لا ابا لزيد وقد يستعمل
للتعليل نحو جئتك للاصلاح وتكون للعاقبة التي هي على الايام ذو حبيبة

ودبيبة فان عدم ثاني الاجل الآخر وعدم حمل وجه وحيد تحقيقي حيوا نحو على
مرور الايام متنوع منها قد ورب للتقليل اي لتقليل النوع من النوع نحو رب رجل كريم
فان الرجل الكريم نوع من مطلق الرجل والمتكلم يستخبر عن مطلق ورب لها خصائص
لا تدخل الا على نكرة ظاهرة او مضمرة ويجب توصيف تلك النكرة وان كانت ظاهرة ففي
رب رجل جواد وتمييزها عنصوب اذا كانت مضمرة نحو ربه رجلا وجه الوجوب ان رب للتعليل
والنظام الصفة نجيبه فان الرجل الكريم اقل من مطلق الرجل وان الغرض الغائب سالم منه على
الشيء والاجنبي فتعين لوجوبها الكلام بالتقليل ويجب تأخرها مثلها هنا لا انها الا انشاء التقليل
وكل ما وضع للانشاء فله صدر الكلام فان قيل صدور الانشاء عن المتكلم
ووقوعها على الرجل الذي في رب رجل جواد لقيت نسبة اخبارية محتملة للصدق
والكذب فلا وجه تحقق الانشاء فيه قلنا النسبة تحقق نتيجة لنشا السلام
الرجل الذي اراده الشيخ المستقل بها انشائية لا محالة وجعل عاملها محذوفا غالبا
ليتم ربط الكلام ويجب ان يكون ماضيا لان وضعها التقليل المقطوع ولا يجوز رب
رجل جواد سالقي ولا الفتى ونحو في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا بمنزلة وقد دنا الكاين
الاستقبال خبره تعالى بمنزلة الكاين الماضي لامتناع الكذب خبره تعالى وفيها لغات
لا يبع نظمها انظار هذا المختصر قد ومخفي بالنكرات اي ظاهرة او مقدرة ولا يدخل الى
الاقسام جمع لفظ النكرة وقال بالنكرات ووجه اختصاصها بالنكرة انها للتقليل
النوع من الجنس والنكرة لا يتحقق الا بالنكرة قد وواو القسم لشبهها بالالصاق فانه اقسمت
بالقسم الاول والجمع والمعنى واو الالصاق متقارب لكونها فرع الباء لا يدخل المضمر ولا يذكر
فعلها ولا يستعمل الا في الاستعطاف لمخذوف الباء فانها للالصاق ولانها تدخل المضمر والظاهر

ويستعمل للاستعلاء فيحتمل بمعنى كذا اخبرني عن وقاف وهو يدل على ان في ... مجاوزة
ووجهايدلهما على انه فقريب يخرج مع ان البدل الثاني على الواو وشائع في كلامهم نحو رايت نحوه
و رايت نحوه وذكر انها فرع النوع لانه خرج عن الظواهر الاعلى بنظر التعدد لامتناع الاخفش
ونحو الليل في الاخفش الليل وقد روي لا خفش سربت الكلمة على وعلى للاستعلاء حقيقة
نحو زيد على السطح اي مستعل عليه او حكما نحو عليه دين فانه لما تعلق بذمته ولزم عليه ادا
صار كانه استعلاء كما يقال ركبه دين وقولك مررت عليه اي جزته واو على الاتساع
لان المرور لم يقع عليه بل على مكان يقرب منه ومن جانب الاعلى ومن ثم بمعنى الفوق
وقد عدت من عليه بعد ما تم ظموها اي انتقلت وطارت من فوقه او لكان جار
لما دخل عليها حرف الجر عن للمجاوزة اي تدل على مجاوزة ما قبلها وبعده عما بعده نحو رميت عن
القوس لكنها عن الفرع بعد الرمي عن القوس جاوزته عنها وبعدته عنها على الفرع و
جاوز بعضه بانكساره ... اجعل ... متراضا عن بدونه في المكان
للذين يحتاليه كانه تجاوز عن مكان الى مكان تجاوز ... واذا دخل عليه الجار
استعمل بمعنى الجانب كقوله ولقد اراني للرماح ... من عن يمين مرة وامامي اي جانب
العلم انه كل موضع يصلح فيه ... الابتداء والمجاوزة فهو موضع في ... او ... فيه
اتيتها ... عن ... في العطشى اي ... العطش لان ابتداء السقي من العطش ... فهو ...
بان سقاه من العطش وكل موضع لا يليق الا بالابتداء فهو موضع من نحو زيد افضل
فان افضلية زيد لكونها ... من الاصناف ... التفاضل ... عمرو وبالنسبة
اليه ... ما تفضل عمرو وارادة المجاوزة غير معقولة لان فضل الشخص لا يتجاوز
عن الشخص ... افضل

فيقال

٩٧ فيقال زيد افضل من عمرو وان كان موضع لا يليق الا بالبدلية ... موضع عن نحو ان ...
وكفى بدين زيد ... الدين ويجاوز ... الكفالة عن ذمة زيد الى ... واو وعلم
الى الدين وتخلص عنه والكاف للتشبيه اي آلة التشبيه فيما قبلها لما بعدها نحو الذي كزيد
اخرى كالذي ... وزيد ... والكاف الة التشبيه وزائدة ... هو مع كون
مجلا ... اختصاص ... والكاف ... التشبيه ...
لان التشبيه ... وهو ... نحو ... على ...
الجر لان الجار لا يدخل الجار الا في نحو زيد كالاسد ... اسما وحرفا واما في نحو
التفكر بدا ... الا ... الا ... اي ... قوله تعالى ليس كمثله
شيء ... ولا يلزم منه ... بغير ... هكذا ... الابعاد ...
على تقدير ثبوت ... تعالى ...
في ... من قبيل الكناية التي هي ذكر اللازم وارادة الملزوم وبيان ذلك
ان تحقق ... المثل ... المثل ... الثاني ... ومنه ...
... المثل ... الاخ ... وانما ... اعلم ان الكاف
... كان ... او ... الاول ...
... مذ ومنذ للابتداء اي في الزمان نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ومنذ
يوم الجمعة ... ويكونان اسمين بمعنى اول المدة فيليهما مفرد معرفة اي زمان يصلح ان
... نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول المدة التي انتفت فيها الرؤية
يوم الجمعة او بمعنى جميعها فيليهما المقصود بالعدد ... والجمع نحو ما رايته مذ يومان
... ايام ... اول المدة واخرها يومان او ... ايام ولا يليهما ... المرفوع الا ...

بتناوله كان تعلقها وانه منه يوم الجمعة ويراد والذة واخرها اثنا عشر ساعة
الاطهر ساعة خاتمة من الجمعة فيها قوله حاشا لشعثها التنزيه وتطهير ما بعدها على
ما يعدها في حكم ما قبلها في اساء القوم حاشا زيد اي اذكر براءته من حكم الاساءة
وحاشا في قوله حاشا اي ثوبان ان برضعا مي للمحاجة والتسم شرب المدوح وخدوشه
عن اللوم اي ادم القوم وقومهم الا ابا ثوبان فانه لم يضر من اللوم وارتوشا مجرا
على انواع او اللوم والشتم لانه يختص بالمدح واري ابو العباس ستعمالها فعلا متعد ايما جائت
نحو ضرب القوم حاشا زيدا الا من يخصها بعضهم اي بكل بعض من اهل الفصاحة قصدا الى العفو الغيرة
او حاشا الشاتم زيد الشيعة على الابر ادبا وان كان مستدعا ما للعفو الا الاستثناء وحكى
ابو عمرو الشيباني عن بعض العرب الفرباء اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابن
الاصبغ بالنصب اي مجانبا لكل بعض من الماضي يسمع الدعاء او مجانبا السامع الشيطان
وابن الاصبغ قوله وخلا وخلا للاستثناء اي يخرج ما بعدها عن حكم ما قبلها نحو جاء القوم
خلا زيد وخلا زيد يعني الا زيد او الذي يكثر في كلامهم كونهما فعلين متعدين نحو جاء
القوم عدا زيدا او خلا زيدا يعني جانب بعضهم او جانب المجائي زيدا واذ اصدرا بما تعين نصب
ما بعدهما لتعينهما فعلين اذ ما قد تقرر الكلام فيهما في بحث الاستثناء ثم اعلم ان كثيرا
فولهم كتبها للاستثناء في لكل حرف جر ولم يتعرض لها للمص لعلة استعمالها او لوقوع الخلاف
فيهما او لما يتعلق بهذا المقام اذ يحذف الجار ويعدي الفعل بنفسه متعلقه كقوله تعالى واختار
موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه ودون ذلك اهمال قليل ان يكون لعل حرف جر بعد اقلالها والمنها
وللتنجيز اللفد عقيل بالجر وفي قوله وعوابه حرب يا ابا اذا قيل له كيف اصبحت اذ بخير اصلح والالام
في الاصل وكيا فقد على كان الحروف المشبهة بالفعل سميت بها لشبهها بالفعل لفظا ومعنى

الاسماء وكونها على ثلث احرف فصاعدا وبانها مفتوحة الاواخر فانها في كل اللفظ ومن حيث المعنى
من وقع الاخر الى المعنى ايضا ان وان للتحقيق مضمون الجملة الاسمية وتوكيده اذا كان
السامع منكرا او متكرها او لا عمار علية بشيء من علامات الانكار كقوله تعالى انك ميت وانهم
ميتون وقد يكون لتكليم طلب السامع على المذكور امترا سائل ويرا جع منه نحو انك لانت
علام الغيوب بدا ان كان يسمع الدعاء مثال ما كان بعوذ بالله وقال لقد وجدت في كلامهم
اسند ركن الاشم يقولون زيد قائم وكلاهما واحد لا يزيد عليه الا احتمال الكذب بالقيد
التاكيد قوله ولكن للاستدراك اي لدفع توهم نشأ مما سبقها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ
فان الانحاء عن زيد بالمجيء ربما اوهم مجيء عمرو لتصاحبهما فهم لكن وهي تتوسط بين كلامين
متغايرين نفيا واثباتا او التغاير في المعنى بمنزلة التغاير في اللفظ نحو ما رضي زيد لكن عمرو اعاد
وجاءني زيد لكن عمرو غائب واثبات التعليل عن ان لتشبيه ان المرجح كان زيدا الاسد
والاصل ان زيدا كالاسد فالزيد بناء الكلام من اول الامر على التشبيه قدم حرف التشبيه وفتحت الهمزة لهذا
اذا كان الخبر جامدا كما ذكر واذا كان مشتقا نحو كان زيدا قائم فهي بمعنى الظن والشك
والتغاير ههنا بحسب بعض التغاير ههنا انما يتعدد بين الوصفين فان كان زيدا استحق قائم فهو حج
كان زيدا استحق تحقق التغاير بحسب الذات وليت للتمني هو طلب امر او شيء ممتنع
لا لفظه ولا طلب وقوعه نحو قول الشاعر الا ليت الشباب يعود يوما وكقوله ويتمكن في الامام
حال قصاب فقال ليت ارضى لك ما اعمر وان كان ممكنا لكنه لا يتوقع لبس او وجه مطلق وفرض
ما ليت وقد يتمنى بقول الشاهد حرصت وتمناه قوله ولعل للترجي اي لاظهار ارادة الشيء الممكن
المتوقع ونحو كقول الشاعر لعل الله يجعل رحيلا يعين على الاقامة في ديار الاقامة وكونها السفر
على الاقامة وتاج الحبيب ابيه وكي بريد به بدوح وفيه لله السفر وسيلة الى رجوع الى ...

وحيث الاول الحصر والنفي في بعضها تجبرها وتنتشر ايضا [illegible] ومحكوم عليه نحو [illegible] الفاعل
لعل الاولى ان يقال ويختص بالوصل [illegible] تعالى لعل الساعة قريب فهو مرجح للفعل [illegible]
ولكن الانتهاء [illegible] بعلى موقع قريب التعجب وجعلها في حرم تعالى [illegible] لا يحتاج الى [illegible]
تعالى [illegible] لعدم تحققهما من فرعون قيل لعلم الكذب [illegible] الله تعالى فان قيل قال
فرعون [illegible] موسى وهارون حين ادركه الغرق [illegible] فقلنا من حق الغرق
لعل حيث [illegible] للفعل [illegible] موسى وهارون اذهبا انتما على رجائكما من فرعون وكونهما للتعليل
بمعنى كي [illegible] استفهام [illegible] لعلكم [illegible] لا يستقيم في [illegible] فيستوي [illegible] ليتذكر
او يخشى [illegible] والترجي في الكل الى العباد فصل وان المكسورة مع اسمها
[illegible] الفرق بينهما [illegible] في افادة التاكيد الا ان الجملة بعد دخول ان المكسورة
عليها [illegible] ان يكون اخبارا او انشاء ولذا تعلق [illegible] الفرد [illegible] فاعلا و
مفعولا ومبتدأ ومضافا اليها ولا يستقر بدون الانضمام فصل [illegible] مظان الجمل و
في مظان المفردات لزم الفرق للمذكورات اذا كان كذلك [illegible] فاستعمل ان المكسورة
في مظان الجملة اي في مواضع يظن وقوع الجمل فيها في افتتاح الكلام لانه موضع الجملة
لانه [illegible] السكوت عليه [illegible] وبعد القول
[illegible] مفعول لا يكون الا جملة وبعد الموصول [illegible] وبعد الامر والنهي والدعاء
نحو [illegible] انك انت العزيز الحكيم [illegible] انك [illegible]
ومنها [illegible] يكون علة [illegible] والحالية [illegible]
وكلما [illegible] نحو [illegible] زيد المنطلق [illegible] اللازم وان
[illegible] مفعولة [illegible] استعمل ان المفتوحة في مظان المفرد [illegible]

مواضع

في مواضع الفاعل والمفعول [illegible] مبتدأ [illegible] لان هو الواقع
ملتزم فيها الافراد وانفتاحها بعد لولا لكونها مبتدأة وبعد لو لكونها فاعلا لفعل
لو انك منطلق اي لو ثبت انطلاقك [illegible] اذا وقعت مبتدأة التزم تقدم الخبر نحو عندي انك
زيد منطلق لئلا يلتبس بالمكسورة لاتحادهما في نقش الكتابة وبالتي هي بمعنى لعل
نحو ايت السوق انك تشتري [illegible] لعلك [illegible] بلزوم تقارنهما في [illegible] عندي انك
قائم اذا [illegible] اذا وجد موضع يحتمل تقدير المفرد والجملة [illegible] فيها [illegible] اول
ما اقول اني احمد الله ان جعلتها خبرا [illegible] لان حق الخبر [illegible] الافراد [illegible]
الخبر [illegible] الا الابتداء وان جعلتها خبرا وحكيتها [illegible] قلت
اني احمد الله [illegible] الحكاية تقع على ما قبل [illegible] احمد الله وعلى ان
اول [illegible] احمد الله [illegible] الكلام وجعل الخبر [illegible] الكسر [illegible] اولهما ما
اني احمد الله ثابت [illegible] عندي [illegible] اني احمد ثابت
لان القول عبارة عن مقولة [illegible] باعتبار [illegible] وباعتبار الكلمات [illegible]
بالثبوت [illegible] فصل واذا عطف على اسم المكسورة بعد ذكر
الخبر [illegible] قال بعد ذكر [illegible] العطف بالرفع على محل اسم المكسورة قبل ذكر الخبر [illegible] زيدا
وعمرو منطلقان [illegible] عاملين [illegible] معمول واحد لانه [illegible] خبر
المبتدأ وهو باطل قطعا والكوفيون [illegible] تجويز [illegible] ان لا عمل لان في الخبر [illegible]
[illegible] ان الذين امنوا والذين هادوا و
الصابئون والنصارى من امن بالله واليوم الاخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون لانه
[illegible] التقديم والتاخير [illegible] ان يكون [illegible] فقط [illegible] المعطوف [illegible]

قبل والنصب اشون كذلك بعد ما يقضي الجزاء وعلى مضي ان بعض الجزاء لان قبل المعطوف بمعرفة
الجزاء المكور وبجعل المذكور جزاء المعطوف وعلى هذا معنى التقديم الجزاء لان مقدما على المعطوف
ومعنى التاخير جعل الموخر جزاء المعطوف وقوله نا يحكى العرب انهم اجمعون ذاهبون
وانك وزيد ذاهبان حمل سيبويه على الغلط قوله وكذلك دون غيرها لو كانت المكسورة في جواز
العطف بالرفع على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد لكن عمرا الرجل في
لكن دون غيرها بمعنى انه لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم في البواقي اما الاول فلان لكن
لا تستدرك وهو لا يغاير معنى الابتداء واما الثاني فلان ان المفتوحة تنقل الجملة الى
حكم المفرد وكان مركبة من كاف التشبيه وان وليت وكذا لعل تجعلان الاخبار انشاء الا انه جاء
ابو العطف بحرف المعطوف وجل علام الغيوب في قوله تعالى ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب
حمل ابو ... على المحل وايا ما كان بالرفع ... المفصل وغيره ... لا يستقيم
لاحتمال ان يكون المرفوع فيها خبرا بعد خبر او بدلا او فاعل يقذف والاصل الاثبات
قوله ويبطل عملها الكاف والتخفيف ... لانها الدخول على الفعلين او على الجملة الاسمية والفعلية
اما ابطال ما الكافة فلحيلولتها بينها وبين معمولها ولازالتها مشابهة هذه الاحرف
بالماضي في كونهن مفتوحات الاواخر ولدخولها في الكلام وقد علمت من قال الا ليتما
الكلام بنفي الحاجة واما ابطال التخفيف فلانه تغير لفظها عن وضعها ولازالة شبهها
بالماضي فتح الاخر الا انه لا يلحق الا بما اخره النون كراهة اجتماع النونين بخلاف ليت
ولعل وقد تعمل المكسورة المخففة نحو ان زيدا الكريم وقرئ وان كلا لما ليوفينهم على الاصل
قوله وكان ... نحو كان ثدياه حقان على رواية النصب ... وان المفتوحة المخففة
بعد فعل ... مقدر وجوبا لكونها اصل البدل نظرا الى المشابهة خلافا لمن يوجب عملها

في النظاهر

في النظاهر فقدره في ضمير شان مقدر واما السببية للدخول على الفعلين فلانه اختصاصها
بالاسم الجملة الفعلية وقد بطل بالحد عارضين فلا وجه للاختصاص قوله وكان تدل ياباه حققا انه
مراع تاكيد الا في قوله بخوفهم التون والفعل ياباه الجزم قوله الفعل الذي يدخل عليه
ان المخففة انه لا بد ... يحط على الدرجة الاولى بالجملة ويراعى مقتضاها في الجملة
والكوفيون يجوزون ... بالله ربكان فتنت ... دليل ... قوله
واللام لازمة لخبرها او لجزئي المكسورة المخففة ... ان كان يذكر لما ... ان علمت
الغالب مخبر ... ووجه اللزوم انه يكون فارقة بينها وبين ان النافية وقيل لا يلزم عند العمل
لعدم الالتباس لان النافية لا تعمل مطلقا والمراد لزوم مطلقا اما عند عدم العمل فلدفع اللبس بالنافية
وتجيء بها نقصان المخففة واما عند العمل فلجبر النقصان ولان تجري على سنن واحد في الطرفين
قوله ويلزم المخففة من احد الحروف الاربعة ... لا تدخلها على احد الحروف الاربعة عند
دخولها على الفعل ليكون عوضا عن حذف ... وفارقا بينها وبين ان الناصبة لان الناصبة لا تجامع
هذه الاحرف لما لا يجمع جميعها على الفعل واما عند دخولها على الاسم فلا حاجة الى احد هذه
الاحرف لعدم الالتباس لان الناصبة لا تدخل على الفعل قوله نحو علمت ان سيخرج ... ان يفعل
الفعل ... لان الفعل الذي يدخل على المفتوحة مخففة او مخففة يجب كلها ... الافعال
في التحقيق كعلمت والتبيين ... والرجوع احاتن فانه لا يدخل الا على الناصبة التي هي
للرجاء والطمع ومثل علمت وجب دخولها عليها جميعا نحو ظننت ان يخرج وان ... وان
سيخرج اما دخوله على الناصبة فظاهر واما دخوله على التي للتاكيد والتخفيف فبالنظر الى
الظن في مبادي الحكم كاليقين في الاحكام اكثرها ظنيات ... التمني والترجي وغيرها
الدالة على ... الشك ... بثبوت ... نحو ... زيد عمرو او انتفائه عنهما نحو ما جاءني

زيد وعمرو في ثبوتهما شيء واحد نحو زيد كاتب وشاعر او في انتفاء عنهما نحو ما زيد بكاتب

ولا شاعر او بين الجملتين في الوقوع نحو قام زيد وقعد عمرو او في الانتفاء نحو ما قام زيد

وما قعد عمرو او فيهما جميعا نحو ما قام زيد وقعد عمرو اذا عطف على المنفي دون النفي

بلا ترتيب يعني انه لا اشعار فيه على الترتيب بل يصدق في جاء زيد وعمرو بعكس الترتيب وبالمعية كما يصدق

بالترتيب وبعد ما اختصم بكر وخالد وشاد فعود كونه فيما مر زيد وعمرو اخوك حيث لا يتصور

فيها الترتيب اذ لا يصدق الا اختصام على واحد ولا يجيء الاخبار بالمساواة على واحد الترتيب

في قوله عز من قائل حاكيا عن المنكرين للبعث والحيوة بعد الموت وما هي الا

حيوتنا الدنيا نموت ونحيا اذ لو كانت للترتيب لزعم من اهل اللسان عارفون باللغة

لقالوا نحيا ونموت وذهب على الشافعي من انه للترتيب حتى شرط الترتيب في الوضوء وغسل

الاعضاء المعروفة افترق عليه فيها ذكره الشافعي منه بريء لانه لم يأخذ الترتيب من الواو

بل اخذه من السنة وفعل الرسول وكذا ما روي عن ابي حنيفة ومالك قولا في حيض قالوا لا بد

من القصد من الرقبة يا رسول الله ابدأ بما بدأ الله تعالى لا يدل على انه للترتيب بل المراد في

تقديم الصفا على المروة لا يخلو عن حكمة ومعنى فهو يجعل على ان التي ينبغي ان يبدأ من

بدون الالتفات الى الواو ولا ترتيب لكونهما من شعائر الله ولو كانت للترتيب لوجب ان يقع

وكونهما من شعائر الله لانه مسوق الكلام هو كونهما منها لا الابتداء كما قال سيبويه [illegible]

للترجيح منزلة يعتقد يحكم اباه يكون ولي بهما في الحالين كما قلت مررت بهما والمراد [illegible]

بالنسبة للحكم لا ورود شكر ابن تعقيب في الذكر هو الحكم عنده شرفه فانهم يقدمون الاشرف

والمعانه ثم لا يفهم الترتيب الا من جهة الاشعار هو الترتيب وقد شان القرب يجرد الذكر كما

قيل رسول الله فقير وحسين وقال الشاعر من صار وابوه شهد سار ونبيه

جذه ان قلت ان الفاء في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا الا بياتا او هم قائلون

للترتيب لا ذنبي الباء سي فيه الاهلاك وان ثم في قوله تعالى واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا

ثم اهتدى مستعملة فيما لا يقتضي فيه الترتيب والا لعكس المعتبر لان الاهتداء ليس الا الايمان والتوبة

والعمل الصالح اللاتي ان المراد ارادة الاهلاك لان نفس الاهلاك وهي سابقة على مجيء البأس ان كان

الاهلاك متاخرا عنه اذ المراد بعد مرتبان الكلي فحاز انه مصداقه على المعطوف لمجيء البأس

لمجيء البأس فان ليس الا بعد الاهلاك وان المراد منه ثم اهتدى بدوام الاهتداء لا ثباته فانه ليس

الاعانة والتوبة والعمل الصالح بل هو امر مترتب عليها وقد لا يترتب اذ المراد به سلوك سبيل الرشاد

والقائم وسلكه التمي فانه ليس بالايمان والتوبة والعمل الصالح بل هو امر لا يوجد الا في بعض

تحقق لجميع من اتبعهم كما قال يتقي من هو حيث امرهم فيها كما في استقامة تقولوا تعالى

فاستقم كما امرت فالايمان هذا التوجيه فالمرء من جاء الذنبين يغفر له ذنوبهم للنبي في حق

الى منهم وتحققهم الاستقامة فيه وفي نحو من اخوانه في الزمان بينهما بعد اشتراكهما في الفائدة

لمجيء الترتيب على فعيلة الا انه نقل فيها تعقب الاول بدونه مهملة وتراخ لكونهما عرضا

وبين يختلفان بحسب الاحوال في الافعال والاحكام حكم من فعل فحكم يكون نصف اليوم بل

بالنسبة للمهلة وتراخيا ومن اخرها يكون بدار بعون يوما مع لبانها بالنسبة الى مهلة

فيما بين بعد ذلك قوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام

لحما فان بين كل ايجاد بين اربعين يوما مع لبانها الكن لما كانت هذه الايجادات امور عظيمة

شمسية بداعة غريبة وفيها دلالة الانسان الذي هو اغرب شيء وابدع عدها وجمع

وقال في موضع الله تعالى يعقب على انه مهملة ثم وحتى يعني الغاية يعني ان المعطوف بها

[illegible] يكون آخر جزء من المعطوف عليه او ما لا يقوم قدم الحاج حتى المشاة او اعلاه نحو

الشيء ثم ان اتيا بتعقيب وقوع المعطوف او مهلة او حرف حتى غاية له فهي بمعنى
الغاية اعلم ان حتى للترتيب كالفاء وثم الا ان الترتيب فيها ذهني سواء وجد في الخارج ترتيب ام لا
بخلاف الفاء وثم فانه فيهما ذهني وخارجي والترتيب الذهني هو ان يعتبر الذهن تعلق الحكم بالمعطوف
عليه اولا ثم بالمعطوف ثانيا سواء كان في الخارج كذلك او لم يكن في مات الناس حتى الانبياء
ومات كل اب حتى آدم يعتبر الذهن تعلق الموت بالناس غير الانبياء وبالآباء غير آدم ثم
بالانبياء وبآدم ثانيا مع ان الخارج الواقع ليس كذلك وان فيها معنى التدريج كما يظهر
عند العاقل في قولك حتى الرأس وفي كيف حتى من خير البلاد فاذن عمى في الحال حتى صار ابلس
من جنونه فان من كان في خير البلاد لا يكون ابلس من جنونه الا بالتدريج والفتح في الكل
والغواية والاغوا ليس مما فيه ما او وان وام اما لاحد الشيئين او الاشياء اي لتعليق
باحد الشيئين اذا كان المعطوف واحدا او باحد الاشياء اذا كان فوق الواحد ويتفقان
في الخبر والامر والاستفهام نحو قام زيد او عمرو واما زيد واما عمرو واضرب راسه او نحو
زيد واما ظهره ورايت عبد الله او اخاه واما عبد الله واما اخاه ووقوعهما في الخبر
اما للشك من المتكلم او تشكيك السامع وفي الامر للتخيير نحو خذ اما درهما واما دينارا او
الاباحة نحو تعلم الفقه او النحو والفرق بينهما ان الامر لواحد الدرهم والدينار جميعا
ليحصل الامتثال بخلاف الاباحة فالامر لو تعلم الفقه والنحو جميعا كان ممتثلا كما
اذا تعلم احدهما فقط فان قيل اي لاحد الامور فالاباحة قلنا مفهومها فيها ايضا احد
الامور وعدم الحرج في الآخر مما هو خارج عنهما ثابت وقد يستعمل او بمعنى الواو كقوله تعالى
ولا تطع منهم آثما او كفورا اي آثما وكفورا وكقول الشاعر [illegible] او [illegible]
الى [illegible] ابو علي [illegible] ان اما ليست من حروف العاطفة [illegible] بانها تقع قبل

المعطوف

المعطوف عليه قبل دخول العاطف عليهما والمجيء به اي قبل المعطوف عليه [illegible]
عاطفة لان العاطف الداخل على اما وتعطف اما على اما تعطف ما بعدها على ما قبلها
واجتماعهما [illegible] في محل واحد حتى يستلزم الاجتماع والفرق بين او واما ان اما يلزم بها
تقدم اما بخلاف او وام ونحوها اي في تعليق الحكم باحد الامرين غير انها لا تقع الا
في الاستفهام متصلة تجوز فيها فانهما لا اختصاص لها به بل تقعان في الخبر والامر كما
تقدم وهي اي المتصلة هي التي تقع بعد همزة الاستفهام يليها احد المستويين والآخر الهمزة
نحو ازيد عندك ام عمرو وبعضهم لا يشترطون التوافق فيما يلي ام فيجوز ازيد عندك ام عمرو منقطعة
عندك ام عندك عمرو وهي بل اعندك عمرو وانها لا بل ام شاء اي بل اهي شاء وانما سميت منقطعة
لانها بمعنى بل والهمزة كما اشرنا اليه بل للاضراب عن الاول والاعراض عنه فما بعدها منقطع
عما قبلها كما هو مقتضى الاضراب وبيان انها بمعنى بل والهمزة فلاشك ان استفهامية او لا يخفى عليك
زيد عند المخاطب [illegible] لان لا حصول عند المخاطب وجوزت ان يكون الحاصل عنده عمرو فقلت
ام عندك عمرو على معنى بل اعندك عمرو وكذا اذا رايت جثة من بعيد اعتقدت انها ابل فقلت
[illegible] اعتقادك انها ابل ثم [illegible] لك انها ليست بابل وظننت كونها شاء وجوزت عدم كونها شاء
[illegible] فقلت ام شاء على معنى بل اهي شاء بخلاف المتصلة فان ما بعدها كما قبلها وما قبلها
كما بعدها في التشكيك والاحتمال الا اذا قلت ازيد عندك ام عمرو كان المعنى ايهما عندك فلهذا
سميت متصلة [illegible] ان الاتصال اللفظي ايضا فيها حاصل لا تكاد اذا قلت ايهما عبرت عنهما بلفظ
بخلاف المنقطعة فان التعيين لكن الوجه فيها غير ممكن كما لا يخفى ثم ان السؤال بالمتصلة عن التعيين
فلهذا كان الجواب بالتعيين دون نعم او لا لان الاول غير مفيد والثاني خلاف الواقع لان حصول
احدهما عند المخاطب معلوم السائل ومقطوع [illegible] لانه يقصد بخطبة المستفهم [illegible]

للاول اى عن الثاني نحو جاءني زيد لا عمرو فان لا لنفي المجيء الثابت لزيد عن عمرو وقد يعلم ان عمرا
لم يجئ (قوله) وبل للاضراب عن الاول منفيا كان او موجبا اى للاعراض عن الاول والسكوت عنه فيصير
وايجابا يكون بمنزلة المسكوت عنه ثم الاضراب على راى الجمهور يجعل الاول في حكم المسكوت عنه حتى
اذا قيل جاءني زيد بل عمرو كان معناه بل جاءني عمرو وزيد في حكم المسكوت عنه لا يعلم
الكلام مجيئه وكذا اذا قيل ما جاءني بكر بل خالد كان معناه بل ما جاءني خالد وبكر في حكم
المسكوت عنه لا يعلم بهذا الكلام مجيئه ولا عدم مجيئه وعلى راى المبرد صرف حكم الاول
عن الثاني واثبات ضد حكمه لاى ضد حكم الاول للاول حتى اذا قيل جاءني زيد بل عمرو
وكان معناه على رايه بل جاء عمرو وما جاء زيد واذا قيل ما جاءني بكر بل خالد كان
معناه بل ما جاء خالد وجاء بكر اذا اريد بل جاء خالد فلا اضراب الا بحسب اللفظ ومنه
ما يستعمل في مقام الترقي نحو زيد يعطي درهما بل دينارا فالاضراب فيه لا بحسب اللفظ (قوله)
ولكن للاستدراك وهو رفع توهم ناش من كلام سابق على لكن فلهذا يجب توسطها
بين المتغايرين نفيا واثباتا معنى سواء وجد هناك تغاير بحسب اللفظ او لم يوجد لان
رفع التوهم بعد الايجاب بسلب ورفع التوهم بين السلب والايجاب (قوله) وهي في عطف الجملة نظيرة
بل اى في مجيئها بعد النفي والايجاب جميعا نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو
وقد جاء وجاءني زيد لكن عمرو [illegible] في زيد لكن عمرو جاءني لرفع التوهم الناشي عن كلام
سابق فان بل فيها معنى الاستدراك مع زيادة الاضراب بخلاف لكن فانها لمجرد الاستدراك
(قوله) وفي عطف المفردات نقيضها لانها اذا عطف بها مفرد على مفرد كانت للاستدراك
بعد النفي خاصة والاستدراك بعد النفي بخاصة نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فنحو [illegible] لكن
ما نفي عن الاول فهي نقيضه لانها تنفي عن الثاني ما وجب للاول (قوله) وحروف النفي ما لنفي الحال

اى لنفي المضمون في زمان الحال في الاضافة نوع مسامحة فنفي المضمون في الزمان الماضي القريب
الى الحال يعني على راى قولهم [illegible] صيغة الماضي بحسب اللفظ وفي الحقيقة [illegible] الماضي
قال سيبويه ما فعل نفي قد فعل يعني ان قد لتقريب الفعل الماضي الى الحال وكذا نفيها (قوله) وان لنفي [illegible]
اى نظيره ما في النفي والمعنى فيعمل ولا يجوز اعمالها عمل ليس عند الجمهور السماع واجازه المبرد
الحجازيين واللغة للمدخول القياس فيها لا الانفعل عمل ليس حملا على ليس [illegible]
لان القياس للاختصاص باحد القبيلين هو العمل ولا اختصاص (قوله) ولا للنفي
او لنفي يستقبل او يفعل غدا او نفي الماضي بشرط التكرير [illegible] شرط ان يتكرر النافي في الماضي
كقوله تعالى فلا صدق ولا صلى اما التكرير الثاني فظاهر واما التكرير في المعنى نحو ظاهر اللهم ان يراد
بالتكرار تعدد النافي في المعنى مع انه يجوز ان يراد بالتكرار النافي فقط ولو وجد تعدد المنفي
من طريق الالتزام وقد لا يكرر [illegible] اى امر شيء لا فعله والنفي والامر [illegible] النهي نحو لا تفعل
ونفي الدعاء نحو لا رعاك الله اعلم انه قد [illegible] اذا كان [illegible] دعاء [illegible] كان نفيه دعاء عليه
كالمثال المذكور واذا كان دعاء عليه كان نفيه دعاء له نحو لا شلت يداك (قوله) ونفي العام اى نفي الحكم عن
الجنس على سبيل العموم والاستغراق نحو لا رجل في الدار اى لا امراة في الدار [illegible] بهذا الجنس
من اوله الى اخرها في الدار ونفي غير العام اى نفي الحكم عن فرد من الافراد بدون العموم [illegible]
نحو لا رجل فيها ولا امراة اى ينتفي فرد واحد من افراد هذين الجنسين ويجوز ان يكون فيها
فردان فصاعدا ولهذا يجوز لا رجل فيها بل رجلان بخلاف لا رجل في الدار اذ لا يجوز
لا رجل في الدار بل رجلان قال ابن الحاجب [illegible] لنفي العام [illegible]
نصا في الاستغراق مثل لا رجل في الدار والظاهر ان النفي [illegible] عاما [illegible]
لا رجل [illegible] ولا امراة [illegible] في الدار [illegible]

في الاستغراق والعموم بخصوصه لم ينتف أن يساق هذا الكلام لنفي فرد من الأفراد بدون
القصد إلى العموم والاستغراق بيان ذلك ان مستترا داخل في لفظ على معنى الجنس والفردية
فيجوز ان يساق لنفي الجنس ويكون لنفي العام وان يساق لنفي الفردية ويكون لنفي الخاص
مع ان النفي يحتمل او على خلاف التنصيص غاية الاستبعاد ولما لم ولما لنفي المضارع وقلب
معناه إلى الماضي لنفي الماضي والماضي ونفيهما لم ونفي لما توقع وانتظار كانه قيل هل
فرق بينهما لما في لما توقع وانتظار ان المنفي بها فعل يتوقع وقوعه ويترقب للحين التكلم فاذا
قيل لما يركب كان عدم ركوبه مستمرا إلى حين التكلم وركوبه متوقعا مترقبا الا هذا الذي يخالف
لم يركب فانه يجوز ان لا استمرار النفي ويقع الركوب قبل زمان التكلم هذا هو الراجح في قولهم
ان لم يعلم نفي فعل ولما نفي قد فعل وفرق آخر هو انه يجوز ان يسكت على لما نحو ندم زيد ولما
اي ولما يعلم الندم كما يجوز ان يسكت على قد وكان قد وذلك لان اصل لما لم ضمت اليها ما
ليزاد بها معنى التوقع والانتظار وليكون كالعوض عن الفعل اذا حذف بخلاف لم فانها لا
يجوز السكوت عليها الا في الشعر كقوله يوم الاعداء ان وصلت وان لم اي وان لم تصل ولن
ولن نظير لا في نفي المستقبل تقيد بقوله في نفي المستقبل لانها ليست نظيره لها في التأكيد و
النفي اذ لا تأكيد في لا ولا غير بهما قوله ولكن في لن تأكيد استدراك ورفع للتوهم الناشئ من قوله
نظيره لا في نفي المستقبل فانه يوهم بعدم الفرق بينهما في هذا الحكم فان اردت نفي المستقبل بدون
التأكيد قلت لا ابرح غدا واذا اردت نفيه مع التأكيد والتشديد قلت لن ابرح
اليوم مكاني وقيل لنفي المستقبل على التأكيد وعدم القول بالرؤية يوم القيامة بناء على
هذا بعضهم بعد لن في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي اي قال الخليل اصلها لا ان فخففت
ورد بعدم جواز لا ان يقوم زيد ومجيء زيدا لن اضرب وبان الاصل فالخروج وهو لا واحد

والقصد الى التركيب بلا ضرورة مرور في الضعف وقال الفراء نونها مبدلة من الف لا وورد هذا
ايضا بان الاصل في الحروف عدم الابدال لا ادعى له دعوا زيدا لن اضرب بتقديم المعمول
وزيدا لا اضرب ليس مطبوع في كلامهم وقال سيبويه وهو حرف برأسه هذا صحيح
من وجوه التريس جار على القياس ها حروف التنبيه ها وفائدتها ايقاظ
المخاطب عن الغفلة واحضار ذهنه عن التشاغل ليسمع الكلام المتكلم ولا يفوته
مقصوده ومنه ها واكثر دخولها على اسماء الاشارة والضمائر هذا هو المتبادر
لاقترانهما بالذكر من اختيها ولا حجة لذلك للكثرة غير الاستعمال والتتبع وقد تدخل
على غيرها نحو ان عمرا بالباب قال النابغة ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت فان صاحبها
قد تاه في البلد اما والا ولكثرة استعمالهم في كلامهم تخفف بحذف الف
كقوله مجرى ابن كلثوم او سلمى وزينب وزعم تفصيلا وفرسي قد ذبت للاربع
الرجال اي ما وهي تقطع الهاء عن الهمزة عن الهاء اخف من الهمزة لان الهمزة
اخرج منها والاخرج من حروف الحلق اخف مخرجها والله وهم والله وهم والاعنيك عنها
ايضا لان العين اخرج منها نحو عما والله وعما والله يا حروف النداء ايا اي النداء
طلب اقبال الاشياء بحرف نائب عن الفعل او تقديرا هذا هو الاصل وساق
لا عرض سعي ذكرها المقام او التخصيص البعد او النداء البعيد حقيقة كبعيد
المسافة او حكما كالقائم والساهي الغير اخصاص هولا بنداء البعيد هو ان فيها
زيادة صوت في الهمزة واي بنداء البعيد يحتاج اليها والهمزة للقريب
اي لنداء القريب حقيقة كقريب المسافة او حكما كالبعيد المسافة المخطور بالبال انما كقوله
اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان لما دام مخطورا هو لا يا وفي كان
تزد

بعيد وضارة الانتهم في قضيته ناداهم بالهمزة وهم الراجعة واذا نودي القريب بنحو يا
فللتنبيه على المنادى على اقبال المنادى وينتظر الامر بما جيء له في قوله الداعي يا رب وهم
... واستصغار لدعائه عن نطاق القبول لافراطه في التفريط في جنب الله والاظهار
... الاستجابة بالجوار والتضرع يعني ان البعيد ليس الا بالنسبة الى الاجابة ...
كيف وهو اقرب اليه من حبل الوريد هذا وان بعضهم على ان يا اعم الحروف وايا وهيا
... للبعيد للترسيخ الحاجة الى التوجه في يا رب ثم يحتاج الى يا رب قوله وا
وهو المختص بالندبة وان قيل لم ذكر حرف الندبة في بحث حروف النداء قلنا لانه لم يكن
... افادة الاختصاص كما ان المنادى مخصوص من بين قوم بالنداء كذلك المندوب مخصوص
من بين ... بالندبة فلذا يذكرون المندوب في بحث المنادى قوله حروف التصديق نعم
لتصديق الكلام المثبت والمنفي في الخبر والاستفهام او لتقرير ما على حالهما كقولك لمن قال قام
زيد او لم يقم ... نعم اي ان الامر كما اخبرت والحال كما سالت
وكنانة بكسر عينها وتقول نعم وقرأ عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما قالوا نعم
وعن بعض ... بالحاء لغة ناس من العرب وبلى تختص بالنفي خبرا او استفهاما اي
تقع تصديقا للنفي على سبيل الايجاب ولا تقع تصديقا للمثبت فان قيل بلى في قال الم يقم زيد
والم يقم بمعنى كان المعنى بل قد قام لذا قيل قالوا بلى في جواب الست بربكم من الارواح الطاهرة
... نعم جاز ... منفي لانه في قوة بلى انت ربنا على ما يقتضيه القانون المقرر
... قالوا نعم ... لست ربنا لان نعم يقع تصديقا للاستفهام على حاله من
الايجاب والسلب اللهم الا ان يحمل على العرف فاذا قيل لك اليس لي عليك كذا ... نعم
... على ان نعم ... تقرر العرف على اللغة فهو كسابق نظرا الى العرف

فالمعنى

فالمعنى نعم لك علي كذا درهما ونعم انت ربنا واذا تمهد هذا فاعلم ان نعما ان يقع اذا
كانت بلى ايجابا الا بعد النفي فلا يكون تصديقا للاستفهام بل ... اجل وجير
حرفا التصديق وتسميتهما حرفي تصديق ... حمل الازواج والنسخ
على التغليب قوله اجل وجير الخبر نفيا واثباتا او تقعان تصديقا للاستفهام بل يختصان
بالخبر وتقعان تصديقا على حاله وقد يقع ... جير وقد يجمع بينهما كقوله ... على القسم
او ... جير ان كانت ... مخففة القسم وتقع تصديقا للاستفهام
على ... الاختصاص بالقسم ماخوذ من ... المفرد اذ في كل ... جير
كان ... فلت ... اي لله بفتح الياء وحذف واو القسم اي للقسم ... الساكنين على ...
بحذف الياء لالتقاء الساكنين كما هو القياس ومن حروف التصديق ان بمعنى نعم كقولك لمن ...
لمن قال ... جلبتني ... وراكبها اي نعم وراكبها ... وقوله تعالى ان هذان
لساحران بمعنى نعم على احد التوجيهات قوله حروف الاستثناء الا وحاشا وخلا وعدا كون الا حرف
استثناء امر مقطوع وكون حاشا حرف استثناء لغة معروفة وكون عدا وخلا حرفي استثناء
خلاف الشهادة قوله حرف الخطاب الكاف والتاء في اياك وانت كون الكاف في ذلك حرف خطاب
امر مكشوف لا ستر فيه لان اسم الاشارة يتم جزءا من الكلام بدون انضمام الكاف فهي
حرف بين في بعض الاطلاقات ليتبين به ان المعنى بالخطاب من هو وكون التاء في انت حرف
خطاب ... على ان الضمير في الكل ان وحده والتاء حرف جيء لبيان احوال الخطاب ويؤيده تجرده
عن ... المتكلم وحده كانا مع انه لا مانع اعتبار ... او يكون الكاف في اياك حرف خطاب
... مختلف فيه واما الكاف في هاك بمعنى خذ والنجاك بمعنى اسرع ... بمعنى ابصر فحرف
بالاتفاق ومن ثم يلزم اجتماع ... الفاعل والمفعول لشيء واحد في غير افعال القلوب وهو باطل قطعا

ومن جهة معنى حرف التشبيه [illegible] نحو التثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما في نحو [illegible]

فلا وتحصيلها التشبيه لم يعقل وتثنيه وجمعها ان المثال يتوهم انها اشياء فجمعها على

قسم ومسلمين ومسلمين [illegible] حروف العلة ان اصلها [illegible] فيما ان رايت زيدا اراد

نحو الصلة حروف الزيادة [illegible] لان المتكلم يحتاج الى غير التأكيد واستقامة الوزن

والقافية كثير النحو وغيرها اعلم ان ان تزاد بعدما النافية كثيرا نحو ما ان رايت زيدا و

[illegible] ما رايت زيدا [illegible] التأكيد [illegible] على انهما حرفا نفي تزاد [illegible]

التأكيد ان زيد القائم وبعدما المصدرية قليلا نحو انتظر ما ان اجلس القاضي او وقت دوام

جلوس القاضي وان تزاد بعد لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير [illegible] وبعد القسم كثيرا والله ان

لو قمت قمت [illegible] وقلت في [illegible] ان لو استقاموا [illegible]

في الوجوب وجوبا [illegible] المجازة والتعليق باعتبار عموم المكان لتكيف عن الاضافة

لا نعني الجزم [illegible] وكذا ان [illegible] على تقدير ان يكون

مركبا [illegible] وما التدل على الاطلاق بمعنى المعرفة وعلى كاف بمعنى المجاز [illegible]

في الجواب التأكيد العموم كقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وتزاد بعد الباء الجارة كقوله

فبما رحمة من الله لنت لهم [illegible] على ما زعم البعض [illegible]

كقوله [illegible] وبعد عن الجارة كقوله تعالى عما قليل اي عن قليل وبين المضاف والمضاف

اليه كقوله تعالى ايما الاجلين قضيت اي الاجلين وان لا تزاد بعد ان المصدرية كقوله

تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وما منعك ان لا تسجد [illegible] كقوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة

الاية على ان [illegible] تقطع [illegible] على انه امر مقطوع [illegible]

في الكلام [illegible] يوم القيمة

١٩

[illegible] القسم على معنى لا اعظم بيوم القيمة كما هو نصه وان من تزاد بعد النفي خاصة على

[illegible] كقوله تعالى ما جاءنا من بشير [illegible] من مزيد [illegible]

نحو [illegible] يغفر لكم من ذنوبكم اي ذنوبكم والتبعيض يعارضه ان الله يغفر الذنوب جميعا و

[illegible] المعارضة بان الخطاب بقوله يغفر لكم من ذنوبكم امة نوح [illegible] والمراد بالذنوب

[illegible] ان الله يغفر الذنوب جميعا [illegible] امة محمد [illegible] من غفران البعض

دون الكل [illegible] بان الاستغراق في قوله يغفر الذنوب جميعا عرفي اي

جميع الصغائر ولا منافاة بين غفران جميع الصغائر وعدم غفران بعض الكبائر او انه

[illegible] يغفر جميع الذنوب من الصغائر والكبائر ان تاب [illegible] وان الباء تزاد [illegible]

[illegible] زيد [illegible] وقال الله تعالى وكفى بالله شهيدا

والمعنى [illegible] وكفى الله شهيدا [illegible] بايديكم [illegible]

[illegible] كفى بزيد وكفى بزيد [illegible]

[illegible] الحروف في المواضع [illegible] عدم اختلال المعنى

[illegible] زيادتها (ان) [illegible]

[illegible] اللفظ وان [illegible] بالطرق [illegible]

[illegible] بالطرق [illegible] ولا معنى الا بعد [illegible]

[illegible] ولا تنفع [illegible]

[illegible] ارجع وقال الله تعالى [illegible]

[illegible] على [illegible] سلام

[illegible]

بمعنى لن اخشى قوله والولى المصدر بان التى بورد له لم يذكر ان الشدة فيها الشرط غيره كالتاكيد
واختصاصهما بالجملة الاسمية بخلاف هاتين فانهما مختصان بالجملة الفعلية والصدد
جزم معمول الفعل فهى كالشى المتعلق من موضعه بالنسبة اليهما واما فسر على رجحت ترجيحها
لعدم اشتغالهما بكونه موصولة او موصوفة او غيرها كما الاولى على معناه ادنى تامل وقوله
عليه الصلاة والسلام وما شابهها او وما شابهها اى على اصلها ان تستعمل فى غير علم
وهى اعلم من يعلم وتحذر ان يكون موصولة بمعنى اجتماع سكنه تعالى على القول والاوهام
وهم يطلقونه فيما يدرك قوله حروف التحضيض لولا ولوما وهلا والا وقيل ان الهمزة فى
هلا بدل من الهاء وهى تحضيض بمعنى لان حيط الشرط بعد التوبيخ واعلم ان التحضيض هو
الحث والتحريض باعتبار المضارع لانها للتحضيض واما فى الماضى فهى للتوبيخ على الترك كما سيجى
وتسمى حروف التنديم وذلك باعتبار الماضى لان التنديم هو التوبيخ فى الندم قوله تدخل على الماضى
والمستقبل لان معناها على ان تفيد التوبيخ على الترك فى الماضى نحو هلا قمت وعلى فعل
ان تكون على استطاعة القيام وتقاعد عنه اى كان ينبغى لك ان تتصف بالقيام فى الماضى
لم تفعل الواجب لضعف وقت وتفيد الحث والترغيب على الفعل فى المستقبل كما تقول هلا
تقرأ القرآن نحو هلا الحث على قراءته وتامره بالقرآن اى اقرأ القرآن ونحو هذا فى الموضع
ويعقلان التى الفعل فهى مبنية واخر الفعل فاذا وجد بعدها اسم مرفوع او منصوب
فهو اضمار رافع او ناصب كقولك لمن ضرب القوم لولا زيدا اى لولا ضربت قال سيبويه
وتقول لولا خيرا من ذلك اى لولا تفعل ومن يرفع على معنى هلا كان منك خير من ذلك على معنى
هلا وجد منك خير من ذلك ونحو هذا وحسن الفصل هنا بالظرف عامله وقال ابو زيد
الفرزدق يعيرهم ونرخ على ابتداء قوله ولولا ولوما كما يكونان ايضا للامتناع اللتى لوجود غيرهم

كما يكون ان

كما يكون ان التخصيص والتوبيخ يكونان لامتناع الشى اى لامتناع الثانى لوجود غيره اى لوجود
الاول فيختصان بالاسمية لم يقرر بينهما على ان الاولى لولا على لهلك عمر فامتنع هلاك عمر لوجود على فيهما
فى سبب ورود هذا الكلام ان عمر رضى الله عنه امر النبى صلى الله عليه وسلم برجم حامل وفى الزنا فذهبوا
ليرجموها وحامل فلقيه على رضى الله عنه فنقض عن الرجم قبل وضع الحمل فقال اى كانت الام
قد اذنبت فلا ذنب للجنين فاخرهم عمر رضى الله عنه برجمها وذهب الى النبى صلى الله عليه وسلم مستغفرا فقال لولا على لهلك عمر
وهى حامل من بعد وضع الحمل فقال النبى صلى الله عليه وسلم بعد الوضع فقال عمر رضى الله عنه لولا على لهلك عمر رضى الله عنه ثم
بالرجم وقيل ان سائلا اتى الى باب النبى صلى الله عليه وسلم فقال النبى صلى الله عليه وسلم لعمر اقطع لسانه على رضى
الله عنه فذهب ليقطع لسانه بالسكين فلقيه على رضى الله عنه فقال لم تقطع
لسانه فقال عمر رضى امرنى بذلك النبى صلى الله عليه وسلم فقال على رضى احسن اليه ان الاحسان يقطع
اللسان فترك القطع وذهب الى النبى صلى الله عليه وسلم مستغفرا فقال لاى شى نهى بالقطع بار سول
الله فقال البدء الاحسان فقال عمر رضى لولا على لهلك عمر وقيل اى ائت الى حضرة عمر رضى فقال
يا امير المؤمنين احب الفتنة واكره الحق واشهد بالبقى واهرب من رحمة الله تعالى فسكت عمر رضى
رضى الله عنه متحيرا فقال على رضى الله عنه يا امير المؤمنين صدق يحب الحق ترجيحا اولا
وهو فتنة قال الله تعالى انما اموالكم واولادكم فتنة وتكره الموت وهو حق البغض
احمد ويكره حق بالشكر البقى وتهرب من المطر وهو رحمة فقال رضى لولا على لهلك عمر
قوله حرف التوقيت قد تقريب الماضى من الحال اى على الواضح فى الماضى الحال نحو قد قامت الصلوة اذا قلت
وقيام للصلوة فى الماضى حتى تقرب به فى الحال فلت تعنى قد قامت الصلوة قد قرب وقت
الصلوة المفروضة الى الحال ولا تشكر ان الفرق قد ثبت فى الماضى فقد قرب فدل الحال الى الحال
بالفرع وقد حتى على انتفاضه او ما الشرع فقد قرب او توقت تامر على استعجال قوله

٢١٢

وتقلل الاستقبال وتحتمل على قلته الفعل الواقع في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق اي
ان الكذاب قليل الصدق وقيل توقيعها في المضارع التحقيق كقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين
وان الله قد يعلم ما انتم عليه فهي لاذ الموجه لتقليل علم الله وبعضهم تحقيقا وقال بمتعلق
التقليل متعلق العلم لا نفسه والمعنى احوال المعوقين اقل معلومات الله تعالى
وقد التوقع والانتظار اعني كلامه عند حضورها على الماضي توقع وانتظار اي لا تدخل الا
على خبر يتوقع السامع وترقبه ومنه يعيدكب الامير الذي ينتظر ركوبه ولا قامت الصلاة
لا الجماعة ينتظرون هذا الخبر والفصل بينه وبين الفعل بالقسم نحو والله اصبح طرح
الفعل بعده كما انزل بين حالها وكان هذا استعمالي في كلامهم قوله حروف الاستقبال سوف
والسين لمجرد التاكيد ولن وان كلها تشترك في تخصيص المشترك بين الحال والاستقبال
بالاستقبال وان ولن من بينها بنصب المضارع وقد يؤتى بالسين لمجرد التاكيد كقوله تعالى
سنكتب ما قالوا ومنه قول الشاعر سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا فان كتابه ما قالوا نطيب
النفس بالبعد والفراق ارادة حالها ان والادام في قوله والسين للعمد لان المراد به السين
المهملة لا مطلق السين ولم يجعل في السوف لانه مصوغه للحرف وان كان اسما بن ابيه
للفظ ولانه لا يحتمل ان يذهب الى الادم لعدم اشتراك في خلاف السين فانه
مشترك بين السين الاستقبال وسين الكسكسة والفرق بينهما الا ان تصحيف الحال
ويتكلم الحرف على تراخي الفعل بعده منها اي سوف ... مقصر بها الاستشهادها
بين قوله حرف منها الهمزة وهل في الاستفهام ... قوله الهمزة
فلهذا لا تقع الا في الاستفهام وقد يستعمل ... زيدا انا ضرب ... العام
ذو الكلام وقد يستعمل في معنى غير الاستفهام كقوله تعالى هل اتى على الانسان ...

قوله الهمزة اعلم ان قولنا لا تقربهما انت باعم الفصلة وقدمتها قبل الواو نحو امن
كان وقيل انها نحو ومن كان وقيل غير نحو اثم اذا ما وقع وقيل احدهما نحو اذا كنت عطشانا
نحو ونقول ازيد اضربت وانضرب زيدا ام اخوك والاخوان يتوقع هل هكذا
ووجه ذلك ان هل بطلب التصديق والشيء ان ام المتصلة عن ايقاعها بعد حصول التصديق
وان ازيد اضربت على متعلق الضرب تطلب تصور المفعول يدل عليه ... على الفعل ايلاء
حرف الاستفهام وهل على طلب التصديق وصدور الضرب على المخاطب ... دلالة على انه مفرغ
السائل فالتصديق ماهو والمطلوب التصور المفعولية لعينه واما عدم جواز هل
تضرب زيدا وهو اخوك فلان هل للتخصيص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف
فلا يصلح استعماله لانكار الفعل الواقع في الحال لان الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل
لا وجه السكاكي وفيه اظهر بطلان التوجيه بان هل لاستقبال الفعل المستقبل الا تفقد
للحال قال الله تعالى سيجعل ... وقال الشاعر ... على الحال بالسين
حالا واملا نحو ومن كان دائم ... فلان هو ... في الاصل ... خواص الفعل
فانا ان رايت الفعل ... الاسمية ... وهو مانعه
الفعل ... العاشق بالمعشوق ... الرجوع
فهل زيد خرج فهل ... الظاهر وهل خرج زيد خرج مع انه يمكن ان يوجه ... قوله وخوف ... ثم اذا
عند انه ... زيد عندك ام عمرو او ازيد عندك ام عمرو الدليل على ام المتصلة ... الا فعل
الا مع الهمزة ... قوله ولا الاستفهام صدر الكلام ...
تقدم شيء مما في حيزه عليه لا يقال ضربت ازيدا ولا ازيدا ضربت وذلك لكونه مفتقرا ...
... صدر الكلام قوله حرف الشرط ان للاستقبال ... على الماضي

قوله وان دخلت على الماضي لدفع ان يتوهم انها لا تكون للاستقبال ان لم تدخل على الماضي كونها للنفي بداية

ولو كان جائزا ولما في انها لا تكون للاستقبال وحسنوا دخولها على المضارع والماضي كونها لا تختص

تخصيصها المضارع بالشرط الذي هو الاستقبال بل الاستقبال نحو ان تضرب اضرب وان لو نفع شكر

ضرب في المستقبل لا يمنع شي ونقلها الماضي بمعنى المنفي الماضي الى الاستقبال نحو ان ضربت

ضربت والمعنى ايضا ان يقع مثل يمنع شي قوله ولو المضي انه دخل على المستقبل قوله وان دخل

بمعنى الدفع ان يتوهم انها للمضي اذا لم تدخل على المستقبل وكونها للمضي في المضارع كما هو

واطلاق الماضي لا نظر بل هو تحصيل الحاصل في الظاهر والحاصل ان التعليق حصول الجزاء

بحصول الشرط في الاستقبال وان تعليق حصول الجزاء بحصول الشرط في الماضي على سبيل الفرض

مع القطع بانتفاء الشرط نحو لو ضربت ضربت لو لو وقع مثل ضرب في الماضي لو وقع شي لكن

لعدم وقوعه مثل لم يقع مني مثل الا انتفاء مثل فكان هذا هو المراد لكونها للنفي فلا يلي

تحصيل الحاصل وزعم الفراء انها مستعملة في الاستقبال كان دفيتها في قوله تعالى لو كان فيهما

آلهة الا الله لفسدتا اي ليستدل بالانتفاء الاول على انتفاء الشرط لبديهي بلا

الزمان الماضي تعدد الآلهة لزم فسادهما والفساد ثم لا تعدد قوله ويجي فعلا

فلو لما اعلم قوله اي الشرط لا يكون الا فعلا والجزاء يكون فعلا وقد لا يكون فعلا بتقدير

كونه فعلا لا يخلو اما ان تكون مضارعا او ماضيا او غيرهما فانها باعتبار الماضي

والمضارع اربعة اقسام لانهما اما ماضيان او مضارعان او الاول ماضي والثاني

مضارع او على عكس ذلك فان كان مضارعين وان الشرطين يجب جزمهما لفظا نحو ان

تضرب اضرب لان المضارع قابل للجزم والجازم وهو ان موجود وان كانا ماضيين

يمتنع جزمهما لفظا لان الماضي مبني لا يعرب بالعامل لفظا وان كان الشرط مضارعا

والجزم

والجزم ماضيا نحو ان تضرب ضربت على الجزم الشرط لفظا وجزم الجزاء محلا وان كانا

على عكس ذلك نحو ان ضربت اضرب يمتنع جزم الشرط لفظا ويجوز في الجزاء الرفع

اما الجزم فظاهر واما الرفع فلان الجزاء تابع الشرط فلما لم يعمل في الشرط لم يعمل في

الجزاء فيكون الجزاء على سبيل الشرط نحو ان ضربتني اضربك واضربك بالجزم والرفع

قوله ويدخل الفاء في الجزاء اعلم قوله ان آلة الشرط اعني ان ولو لما كان تنبيه معنى

يجب دخول الفاء في الجزاء وان افادت لم يحتج الى الفاء لاعتبار الارتباط المعنوي عن الفاء

الارتباط اللفظي الذي هو الفاء وان لم تعد فلا بد من الفاء التي هي الارتباط

ارتباط الشيء بالشيء لانه لما انتفى الارتباط المعنوي وجب الارتباط اللفظي

فكلما لان الجزاء لا بد ان يرتبط بالشرط وان التحصيل هذا فنقول ان المصرح النائب

يجوز ويدخل الفاء في الجزاء اذا لم يكن مستقبلا او ماضيا في معناه او يدخل في الجزاء اذا لم

يجعله الشرط معنى او مستقبلا فيه واشار الى الاول المفهوم المخالف لانه يفهم من قوله

اذا لم يكن مستقبلا او ماضيا في معناه اذا كان احدهما نحو ان تضرب اضرب وان ضربت

ضربت لم يدخل الفاء لانهما بمعنى الاستقبال الى حصول الارتباط المعنوي فاذا

كان الجزاء امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا او مضارعا منفيا لفظا او تقديرا

مضارعا منفيا بلن او جملة اسمية فلا بد من الفاء لعدم تاثير حرف الشرط فيها اما

في الامر والنهي والدعاء والمضارع المنفي بلن فلان التاثير فيها تحصيل الحاصل لان

هولاء المذكورات معرفة بمعنى الاستقبال قبل دخول الجزاء واما في الماضي الصريح فلان

قد تقرب الماضي من الحال فلا يوثر وحرف الاستقبال الذي هو الة الشرط واما في الجملة

الاسمية فلانه وضعها للدوام فلا تتقيد بالزمان المختص الذي المقترن فلو قلت

اذا لم يوثر الة الشرط فيها فكيف تكون جزاء الجزم الا ارتباط اللفظي والجزاء لا بد وان يرتبط
بالشرط معنى قلت يجوز كلا منها الى معنى فعل يوثر فيه اداة الشرط ويرتبط بالشرط
معنى فقولك ان اتاك زيد فاكرمه في قوة اذا اتاك زيد يجب عليك اكرامه وقولك ان اتاك زيد
فلا تهنه في قوة يجب عليك عدم اهانته وقولك ان تبتني فرحمك الله في قوة ان تبتني
اسال الله غفرانك وقولك ان جئتني فانا مكرم في قوة يجب على اكرامك وقولك ان اتيتني
فانا لا عدم اكرامك وقولك ان اكرمتني تعدّ اكرمتك امس في قوة ان اكرمتني يمنع اكرامك
لي سبباً لاكرامي اكرامك امس قوله بان لزمها عليها ما التاكيد او يراد على ان الشرط بمعنى التاكيد
المجازاة والتعليق كقوله تعالى فاما ياتينكم مني هدى واذا زيدت عليها وجب تاكيد الشرط
بالنون تنبيلا يلزم دخلت الالة على ذيتها قوله لها صدر الكلام وذلك لان الشرط
لا ستفهام في النفي وجعل المقطوع مشكوكا فلا يتقدم عليه شي مما في حيزها ونحو
قولك اتيتك ان اتيتني ليس المقدم بجزاء بل هو دال على الجزاء والجزاء محذوف بدلالته
ولا يدخل الا على الفعل اي لان فلان نها التعليق حصول الجزاء في الاستقبال وفي التعليق
حصول الجزاء بحصول الشرط في الماضي على سبيل الفرض مع قطع النظر بانتفاء الشرط كما تقدم
ولا ينقص هذا الاول على الفعل وقوله تعالى وان امرء هلك وان احد من المشركين استجارك
وقال لو ذات سوار لطمتني
وقولهم لو انتم تملكون على اضمار فعل يفسره الظاهر والاختصاصه بالفعل لزوما في الواقع
بعدها لو ان يكون خبرها فعلا ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف وكالمفسر له كقوله تعالى
ولو انهم فعلوا ما يوعظون به اي لو وقع انهم فعلوا وان اتيا فهي بمعنى الشرط اذ المعنى
ان اتاك زيد فهو مطلق فكانه قلت مهما يكن من شي فزيد منطلق فوقوع شي من لوازم
الكلام فوقع الانطلاق من زيد لازم الكلام وزيد ملزوم فصدق الانطلاق لازم فقد

حذف

حذف ملزوم الكلام لانه غير مقصود فغير مهما الى اما ووضع الملزوم المصدق في موضع
ودخال الفا بالتي هي له لازم الكلام على الازم المصدق فبقى اما زيد منطلق قوله
واذن جواب وجزاء اي يجيء جواب بقول القائل تحقيقاً كقولك لمن قال اذن اكرمك لمن قال لك انا
آتيك او تقديراً كقولك لو اكرمتني اذن اكرمتك كانك حين قلت لو اكرمتني كانه قيل
لك ما يرتبط بالاكرام على تقدير ثبوته فقلت اذن اكرمتك اي يرتبط به الاكرام
وجزاء اي عوض من فعل الفاعل كما سياتي الان قال الزجاج اذن اكرمك لمن قال لك
انا آتيك كانك قلت اي كان الامر كما ذكرت فاني اكرمك وجاز ان فيها معنى المجازاة حتى
تقدير ها منجزاء بها قوله وعملها في فعل مستقبل غير معتمد على ما قبلها اما اشتراط
الاستقبال فلانها وضعها للاستقبال فلا تعمل الا فيه تقول اذن اظنك بالرفع وانكر في
حال النطق بل حدثك اي اخبرك بحرف لم بعد ف واما اشتراط عدم الاعتماد على شي
قبلها كالمبتدأ والموصوف وذي الحال والشرط والقسم فلانها بعد الاعتماد على
هو اداة لانعزالها عما عمل فيه ينقطع في موقع لاستحقاق فيه الجزم كقولك
انا اذن اكرمك لمن قال لك انا آتيك فاذا انعقد التعلق بين ما قبلها وما بعدها
انعقد وانا ما فلا تخرج من ان لا تعمل مع انها لا تعمل في بعض هذه المواقع تؤدي الى ازدحام
عاملين في معمول واحد الى اخلال المعنى تامل حتى يتحقق لك حقيقة الحال وصدق هذا
المقال قوله وتلغيها اذا كان الفعل حالا اي يجب لفظا وباعتبار النصب والغاؤها باعتبار المعنى
عن جمهوره كلامهم واذا وقعت بين الفاء والواو وبين الفعل جاز ان تكون الانعقاد
التعلق بين ما بعدها وما قبلها بالعطف جاز ان تعمل للاستقلال المعطوف بعدها
المعطوف عليه نظرا الى المعنى قال الله تعالى واذن لا يلبثون وقرئ لا يلبثوا قوله حرف

التعليل كي مخففة كي لكي بمعنى ان قيل للتعليل حروف غيرها كاللام وحتى ومن وعن
قلنا ما ذكرت من الحروف اكثر في غير التعليل من التعليل بخلاف كي فانه نص فيه فلذا
جعلت حرفا واحدا ان قيل التعليل من اي جانب ما قبلها ام ما بعدها قلنا منهما جميعا
فان المجيء علة للاكرام في الخارج ومعلول له في الذهن فان المجيء بكونه امرا اختياريا
يتقدم عليه بدون تصور الغاية وهي الاكرام الى الثاني فالاكرام سابق باعتبار تصوره
مسبوق باعتبار وجوده في الخارج كما قيل اول الفكر آخر العمل وهي جارة ابدا لكنه
قد تنصب الفعل بعدها باضمار ان وقد اظهرت بعدها في قوله تعالى لكيلا
وقد جاء نصبهم على انها ناصبة وعليه اجماع المتأخرين وبعضهم قوله تعالى لكيلا تأسوا
على ما فاتكم ولو كانت جارة لما دخل الجار والقول بالاشتراك يعني ان يكون جارة و
ناصبة يدفع تعارض الدليلين كلا حرف الردع كلا قال سيبويه زجر وردع
قال الزجاج انه ردع وتنبيه على الخطاء فيه فمن ثم كقوله ردع فاذا قلت كلا لمن قال
فلان يبغضك كان معناه ردع هذا القول امتنع عنه على ما قال سيبويه وعلى ما قال
الزجاج امتنع عنه وتنبه على الخطاء فيه ثم ان كلا للردع شروط بان يتقدم
ما يرد بها اي بكلا سواء كان المتقدم المردود من كلام المتكلم على سبيل الانكار
كقوله تعالى يقول الانسان يومئذ اين المفر كلا لا وزر الى ربك يومئذ المستقر فان المتقدم
يقول الانسان يومئذ اين المفر هو كلام المتكلم الحكيم تعالى على سبيل الانكار
او على سبيل الحكاية كقوله تعالى قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا فان المتقدم
وهو انا لمدركون وهو من كلامه عز وجل على سبيل الحكاية والقائل في
الحقيقة اصحاب موسى او من كلام الغير كقولك لمن قال انا اهين الهاشم كلا ردع لمن قال لك

اهت

اهنت الهاشم اي امتنع عن اهانة الهاشم وان لم يتقدم ما يرد بها فهي بمعنى حقا وعليه كلا في
مواضع في القرآن هذا وقال النضر بن شميل ان كلا قد تكون بمعنى اي نعم فلا يكون اسما نحو
كلا والقمر لتكون حرفا بالبيت شعر في الوجه الامانات لام التعريف
نحو المرء باصغريه وفعل الاجر كذا اي المراد بالاصغرين القلب واللسان لانهما
اصغر عضوا وهو اول التعريف الحسي اي عهد الحسي بالاصغرين اي انهما الاعضاء
التعريف العهد اي فعل الرجل
المعهود بين وقد يوجد بها التعريف الاستغراق اي تعريف الحقيقة في ضمن جميع
الافراد وتعريف العهد الذهني وتعريف الحقيقة في ضمن فرد ما وقد فعلنا هذا في
بحث المعرفة لام التعريف بناء على سيبويه لان الهمزة مجلوبة لتحرك الاستدراك
بالساكن على في التعريف وعلى رأي الخليل والسيبويه على الوجه
لكثرة الاستعمال واهل اليمن يبدلون من لام التعريف ميما وعليه ورد ليس من امبر
امصيام في امسفر ولام القسم اي لام جواب القسم نحو تالله لافعلن كذا
بالبناء اي جواب القسم اذا كان مضارعا مثبتا يتصدر باللام ويؤكد بالنون
وتصدر الماضي به بدون قد قليل كقول امرئ القيس حلفت لها بالله حلفة
فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال والاكثر ان يتصدر به مع قد نحو والله
لقد ناموا ولام الموطئة اي مهيئة الجواب للقسم وهي التي تدخل على حرف الشرط
بعد ما تقدم القسم لفظا نحو والله لئن اكرمتني لاكرمنك او تقديرا كقوله
لئن اخرجوا لا يخرجون معهم اي والله لئن اخرجوا على الجواب
للشرط لان جواب ان الشرطية لا يتصدر باللام هذا هو المراد بالموطئة في

الا انه يعلم ان ما تعقب بهذه اللام هي الشرط جواب القسم لا جواب الشرط بعقب
الشرط والقسم مع جواب جواب الشرط والمعنى ان اكرمتني والله لاكرمتك قوله
ولام جواب لو ولولا كقوله تعالى ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها وكقوله تعالى ولولا
فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان وفائدتها ارتباط احدى الجملتين
بالاخرى يعني استفادة [illegible] ربطا باستفادة [illegible] ومعلل به والاستفادة
الاتباع مرتبط بوجود الفضل ومعلل به كقوله تعالى لو نشاء جعلناه اجاجا
ويجوز حذفه جوابه كقوله تعالى لو ان لي بكم قوة اي لدفعتكم وكقول الشاعر [illegible]
[illegible] الا [illegible] عليك ويجوز ان تكون للنفي قوله
ولام الامر وهي [illegible] على الكسر حملا على لام الجر [illegible] الاشكال بلزام [illegible] ويجوز
تسكينها على فاء واو العطف [illegible] كقوله تعالى فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي [illegible] الاسكان
بعد الفاء والكثير بعد الواو وذلك لان الاسكان هو [illegible] من فلسفي
[illegible] كتف [illegible] وكسر [illegible] على وجه آخر
وهو [illegible] بين كتف [illegible] وهو الاتصال الصوري فان الفاء [illegible] يكتب
متصلا باللام كالكاف في كتف والفاء في [illegible] الواو فانه لا يكتب متصلا بما
بعده اصلا فان [illegible] بعد اكثر [illegible] جهة الاسكان فيه [illegible] على اكثر من
حروف واحد فاستعمالها في الكتابة [illegible] الاسكان بعدها لضعف ما يقتضيه
وهو [illegible] كقوله ثم ليقضوا [illegible] بعدها [illegible] قوله ولام الابتداء
[illegible] لزيد قائم [illegible] الاسم والفعل المضارع كما اشار اليه
المصنف بالمثالين [illegible] هذه اللام ان [illegible] صدر الكلام نحو لزيد قائم وان تأخر فلما [illegible]

نحو انه ليذهب لانه [illegible] وان زيدا ليذهب [illegible] تقارن ادات
التأكيد فاخرت الى الخبر تخلصا عن هذا المحذور ولا [illegible] الى هذا الاصل [illegible]
بالمثالين ولم يتعرض للام الفارقة في نحو ان زيد لقائم لانها لام الابتداء
في الحقيقة قوله وتاء التأنيث الساكنة وانما قيدت بالساكنة لانها تكون في
متحركة في الاسماء قيل ما [illegible] الشارح اعتبار الساكنة منها صنفا على حدة لم
يعتبر [illegible] ومطلق تاء التأنيث صنفا واحدا ولم يعتبر المتحركة ايضا صنفا
على حدة قلنا لان اصل التاء ان تكون في الفعل [illegible] على تانيث الفاعل و
يؤذن [illegible] الامر بان الفاعل مؤنث والفاعل بالاصالة للفعل وانما [illegible]
بعض الاسماء [illegible] على سبيل التبع والتشبه وهي في الفعل ساكنة لان السكون
اصل في البناء وتحريكها في مثل رمتا عارض بعد التقاء الساكنين وعدم ردّ
الالف الساقطة لذلك قوله بعضهم رماتا [illegible] والعدول الى الحركة
في الاسم للفرق ولم يعكس لثقل الفعل وخفة الاسم ولان اصل التاء ان تكون في
الفعل والاصل فيها هو السكون وتحرك بالكسر عند ملاقات الساكن كقوله
وقالت [illegible] بالساكن قوله النون المؤكدة وهي ضربان ثقيلة مفتوحة
وخفيفة ساكنة اما سكون الخفيفة فعلى الاصل والعدول من السكون الى
الحركة في الثقيلة لالتقاء الساكنين وفتحها للخفة والثقيلة اصل على الخفيفة
عند الكوفيين لان زيادة تاكيدها والامر على العكس عند البصريين لان الواحد
قبل الاثنين ولان الفرع لابد ان يوجد فيه الاصل مع زيادة والخفيفة توجد في
الثقيلة مع زيادة قوله لا يؤكد بها الا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب [illegible]

نحو انه

لقوله تعالى فاضي خامث والعانث لا يذكره الحال لكونه مشروعا فيه فوقع العانث
ولان الغرض من التاكيد الباء قال الشاعر للنهي فقص عليك ان تنكح نهيا
والدهر قد رفعه بفتح اطلاع السامع على فوقه الفعل الواقع في الحال او غير في
السامع ومنظره بطلع على فوقه وصعقه برؤيته ونظره فلا حاجة الى التاكيد لاجله
ولان المستقبل الفرق لا طلب فيه ووضع هذه النون لتاكيد الطلب لان الطالب
ويطلب العادة الامام لفعل وطلب المراد يقتضي تاكيده لان غرض تحصيل و
التاكيد من مبادي الحصول فهي لا تدخل الا على مستقبل فيه معنى الطلب المستقبل
الذي فيه معنى الطلب هو الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم ويدخل
النفي بالنهي فيقال زيد لا يعطين وربما بالنفي لان رب للتقليل والقلة تناسب
النفي العدوم فيقال ربما يقدمن زيد ويدخل في جواب القسم المؤكد اوادنما
كقوله تعالى اما ترين من البشر احدا وسترجعها الكوفيين انك شر ان لحرج هذه
النون تشابه الا في جواب القسم فان قوله كالذي لتعين بقبوله فتحقق ولى الخفيفة
لا والفواعها ساكن طرحت نحو لا تقرب ان تكون بفتح الباء فان الشاعر لا تهيني
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه بفتح النون واعادها العين والاصل
لا تهين الفقير بكسر النون وعدم اعادها العين لان الحركة الحاصلة بالكلمة للمعتلة
للاعتداد بها انها تقلب الفاعل الوقف نحو يا زيد اضربا و الخفيفة تقع
حيث تقع الثقيلة الا في الفعل الاثنين وجماعة المؤنث لئلا يلزم التقاء
الساكنين على غير حده وما ذهب اليه يونس والكوفيين من تجويز دخولها فيهما محركة
بالكسر وبنفاق على سكونها ضعيف واستادها بقوله تعالى فاستقيما ولا تتبعان

بسكون

بسكون النون وقرى بكسر ها لمفروع نحو زاد يكون الواو حاليه والنون للاعراب
فلا يلزم عطف الاخبار على الانشاء الذي يقتضي الاستدلال عليه وقد تزاد
في كل متحرك حركة غير اعرابية للوقوف فالحفظ متحرك كما انها تزاد في ساكن
الاخر لا يقال فيه وقال حركته غير اعرابية لان المتحرك المعرب لا تلحقه هذه الهاء بل
يحذف حركته لاجل الوقف نحو يا شرط هذا غلامه بالسكون لان الحركة الاعرابية
لاستفادتها من انها لا تقع اللبس بين الهاء للوقف بخلاف الحركة البنائية
فان زوالها لا يستلزم اللبس اذا قيل كيف لم نعلم ان الفاعل لاجل الوقف فتح
ام غيره ولان الاتيان بالهاء في المعرب يؤدي الى اللبس بهاء الضمير كان يقال هذا
غلامه لان الاضافة من شانها وليهذا لا تلحق المتحرك الذي بناؤه عارض
لا يقال لا رجل ويا زيد لا رجله ويا زيده وكذا لا تلحق الماضي وهي يضرب وكذا
قد والا تكون الا ساكنة لانها الغرض الوقف والوقوف عليه لا يكون الا ساكنة
وتحريكها لحن اي خطاء وباطل من القول لخروج عن كلام العرب وسيبويه للقافية
باللحن الذي هو صوت الطير كقوله يا مرحباه بحمار عفرا يا مرحباه بحمار ناجيه
اجرى الوصل مجرى الوقوف شبه هاء السكت بها الضمير فعلى غير ما غير النون و
للقفها الساكن الاخر متحركه هذا وان اللفظ نوع التنوين لكونه متصل بحث
الاسم في الكتب التي والتعرض والتصنيف للمنفصل ومن اصناف الحروف شيئي الوقف
وهما التاء تلحقان بكاف المؤنث عند الوقف عوض الهاء للانكار
بكاف المذكر اذا وقف عليها بكان يقال اكرمتكس والحاق الشين ويسمى
الكشكشة بني تميم والحاق السين بلغة بني بكر وتسمى الكسكسة وعن معاويه

انه قال يوماً من افصح الناس فقام رجل من جرم وجرم من فصحاء الناس
فقال قوم تباعدوا عن فرات العراق وتيامنوا عن كشكشة تميم و
تياسروا عن كسكسة بكر ليست فيهم غمغمة قضاعة ولا طمطمانية حمير فقال معاوية
من هم قال قومي [illegible] وهو الانكار ومن اصناف الحروف مدة
الانكار وهي اما ان تلحق بلا فاصل نحو ازيدنيه بكسر التنوين او بفاصل ازيد
انيه باشباع [illegible] ويلحق الحرف الذي قبلها
مثل ما في رايت زيداً ولها معنيان انكار ان يكون الامر كما ذكره وانكار على خلاف
ما ذكر فيقول لمن قال قدم زيد ازيدنيه منكراً لقدومه او لخلاف قدومه
ولكونه الامير ولمن قال غلبني الامير [illegible] ومنكراً التعجب من غلبة الامير
والتعجب من غلبة الامير على الغير [illegible] الحرف الذي يليه مدة الانكار
ان كان متحركاً [illegible] فيقال في هذا عمر [illegible] وفي رايت عثمان
اعثماناه وقد مر [illegible] وان كان ساكناً حرك [illegible]
فقطعاً نحو ازيدنيه وازيد انيه ومن اصناف الحروف حرف التذكر وهو مدة
يزيدها المتكلم [illegible] بحركة الآخر ويقول في قال [illegible] وفي نحو [illegible]
قالت قالا ويقوله وحذوه ان يتذكر ولم يرد ان يقطع كلامه وان كان
الآخر ساكناً حركه بالكسر ثم اتى بالياء نحو قد يقي قد قعد [illegible]
او تذكر [illegible] هذه الاصناف [illegible]
البروج [illegible]
[illegible]